دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الحادي عشر(11) جوان 2010/رجب 1431

التحديات الثقافية و الأخلاقية للتعلم الالكتروني و التعلم عن بعد

أ.ساعد ساعد

إستراتيجية الحل للمشكلة التكنلوجية و المعلوماتية في الوطن العربي في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية

د.إبراهيم إسماعيل الحديد

السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي

أ.مزاني راضية ياسينة

تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي التحديات و الآليات

أ.فاطمة بودرهم

اشكالية الدولة في العالم العربي

أ.صافو محمد

المرأة و السياسة في الجزائر

أ.نصير سمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

- العدد الحادي عشر -

11

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05
البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr
markazbassira@hotmail.fr
الموقع الالكتروني:
www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 2006/ 1378
ردمد: 7996-1112

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

هيئة التحرير

أ.د . أمحند برقوق ـ رئيس التحرير

نائب رئيس التحرير - أ.سالمي العيفة

الهيئة العلمية

أ.د . كيبش عبد الكريم	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. عمار بوحوش	ـ جامعة الجزائر
د. سالم برقوق	ـ جامعة الجزائر
د. عمر فرحاتي	ـ جامعة بسكرة
د. زين عزري	ـ جامعة بسكرة
أ.د. قشي الخير	ـ جامعة سطيف
د. عبد السلام يخلف	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. بن حمو عبد الله	ـ جامعة تلمسان
أ.د كاشر عبد القادر	ـ جامعة تيزي وزو
د. عبد الحق بن جديد	ـ جامعة عنابة
د. جواد الحمد	ـ الجامعة الأردنية
د. أسامة قاضي	ـ جامعة ميتشغان
د. عبد القادر عبد العالي	ـ جامعة سعيدة
د. لويس مارتينز	ـ جامعة باريس
د. يوسف بوعندل	ـ جامعة لينكولن (بريطانيا)
د. حمود صالحي	جامعة كاليفونيا (USA)
د. مصطفى بخوش	ـ السعودية
أ.د. جفال عمار	ـ جامعة الجزائر
أ.د. بلعيد مويسي	ـ جامعة سطيف
د. بن عبد العزيز	ـ جامعة الجزائر
د.عبد الناصر جندلي	- جامعة باتنة
أ.محمد جويلي	- جامعة تونس

عنوان المراسلات :

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة ـ الجزائر.

ها: 021.28.97.78 فا:021.28.36.48

النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني :

http/ www.albassira.net

البريد الإلكتروني :

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira2009@hotmail.fr

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات إستراتيجية ـ العدد (11) ـ جوان 2010

محتـويات

▪ افتتاحية العدد:	رئيس التحرير	5
دراسات		
التحديات الثقافية والأخلاقية للتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد	أ/ ساعد ساعد أستاذ جامعي .المركز الجامعي عين تموشنت	11
إستراتيجية الحل للمشكلة التكنولوجية و المعلوماتية في الوطن العربي في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية .	د/ إبراهيم إسماعيل الحديد كلية العلوم والاقتصادية والتسيير والعلوم جامعة مستغانم	27
السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي.	أ/ أحمد باي أستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة	47
البعد المؤسساتي للسياسة الأوربية للأمن و الدفاع	أ/ مزاني راضية ياسينة كلية العلوم السياسية و الإعلام	67
تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي التحديات و الآليات	أ/ فاطمة بودرهم قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة محمد بوضياف المسيلة	93

مقالات

إشكالية بناء الدولة في العالم العربي	أ/ صافو محمد أستاذ بقسم العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة وهران.	123
المرأة والسياسة في الجزائر	أ/نصير سمارة أستاذ باحث بكلية العلوم السياسية والإعلام- جامعة الجزائر.	135

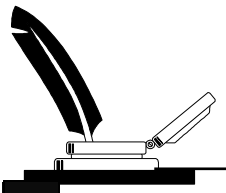

الافتتاحية

أ.د. أحمد برقوق

الامتياز العلمي والارتقاء الحضاري في ظل مفارقات العولمة

تشكل الجامعة الإطار المؤسساتي والبيئة المعرفية المؤسسة لحركيات التنمية بأبعادها المختلفة، سواء كحاضنة للأفكار ومنتجة للتصورات الكلية (للدولة والمجتمع بل وحتى العالم) أو الجزئية (الوظيفية أو القطاعية: الاقتصاد، السياسة، الصحة، الزراعة... الخ) والمبدعة للاختراعات التكنولوجية والمساعدة على إيجاد حلول للأزمات، المعضلات، المشكلات أو المسائل المستعصية المرتبطة بالدولة، المجتمع، وحتى الإنسانية.

فمن هنا فالجامعة هي الشعاع الحضاري المؤسس لهوية الدولة والإنسان، والإطار المناسب للإبداع والتكوين والتطوير... كما أنها هي المنتجة للموارد البشرية الضرورية لتنمية الدولة بما يجب أن يتماشى مع أولوياتها وخصوصياتها، ولكن أيضا بالتحديات الخاصة بالبيئة العالمية تكنولوجيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

فهي عامل للتنمية الداخلية وفاعل في الاندماج البشري (الموارد البشرية) العالمية، كما أصبحت الجامعة أيضا في عصر العولمة إحدى المؤسسات المركزية المستخدمة في التلميع والتسويق الدوليين للدولة (State branding) سواء بإنتاج حاملي شهادات يتميزون بالكفاءة والتنافسية العالمية والحينية، أو بوجود تأطير نوعي منتج لبحوث وأفكار واختراعات تصل لمستوى العالمية أو وجود جامعات إقليمية متخصصة في الدراسات العربية/الإفريقية/المتوسطية، أو وجود طلبة أجانب يصبحون سفراء للجامعات التي يتخرجون منها.

كما تعد الجامعة أيضا شريكا اقتصاديا للمؤسسات المنتجة والمسيرة بتطوير

علاقات أفقية Relations transversales معها سواء على مستويات تمويل الشركات لبرامج جامعية، التكوين التعاقدي أو إشراكها في المؤسسات المديرة للجامعة باسم المشاركة والشفافية والعقلانية.

فمن هنا لم تعد الجامعة مجرد مؤسسة تربوية عليا ولكن أساسا فاعلا إستراتيجيا منتجا لسلع إستراتيجية (المعرفة)، تساعد المتخرجين على المنافسة في سوق العمل، والمشاركة بالأفكار والمشاريع المقاولتية، كما توفر للدولة الموارد البشرية الكفأة القادرة على التطور المستمر والقادرة على الإنتاج البحثي والإبداع العلمي، بل وحتى تعميق الأفكار والقيم والمعايير والقواعد الأخلاقية والقانونية بما يتوافق وحاضرها العالمي دونما الانسلاخ من خصوصياتها الوطنية، لغوية كانت أم دينية أم حضارية أم تاريخية... فالجامعة هي النبراس المشع علميا والمكرس للهوية بإنتاج مواطنين يوازنون بين مقتضيات ما بعد الحداثة والأبعاد المكوّنة لشخصيتهم بحصانة دون انفصام وبتفتح مبدع وخلاق.

فالجامعة الجزائرية، كمثل غيرها من جامعات العالم، تحمل نفس المقتضيات الوظيفية سواء أكانت تنموية (بمعناها الواسع) أم حضارية، خاصة في ظل حركيات العولمة التي تعيد تشكيل أولويات الدول والمجتمعات بما يتوافق ليس فقط مع الحاجات الداخلية ولكن أيضا مع الفرص والتحديات التنافسية التي تفرضها نهاية الجغرافيا والاندماج في الزمن الآني من أجل التطور أو على الأقل البقاء (Survie).

فمن هنا أصبح أكثر من ضروري النظر بصفة تشريحية ونقدية للجامعة بشكل يمكننا من بناء تصور موضوعي وواقعي للمنظومة الجامعية الوطنية التي عرفت تطورا نوعيا على مستوى الهياكل والبنى المؤسساتية والبيداغوجية، التأطير والتعداد الكمي للطلبة، وذلك تماشيا مع المنظور الديمقراطي للتعليم الذي تبنته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، وهذا ما سمح بخلق اكتفاء ذاتي على مستوى الموارد البشرية الوطنية التي تحتاج لها كل القطاعات الوظيفية للدولة.

إلا أنه مع كل هذه الإنجازات هنالك إجماع على وجود تراجع مخيف للجامعة على الرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ الدخول الجامعي 1999- 2000 سواء على مستوى الهياكل الجامعية، عدد الأساتذة، الإصلاحات الهيكلية والبيداغوجية التي تم تفعيلها، تحسين أجور الأساتذة الذين

يحتاجون لتثمين يتوافق وأولويات الدولة القائمة على بناء أسس مجتمع المعرفة القائمة على الكفاءة والاستحقاق.

ومن أجل تدارك الوضع والاستمرار في الإصلاحات العميقة والإيجابية والطموحة التي تعرفها الجامعة، يجب على القائمين على هذا القطاع تبني سياسة جديدة قوامها العقلانية والشفافية والمشاركة والمسؤولية بالجزاء لكل الفواعل المهنية من أجل تقويم وتحسين الأداء الوظيفي والصورة الاجتماعية للجامعة وذلك من خلال اتحاد مجموعة من الإجراءات ومنها خصوصا:

1) تكريس مركزية اللغة العربية كلغة هوية مع التفتح الذكي على اللغات الأجنبية بشكل يمكن الأسرة الجامعية الوطنية من أن تندمج أكاديميا مع الأسرة الجامعية العالمية بشكل يسمح لها من الرفع من المستوى الفردي والجماعي للمؤطرين البيداغوجيين (أساتذة، باحثين ومسيرين). وهذا بالإضافة لضرورة خلق أقسام متخصصة في اللغات الشرقية، الصلافية، الإفريقية، لأن ذلك أصبح ضروريا للتأثير الإقليمي أو البيني أو العالمي... فوزارة الخارجية الفرنسية مثلا تمكن ديبلوماسييها من التكوين في أكثر من 70 لغة... فأين نحن من ذلك؟

2) تطوير سياسة ترجمة تمكّن الجامعة من استخدام أحدث ما ينشر عالميا في كل الاختصاصات الأكاديمية بشكل يمكّنها من تقديم تعليم عال وحيني وباستخدام اللغة العربية كلغة تدريس وبحث في مجتمع يدرس تلاميذه في كل أطوار التربية الوطنية باللغة الوطنية، لغة العلم والمعرفة والحضارة والقرآن.

3) تثمين الكفاءات الجامعية الوطنية محليا بإعادة الإعتبار لها وظيفيا (بالاعتراف لها بأعلى الرتب في سلم الوظيف العمومي مع أعلى الرواتب) و اجتماعيا، ودوليا باستقطابها للمشاركة في تنمية الجامعة والمجتمع.

4) تطوير سياسة التكوين المستمر للأساتذة

5) جعل التكوين والبحث الجامعيين مرتبطين بحاجات وأولويات الدولة و المجتمع حسب نظرة استراتيجية طويلة المدى وواضحة المعالم والغايات.

6) إعادة النظر في الخارطة الجامعية (هيكليا وبرنامجيا) بصفة تتوافق ومبدأ التساوي في الفرص والحاجات المحلية أو الوطنية.

7) ضرورة تطوير مقاربة نقدية قائمة على التقييم والتقويم لنظام LMD حسب منطق الغايات الأساسية للتكوين والأولويات

الاستراتيجية للتنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر، إذ لا يمكن لهذا النظام أن يحقق أهدافه إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط ومنها بالأساس :

- الوصول إلى معادلة فعلية وفعالة بين عدد المؤطرين وعدد الطلبة، خاصة وأن نظام LMD يقتضي المتابعة الشخصية والفردية لكل طالب.

- التأسيس لمرافق بحثية (مكتبات، قاعات للإعلام الآلي، مخابر لتعليم اللغات الحية...) كافية للطلبة والأساتذة والباحثين.

- ضرورة تكريس مبدإ المنافسة والاستحقاق Compétitivité -mérite للوصول للجودة.

- تطوير برامج تكوينية في LMD بما يتوافق والحاجات ولكن أيضا مع نوعية المؤطرين واختصاصاتهم مع مراعاة ضرورة إيجاد آليات للتقييم الدوري للبرامج ونوعيتها.

- ضرورة خلق آليات لفرض الصرامة على مستوى الأخلاقيات المهنية لكل الفواعل الجامعية (أساتذة، طلبة ومسيرين) مع التشجيع على البحث الميداني حول الواقع الأخلاقي للجامعة.

8) ضرورة إنشاء أطر تكوينية للنخب، مثل المدارس العليا والجامعات - القاطرة (Apex Universities/ 3 A's universities) من أجل الرفع من المستوى التكويني لأفضل الطلبة على أن تكون مثل هذه المؤسسات النموذج الذي قد تتمحور حوله عمليات التحول في التعليم العالي عموما.

9) جعل الإدارة الجامعية أكثر رشادة بالجمع بين مقتضيات الديمقراطية والفعالية القائمة على المشاركة والمحاسبة بالشفافية والجزاء.كما يجب أيضا تطوير معايير علمية لتقييم و تصنيف الجامعات لخلق ثقافة التنافس الإيجابي بينها مع التدقيق الدوري لأدائها حرصا على النوعية و الجودة و الفعالية.

فبإمكان هذه المقترحات العملية أن تدعم الإصلاحات الكبرى التي عرفتها الجامعة منذ 1999 ، والهادفة للرفع من نوعية وجودة المنتوج الجامعي مع تمكين الأساتذة من تحقيق ذاتهم المهنية والاجتماعية بتثمين كفاءاتهم ماديا ومعنويا في عالم أصبحت الدول تنافس بعضها في استقطاب أفضل العقول أينما وجدت عبر العالم للمساهمة في تلبية حاجاتها الوطنية من الموارد البشرية الضرورية لتنميتها المستدامة في عالم الكفاءة والابداع، المنافسة والاستحقاق.

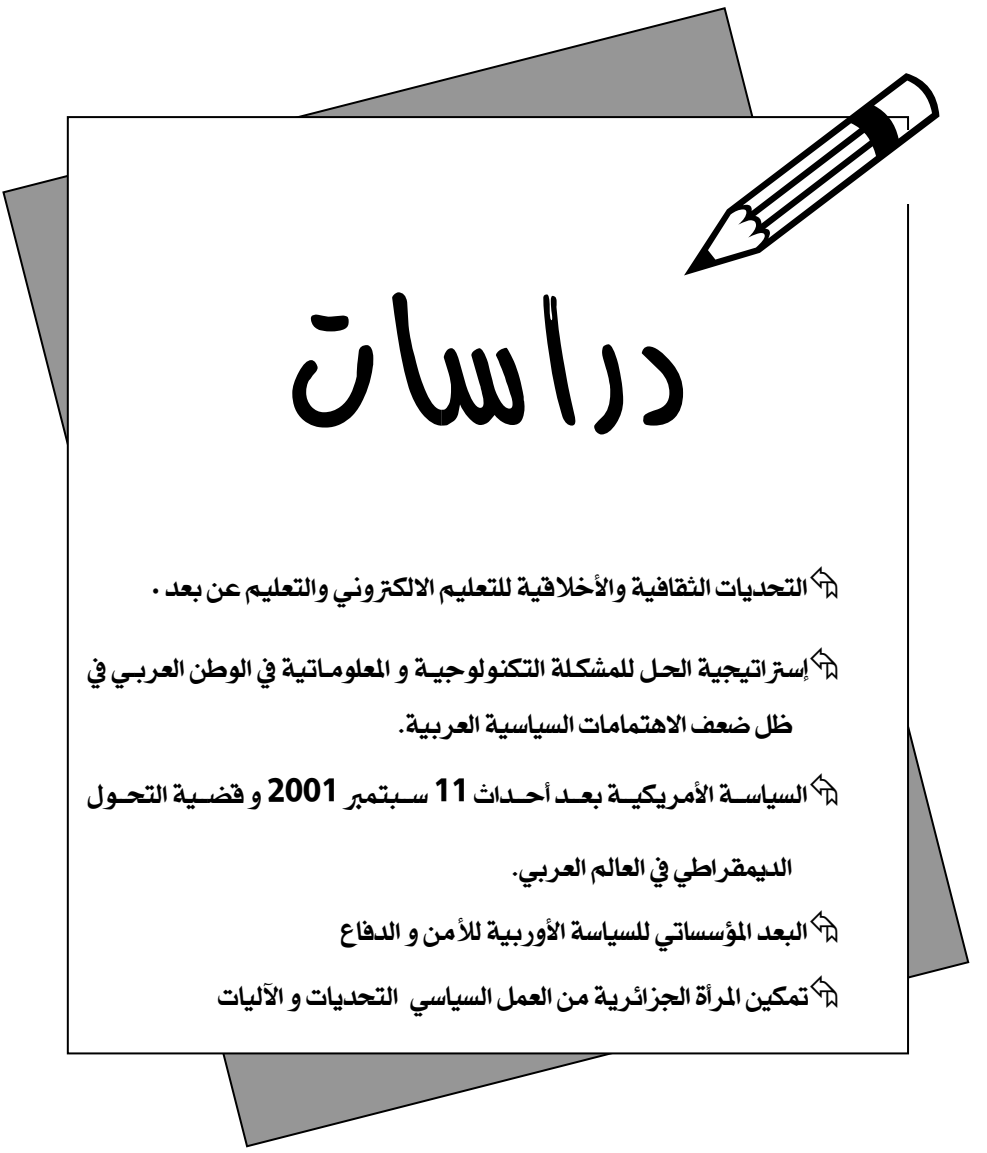

دراسات

- التحديات الثقافية والأخلاقية للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد .
- إستراتيجية الحل للمشكلة التكنولوجية و المعلوماتية في الوطن العربي في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية.
- السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي.
- البعد المؤسساتي للسياسة الأوربية للأمن و الدفاع
- تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي التحديات و الآليات

التحديات الثقافية والأخلاقية للتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد

أ. ساعد ساعد

مقدمة

العالم الإسلامي اليوم يعيش مرحلة جد حساسة مليئة بالعقبات والتحديات، خاصة ما تعلق ببنأ النشئ والحفاظ عليه، وحينما كان التعليم بابا مفتوحا للخروج من هذه الوضعية . اعتبر التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد وسيلة من الوسائل التي تدفع الأمة لان تؤدي دورها في سبيل تحقيق رسالتها الخالدة ومشروعها الحضاري .

وبما أن الجامعة هي حاملة لمشروع الأمة وعزها وتمثيل لنخبتها في المستقبل، فإنها تقف في وجهها جملة من التحديات خاصة بعد التوجهات الجديدة في مجال التعليم . حيث أضحى ما يسمى اقتصاد المعرفة والتعلم عن بعد، والتعليم والتعلم الالكتروني صور مرادفة لجل الجامعات والمعاهد ليس في الغرب بل حتى في بعض الدول العربية

وقد واجه الغرب جملة من التحديات في اعتماد هذه الطرق والأساليب والمناهج ونظر إليه من وجهة اجتماعية اقتصادية وإنسانية في بعض الحالات .

في عالمنا الإسلامي تختلف المفاهيم ويجب أن تضبط وفق ديننا الحنيف وليس غير ذلك فكان ولابد من الإشارة **إلي التحديات الثقافية والأخلاقية للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد، فيا ترى ما ذا تعني هذه التحديات ؟**

الحديث عن التحديات موضوع واسع ومتشعب جدا سواء ما تعلق باستهداف الهوية الثقافية من تبشير واستشراق واستغراب أو من خلال زحف المدارس التبشيرية والتسلل بالمفاهيم المغلوطة في ظل الانبهار والاستلاب الثقافي بالحضارة الغربية مع ارتفاع الدعوات لتغير نظم التعليم في البلدان العربية والإسلامية ودمج بعض ما يعرف بـ (القيم العالمية) في مجال التعليم والتدريس إلا إن بحثنا هذا لا يتوقف عند هذه التحديات رغم

أهميتها البالغة، وإنما عند تحديات تم تحديدها عبر منهج علم الإعلام والاتصال ب (المرسل والمستقبل) أي (الأستاذ والطالب) حيث تواجه هذه الثنائية تحديات خطيرة

وقد يتساءل قائل: ما علاقة هذا بالثقافة والأخلاق في مجال التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد ؟

يعتبر التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد مظهرا من مظاهر الثقافة في المجتمع الحديث الذي بات يسمى بمجتمع المعلومات، والثقافة هي أحد أبرز ركائز مجتمع المعلومات وجوانبه المشرقة، حيث يوفر مجتمع المعلومات أفضل الوسائل التي كانت تعيق أو تصعب الاطلاع على المنجزات الثقافية، وإن ثلاث ظواهر حولت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى قوة تقود تغييرا عميقا في ميدان الثقافة:

أ- **الوسائط المتعددة:** التي حطمت الحواجز بين وسائط المعلومات والاتصال والإعلام المختلفة.

ب- **التكنولوجيا النقالة:** التي حررت الأفراد من قيود التواجد في مكان معين للاتصال والنفاذ إلى المعلومات.

ج- **الأنترنت:** التي غيرت شروط التبادل بين الأفراد وسهلت النفاذ إلى المعلومات والاطلاع على المعرفة.

لقد حطم مجتمع المعلومات الحواجز التي كانت تحد جوهريا من نفاذ معظم[1] الناس إلى المعلومات والمعرفة والثقافة وإلى إبداع جديد في مجال المعرفة.

إلا أن هذه التسهيلات ليست متاحة للجميع بالشروط نفسها، وإذ لم يسمح لكل مواطن أن يتناول هذه الوسائط بالسهولة نفسها، فستصبح هذه التغيرات عوامل للإقصاء ولخلق شرخ في النسيج الاجتماعي، لذلك تولي الدول المتقدمة اهتماما كبيرا لدعم برامج وطنية تهتم بتوفير بيئة مناسبة تتيح لجميع المواطنين فرصا متساوية قدر الإمكان في الاطلاع على التطورات الحديثة في مجال الثقافة والتكنولوجيا.

وتؤدي منظومة التعليم الأساسي والمتوسط والعالي دورا حيويا في مجتمع المعلومات، حيث تسعى الدول المتطورة إلى إجراء تعديلات جذرية على النظام الوطني للتعليم، ضمن برنامج طويل يستهدف بصورة أساسية رفع مستوى الطلبة في جميع هذه المراحل وخاصة في مجال الرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا، كما تهدف هذه البرامج إلى رفع مستوى الأساتذة وتزويدهم بمهارات عالية كي يتمكنوا من التركيز على إنجاز أهداف واضحة محددة في البرنامج الوطني.[2]

ويشكل تعليم الرياضيات والعلوم قاعدة التقدم التكنولوجي الذي يغذي اقتصاد المعرفة، مما يشكل بوابات ضرورية للمهن ذات الأجور العالية العلمية والهندسية والتقنية، ويشكل تحديا لنظام التعليم القديم وللخبرات التقليدية التي أصبح تجاوزها ضروريا للوصول إلى برامج طموحة تدعم التنمية الشاملة في المستقبل.

ومن المعروف أن تقانات وصناعات المعلومات والاتصالات المتقدمة تصنع اقتصاد المعرفة –Knowledge Based Economy، حيث يجب على المؤطرين أن يكونوا قادرين على تجميع ومعالجة وتفسير المعطيات والمعلومات، وتطلب المؤسسات مهارات في الإدارات الذاتية والاتصالات والتحليل والقدرة على المحاكمة، إضافة إلى المعرفة الأكاديمية الأساسية وإلى المهارات التقنية، ولذلك فإن التفاوت في الدخل بين الأشخاص الذين يستجيبون[3] لهذه المتطلبات وبين الخريجين التقليديين سيزداد، بل وإن العاملين الذين سيرغبون بالاستمرار في مستوى عملهم سيكونون مضطرين إلى تطوير أنفسهم باستمرار، وأن يواجهوا كل عام تحديات جديدة لقدراتهم على مسايرة التطورات الجديدة. وأمام صعوبة تطوير النظام التعليمي ليصبح قاعدة للتطور التكنولوجي لا بد من إدخال هذه المهمة في برنامج وطني طموح مدعوم من الحكومة، ويتفاعل معه المجتمع بجميع قطاعاته، ولابد من إتاحة المجال للقطاع الخاص للمساهمة في هذا الجهد الكبير ولكن تحت الرقابة الحكومية على مستويات التعليم والتجهيزات المناسبة.

خاصة وإن التكنولوجيا الجديدة فتحت الباب أمام معطى تربوي جديد مؤسس على تطوير التعليم الالكتروني ويشير المصطلح إلى مجال واسع لاستعمال هذه التكنولوجيا من العمل على الحاسوب في قاعة الصف إلى منهاج كامل عن بعد بُدئ في تأسيسها ويقدم التعلم الالكتروني المتابعة الفردية حين تكون مقرونة بمرونة في إدارة التعليم والاستقلال الذاتي لاكتشاف معارف جديدة.[4]

ويعتبر التعلم الالكتروني فرصة للتعليم الذاتي بعيدا عن البروتوكولات الرسمية ويسمح بتشكيل صفوف افتراضية . وإن كان التعلم الالكتروني سيجد نفسه في مواجهة الرهانات المتعلقة بالمعرفة ومشكلة النفاذ وحقوق الغير سواء طرق التعلم الحديثة وبراءة الاختراع أو حقوق الملكية الفكرية، إذ يطرح ألف سؤال كيف يمكن أن نقنن حقوق المؤلف لغايات التعلم والبحث ؟

من جهة أخرى يرى الخبراء أن التعليم المفتوح وعن بعد سيمكن من تعويض المكان، ونموذج الصف الدراسي نهائيا ويتخيل البعض زيادة على التعلم من المنزل، مراكز جماعية للتعلم يختفي فيه تنظيم الأفراد بحسب العمر وتقسيم الوقت بين نشاطات وعطل، إذ سيوجد فيها أطفال وبالغون، ومكاتب توجيه، ومراكز عمل متصلة بقاعدة بيانات وبالشبكة ومعلمين وأساتذة يشرفون على التعلم، حيث يؤدي التحفيز دورا كبيرا. [5]

لكن العلاقة الآن بصفة عامة بين البعد (التعليم عن بعد) والتعلم (التعلم الالكتروني) لا تزال بحاجة إلى توضيح، لأنه لا يكفي أن التواصل لنقل المعارف، ولا يكفي الحصول على المعلومة أو تبادلها بنقرة فأرة بسيطة، حتى يكون المرء لنفسه معرفة ويتقاسمها . فأصبح من الواجب التساؤل **هل تستطيع الجماعات الافتراضية حقا تعويض الجماعات الواقعية في كل شيء ؟ وهل تستطيع الوصاية عن بعد بعث الرغبة والدافع للتعلم والحفاظ عليهما ؟ هل يمكن للبعد أن يقترن بالثقة ؟ كيف يمكن أن نضمن ألا يعاني من التقاسم التربوي من شتى أشكال الاستحواذ على المعارف ؟**[6]

فما المشكلات الثقافية الأخلاقية التي قد يواجهها التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد ؟

ثمة مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشكلات نذكر منها على سبيل المثال:

1- حق الملكية الفكرية: ما أشكاله الجديدة؟ وكيف يطبق؟

2- كيف نحمي خصوصية المشترك وخصوصية المؤسسة؟

3- كيف يمكن التعامل مع المعلومة؟ وما معايير المصداقية؟

4- ما أسس صلاحية المعلومة والدقة والثقة؟

5- كيف نحافظ على الشبكات ونجعلها مفيدة؟ وكيف نجعلها أداة للحوار ولنمو الثقافة والتقدم العلمي، لا للتخريب والإساءة؟

6- حرية انسياب المعلومات: ما أسس هذه الحرية وكيف نحميها ونوطدها؟

7- مشكل التعدد اللغوي وتنوعه في الدراسة

8- فاعلية الأستاذ وصورته كقدوة

وثمة أسئلة عديدة تطرحها هذه المشكلات:

- من يتحمل المسؤولية المهنية والأخلاقية عن نتائج التعليم عن بعد هل هي المؤسسة الأكاديمية التي أعدت المواد التعليمية، أم الشركة البرمجية التي صممت النظام المؤتمن، أم الشركة أو المؤسسة التي اعتمدت

النظام ووضعته قيد التطبيق على الشبكة؟

■هل يتناسب هذا الحق مع إتاحة كل شيء لأي شخص، رغم وجود آثار سلبية عند انطلاق هذا المبدإ دون قيود، وهل مبدإ حرية انسياب المعلومات قابل للتطبيق في عالم تسيطر عليه مشكلة الفجوة الرقمية؟

■كيف يمكن إرسال أسس للاستخدام العادل للشبكة لجعلها أكثر فائدة وأقل عرضة للتخريب والإساءة؟ (7)

وهناك سؤال يطرح دوما وبقوة هل يمكن أخلقة التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد باعتباره مظهرا من مظاهر مجتمع المعلومات ؟ خاصة ما تعلق بالنقاط التالية :

■**البحوث العلمية:** تنفق المؤسسات العلمية والاقتصادية موارد مالية هائلة على أبحاثها وهي بذلك تسعى إلى تحقيق نتائج اقتصادية جيدة من هذه البحوث، مما يتطلب حماية النتائج التي توصل إليها، وهذا يتعارض مع حرية انسياب المعلومات.

■**البرمجيات:** ثمة عدد كبير من الشركات من عدد صغير من المبرمجين ودون موارد مالية كبيرة، ولا تعد حماية حقوق الشركة ضرورة أساسية لاستمرار عملها، في حين أن الحماية الصارمة والوقوف المطلق إلى جانب الشركات المبرمجة، يخلق مشكلات أخرى مثل تأخير وعرقلة وتوجيه شرائح الطلبة والشباب إلى تعلم برمجيات جديدة مكلفة، ومن ناحية أخرى يواجه مستخدم البرمجيات مشكلات تتعلق بجودة البرمجيات قد تتناقض مع مصالح شركات البرمجيات. وما دور البرمجيات المجانية في إتاحة فرص أكبر للمستخدمين، وهل تتعارض هذه البرمجيات مع مبدإ جودة البرمجيات؟

■**الشبكة:** ثمة وجهات نظر عديدة للأسس الأخلاقية للاستخدام الأمثل للشبكة من بينها اختلافات حول أحادية اللغة أم متعددة اللغات والثقافات، وتعارض بين مبدإ انسياب المعلومات وحقوق الملكية الفكرية وتنوع وجهات النظر حول طرق حماية الشبكة. (8)

الراهن العربي في مجال المعلومات والمعلوماتية:

■غياب الروح العلمية، ويتجلى ذلك في مظاهر ومواقف اجتماعية عديدة مثل انعدام الثقة في هذا النمط التعلمي (9) وفي مجال البحث العلمي، وجدوى الحلول العلمية، عدم تقدير العلماء، وانقطاع معظم المتعلمين عن تحصيل العلم بمجرد تخرجهم أو حصولهم على شهاداتهم العلمية.

■قتل الروح الابتكارية لدى النشء من خلال نظام تعليمي تلقيني يثبط همم المبتكرين والمبدعين.

■تخلف أو قصور خدمات المعلومات، ونفور أصحاب القرار من استغلالها عند اتخاذ القرار التي تأتي ارتجالية.

■عدم التناسق وانفصام عرى التكامل الثقافي بين التخصصات العلمية والفنية والتخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية مما يترتب عنه تعذر إجراء دراسات متعددة التخصصات [10]

■عدم تجاوب نظم التعليم الرسمي مع متطلبات الأجيال القادمة مع ضعف فادح في البنى الأساسية لنظم المعلومات لافتقادنا لسياسات وطنية في المجال، أضف عليه ضعف التكامل العربي والإسلامي.

■ضعف النشر عموما والنشر العلمي خصوصا وبطء حركة الترجمة .

■الاعتماد على الخبرة الأجنبية في كثير من مشاريع نظم المعلومات العربية سواء في التصميم أو التطوير أو التشغيل.

■قصور وانخفاض في البحوث الأساسية والتطبيقية في كل العلوم ومنها مجال المعلومات وهي ناجمة عن التبعية العلمية والتكنولوجية، وضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي.

■تقليص اللغات الأجنبية في كثير من الدول العربية. رغم أن تعدد اللغات يشكل أهمية بالغة وميزة أخلاقية وعلمية وثقافية لابد منها. [11]

■عدم توفر قدر من الانسجام والوحدة في المنظومة التربوية للدول العربية مما يجعله يكرس ظاهرة انفصام الشخصية الثقافية وازدواجها، مع اعتماد أسلوب تلقين الشخصية مناهج تجاوزها العصر، فالتعليم يقوم في الغالب على اجترار المعارف القديمة التي تتناقل عبر الأجيال نظرا لركود الإنتاج العلمي العربي واستحالة الوصول لمصادر المعلومات الأجنبية.

■انقطاع الصلة بين الفرد العربي وبين المجتمع على مستوى الدراسة والبحث، كما على مستوى الإبداع مما يؤدي حتما إلى غياب المعرفة بواقع المجتمع العربي وإمكانيات تقديم حلول لمشاكله.[12]

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة التحديات الثقافية والأخلاقية سواء تعلق الأمر بتعاطي الجمهور المستهدف مع هذه الصيغ أو متعلق بالتحديات اللغوية، وانتهاك الخصوصية وظهور الانطوائية كظاهرة مصاحبة، أو ما تعلق بالملكية الفكرية إلى جانب نقاط أخرى تتعلق بثلاثية جودة التكوين والقدرة على الأداء وعلمية البرامج والشهادات مقارنة بالواقع الاقتصادي.

يشار إلى أن الدراسة تمت في حدود العناوين التالية:

حق الملكية الفكرية، حماية خصوصية المشترك وخصوصية المؤسسة؟، التعامل مع

المعلومة ومعايير المصداقية؟ وأسس صلاحية المعلومة والدقة والثقة، المحافظة على الشبكات ونجعلها مفيدة وكيف نجعلها أداة للحوار ولنمو الثقافة والتقدم العلمي، لا للتخريب والإساءة، حرية انسياب المعلومات: ما أسس هذه الحرية وكيف نحميها ونوطدها، مشكل التعدد اللغوي وتنوعه في الدراسة، فاعلية الأستاذ وصورته كقدوة.

أما العينة المستهدفة فتناولت:

- التعلم الإلكتروني في المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم التاريخ والجغرافيا
- التعلم الإلكتروني في المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم الفرنسية
- التعلم الإلكتروني في المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم الإنجليزية
- التعلم الإلكتروني في المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم الأدب العربي
- التعلم الإلكتروني في المدرسة الوطنية العليا للتجارة
- التعلم الإلكتروني في المدرسة الوطنية العليا للأشغال العمومية
- التعلم الإلكتروني في المركز الجامعي بشار
- التعلم الإلكتروني في جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان
- التعلم الإلكتروني في جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس
- التعلم الإلكتروني في جامعة امحمد بوقرة بومرداس
- التعلم الإلكتروني في جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية
- التعلم الإلكتروني في المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي (INI)
- الاهتزازات والأمواج (الأستاذ حلواح حكيم، USTHB)

والجدير بالذكر أن الباحث استعمل في معالجته لهذا الموضوع: المنهج الوصف التحليلي، وذلك لأهميته وملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات.

وبعد إجراء مقابلات ولقاءات [13] جمعتنا مع المهتمين من أساتذة ومشتركين من الطلبة ومن التقنيين والفنيين في الجامعات التالية (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، في جامعة أمحمد بوقره بومرداس، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، المدرسة الوطنية العليا للتجارة بالجزائر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم الأدب العربي بالجزائر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - قسم التاريخ والجغرافيا) خلصنا لمجموعة من النتائج تقاطعت وبنسبة كبيرة مع جملة

التحديات والإشكالات التي سبق وأن أثرناها في مشكلة الدراسة، حيث سجلنا ما يلي:

1- انعدام الثقة: عدم ثقة أغلبية المستخدمين(51.23 بالمائة من مجموع المستجوبين خاصة من الطلبة المشتركين) في ما تأتيهم من دروس وإعلانات وتوجيهات من الجامعة، ومن مظاهر انعدام الثقة هو:

❖❖ تغير البرمجة في كثير من الحالات بسبب أعطال تقنية وفنية.

❖❖ كثرة الاتصال بالهاتف الثابت للإدارة للاستفسار عن بعض المعلومات ناهيك عن كثرة التساؤلات بين الطلاب أنفسهم بالهاتف النقال ممن كان لهم شرف التعارف بينهم.

❖❖ هناك بعض الطلاب رغم أنهم مسجلون للتعلم عن بعد إلا أنهم يحضرون بأنفسهم لمتابعة أي طارئ أو جديد.

❖❖ حالة التخوف من انقطاع شبكة الأنترانت في مرحلة حساسة كالامتحانات، خاصة بعد ما حدث في الشرق الأوسط من تعطل الشبكة بعد تضرر كابلات الكترونية في عمق البحر.

وبالتالي لابد من تدعيم الثقة بشبكة التعلم الاكتروني، فهذا مشترك صادف أثناء تجوله في الشبكة مواقع نشر المعلومات غير صحيحة وغير موثقة، وبغض النظر عن وجهة نظر صاحب المعلومة أو وجهة نظر الباحث المشترك فإن المشكلة الأولى تبقى دائما في أن المشترك لا يستطيع أن ينقل عن الأنترنت ما قرأه لأنه لا يثق به، وهكذا نرى أن مسألة الثقة هي الأساس في الاستفادة من التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد، فما الذي نحققه من فائدة من ملايين النصوص إن لم تتوفر الثقة للاعتماد على المعلومات الواردة وعلى درجة الاستشهاد بها في الدراسات الطلابية والعلمية والمهنية؟ وتبرز هنا مشكلة أخلاقية وعملية وعلمية في الوقت نفسه فكيف نضمن الثقة دون أن نخلق حرية انسياب معلومات؟ وكيف نضمن حق كل مشترك في وضع ما يريد دون أن يتسبب ذلك في إيذاء أشخاص آخرين خطؤهم الوحيد هو ثقتهم بالمعلومات التي وضعها.[14] خاصة وأنه حدثت هجمات على المواقع الرئيسة في الأنترانت وأثرت على المعلمين والتربويين ووضعت في أذهانهم العديد من الأسئلة حول تأثير ذلك على التعليم الالكتروني، ولذا فإنه من اختراق المحتوى والامتحانات من أهم التحديات التي تواجه التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد [15]

2 – مشكلة غياب الأستاذ القدوة: مع أن من مهام الأستاذ في المرحلة الراهنة خاصة

في التعليم الجامعي على الخصوص أصبحت مرتبطة بالتوجيه وفقط، فانه بالمقابل أضحى يطرح في التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد إشكالية غياب الأستاذ القدوة، فلازالت أذهان المستخدمين مرتبطة بالأستاذ الجيد والفاعل والقدوة الذي يحمل مهمة التغييرات الجذرية " فالأستاذ القدوة غدا حاجة ومطلبا ضروريا كما يشير تقرير (اليونسكو، 1996، ص127) [16]

3- ظاهرة الاغتراب في التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد: يرى العديد من الباحثين[17] أن انتشار تطبيق تكنولوجيا المعلومات وخاصة التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد سيؤدي إلى اغتراب الإنسان في مجتمع المعلومات وعزوفه عن المشاركة الإيجابية في المجتمع. وقد يصل الأمر إلى التعبير عن ذلك بالرفض الإيجابي الظاهر أو السلبي الصامت.

وتتجدد شواهد هذا الاغتراب في فقدان الثقة بالنفس والقلق على تعطل خبرات الإنسان لأن الحواسيب قد حولت العديد من الطلبة والمشاركين والأساتذة إلى مجرد ضاغطين على الأزرار وبالتالي أصبح رصيد الخبرات المكتبية لهم بلا قيمة أمام هذا التحدي الجديد القادم. [18].

4- مشكلة حماية الخصوصية: إن الحفاظ على الخصوصية من أهم المبادئ الأخلاقية لمجتمع المعلومات، وإن ضمان وجود شبكة عالمية آمنة تحافظ على خصوصية مستخدميها يظل هدفا أعلى لبناء شبكة متماسكة ومستقرة. وتعرف الخصوصية على أنها " عبارة عن منظومة متكاملة ومتساوقة من الخصائص والسمات المادية والروحية، وأسلوب الحياة، والأخلاقيات، والنظرة إلى العالم ورؤية الذات والآخر، تتمتع هذه المنظومة بقدر من الثبات والاستمرارية، وتكونت عبر عملية تراكمية وتفاعلية ممتدة عبر التاريخ وفي المجتمع، وجرت في بيئة ذات شروط طبيعية وبشرية معينة، وأتت استجابة لهذه الشروط وتجسيداً لها، وتوجد في علاقة جدلية مع هذه البيئة التي أنتجتها. [19]

ولعل مشكلة حماية الخصوصية من أهم القضايا المطروحة في التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد ذلك أن الناس في المجتمعات القديمة كانوا ينظرون إلى خصوصية الإنسان على أنها شيء من المحرمات، وقد أصبح عدم الاعتداء على الخصوصية أحد الأعراف والتقاليد الاجتماعية الراسخة في المجتمع الإنساني، ولكن من الذي يستطيع أن يمنع حدوث الاعتداء على الخصوصية

أثناء استخدام الشبكة؟ لذلك فإن مستقبل شبكة الانترنت وتحولها إلى مجتمع رقمي عالمي يتوقف على مدى قدرة الانترنت على تجاوز هذه المخاوف، وإقناع الطلبة والمشاركين بشكل عام بأن الشبكة آمنة لا تتعرض لاختراق خصوصية المستخدم، وبذلك تبرهن أن سمات النسيج الاجتماعي المتماسك انتقلت إلى الشبكة العالية لتسمح بالتواجد الآمن على هذه الشبكة المزدحمة، حيث إن كل مستخدم جار لأي مستخدم آخر، وهو قادر على الإساءة إليه ما لم توضع المعايير والأسس الكافية لمنع اختراق الخصوصية.[20] والتي تتوقف مفاهيمها عند عدة أنواع منها (الخصوصية الجسدية والمادية، خصوصية الاتصالات، الخصوصية الإقليمية، والخصوصية المعلوماتية والتي تتضمن القواعد التي تحكم جمع وإدارة البيانات الخاصة كمعلومات بطاقة الهوية والمعلومات المالية والسجلات الطبية والسجلات الحكومية وهي المحل الذي يعرف عادة بمفهوم حماية البيانات [21]

وقد أضافت التكنولوجيا الجديدة أبعادا جديدة للخصوصية تتعلق باختزان واسترجاع المعلومات عن الناس وإمكانيات الوصول لهذه المعلومات عن طريق شبكات الاتصال. وبذلك فإن مقدرة الحواسيب على إنشاء وتطويع بنوك المعلومات الضخمة من شأنه أن يجعل خصوصية الأفراد في معلوماتهم الشخصية محفوفة بالخطر على الرغم من التشريعات أو الهيئات المراقبة.[22]

5-**إشكالية حماية الشبكة من التلوث:** يستغل بعض المشتركين حرية الانترنت المفتوحة، فيؤسسون مواقع مسيئة، سواء من حيث المضمون الجنسي الفاضح المسيء إلى الاحترام الاجتماعي، أو من ناحية التحريض على العنف وزرع روح الحقد بين الطلاب، وهناك بعض المواقع تشجع على الانتحار، وقد اتفقت مشتركتان مداومتان على مشاهدة هذا الموقع على الانتحار وقامتا بتنفيذ ذلك. وكل يلقي على المجتمع العالمي الافتراضي الموجود ضمن الشبكة المسؤولية، وعلى المجتمعات الأرضية الحقيقية للشعوب المتعددة مسؤولية أخلاقية كبيرة لا يمكن تجاهلها.[23] خاصة إذا وضعنا بالاعتبار أن المحزون الأكبر لإنتاج المعلومات يعتمد على نشر اللذة والمتعة والإباحية والعنف والجنس، مما يقود إلى الانحلال والتخلي عن القيم الأخلاقية والإنسانية.[24]

6- **حماية حقوق الملكية الفكرية:** إن حماية حق الملكية الفكرية هو من أهم المشكلات الأخلاقية التي يواجهها التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد، وهو حق لا يمكن تجاوزه أو اختراقه أو الاعتداء عليه،

ذلك أنه الأساس في أية تنمية مستقبلية للعمل الفكري والإبداعي والبرمجي المنظم في عالم المعلومات الرقمي العربي، وهو يخص شرائح واسعة من هذا المجتمع: (الكتاب- المخترعون- الناشرون- المكتبات- الأرشيف الإلكتروني)

7- التعدد اللغوي والنفاذ إلى المعلومات:

يعاني الطلبة المشتركون في التعلم الالكتروني عموما والتعليم عن بعد بشكل خاص من إشكالية اللغة سواء في التواصل مع الغير أو في الحصول على المعلومة سواء كانت علمية دراسية أو منهجية إعلانية إعلامية، فقد اعتبر عامل اللغة لدى جل من تحدثنا إليهم إشكالا صعبا، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أن شعوب المغرب العربي والجزائر بالخصوص تميل إلى اللغة الفرنسية أكثر من الإنجليزية وهي اللغة السائدة على الشبكة، وبالتالي لابد من التفكير في تعدد اللغات في مجال التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد لان تعدد اللغات يسهل كثيرا النفاذ إلى المعارف، وبخاصة في الوسط المدرسي والجامعي، فعلى مجتمعات المعرفة إذن أن تفكر في مستقبل التنوع اللغوي، وفي وسائل للحفاظ عليه، في الوقت الذي تكرس الثورة المعلوماتية والاقتصاد الكلي للمعرفة هيمنة عدد محدود من اللغات الناقلة، التي تبدو كأنها طريق النفاذ المحتم لمضامين هي نفسها "مشكّلة" أكثر فأكثر. أليس هذا التهديد بالتنميط واحدا من التحديات الرئيسة التي على مجتمعات المعرفة أن تجابهها ؟ إن إعلاء شأن التنوع اللغوي والحفاظ عليه لا يكفي بالطبع لضمان ازدهار تنوع المعارف. إذ لا يمكن للمعرفة أن تختلط بلغة، فهي تملك خصائص تسمو بها عن الحواجز اللغوية. ولاسيما أن ازدواجية اللغة وازدواجية الثقافة في قاعة الدرس هما ظاهرتان متمايزتان. لكن اللغة ناقل أساسي للمعرفة، وتشجيع تعدد اللغات في المجال السيبرني يمكن أن يشكل مثلا، مرحلة هامة على الطريق الطويل الذي يؤدي إلى الحفاظ على تعددية منظومات المعرفة وعلى التنوع الثقافي.[25]

إن مسألة مستقبل اللغات ستكون على جدول أعمال الرهانات الرئيسية لمجتمعات المعرفة. فالتنوع اللغوي مهدد فعلا، إذ من المحتمل أن يختفي من الستة آلاف لغة المستعملة حاليا نصفها، من الآن وحتى نهاية القرن الواحد والعشرين. وتبعا لبعض اللغويين، يظهر أن ظاهرة انطفاء اللغات تأخذ بعدا أكبر من هذا: (90) إلى (95) بالمائة من اللغات محكوم عليها بالاندثار في النهاية. و قد تطرح مشكلة اختفاء[26] اللغات بإلحاح في مجتمعات المعرفة،

لاسيما أن ثورة التكنولوجيات الجديدة تبدو وكأنها تسّرع للوهلة الأولى ظاهرة التاكل اللغوي هذه، وقد أثار هذا التهديد بالتوحيد اللغوي في السنوات الأخيرة وعيا متزايدا، بفضل أعمال البحث والتوعية التي قام بها عدد من المنظمات الدولية للفرانكفونية أو عدة منظمات غير حكومية وعلى المستوى الإقليمي، أدت التعبئة من أجل اللغات إلى تبني أدوات قانونية هامة مثل الميثاق من أجل اللغات الإقليمية ولغات الأقليات ، الذي تبناه المجلس الأوربي في (1992) . ولم تبق اليونسكو من جهتها بعيدة عن هذه المشكلة، كما تشهد أحكام الإعلان العالمي حول التنوع الثقافي (2001) والاتفاقية الدولية لصون التراث غير المادي (2003) والتوصية حول تشجيع تعدد اللغات واستعمالها والنفاذ الشامل للفضاء المعلوماتي (2003).[27]

وفي مجال التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد فإن الوضع مختلف جدا عندما يتصل الأمر بالمعارف العلمية التي تندرج ضمن العلوم الدقيقة والطبيعية، أو المعارف التكنولوجية. لأن تقنين هذه المعارف كما رأينا، يجري من قبل البلدان الصناعية أساسا، وهو ما يفضي إلى هيمنتها الراهنة على إنتاج المعارف.

وهكذا حتمت السيطرة الأوربية على نطاق واسع جغرافية اللغات الناقلة للمعرفة. إلا أن شبح اللغات الأوربية المسيطرة قد انحسر الآن كثيرا في المنشورات الأكاديمية بينما تسيطر الإنجليزية بلا جدال على المنشورات العلمية. صحيح أنه في التخصصات العلمية المسماة " صعبة" يمكن افتراض أن تقنين المعرفة العلمية بلغ مستوى لم تعد معه الصورة اللغوية مهمة نسبيا باعتبار أن هيمنة لغة معينة هو الثمن الذي يتوجب دفعه لضمان شمول البحث العلمي ومناقشاته. إلا أن هذا الوضع المهيمن للإنجليزية يثير مزيدا من الجدل في أوساط العلوم الاجتماعية والإنسانية. لأن العامل اللغوي في هذا الميدان كما في الفلسفة أو الشعر، تكويني، ويبني فعل المعرفة. تبدو هيمنة الإنجليزية هنا أكثر صعوبة على التبرير وقد تفسد في نظر بعض المتخصصين، حتى مهمات وصفية وتحليلية تستهدف تقديم تقارير عن تجارب وممارسات معرفية واستدلالية، على المستوى الفردي كما في المستوى الجماعي، تكون فيها اللغة أداة ومادة.

إن التصدي لتآكل التنوع اللغوي والتسلح بوسائل لكبح انطفاء لغات أصلية أو الارتقاء بتعددية اللغات الناقلة الواسعة الانتشار،

ليس نضالا من أجل قضية نوستالجية خاسرة مقدما: بل هو اعتراف بان اللغات هي أدوات معرفية ونواقل ثقافية وبيئة تكوينية لمجتمعات المعرفة ، يشكل التنوع والتعدد بالنسبة إليها ثراء ومستقبلا.[28]

توصيات واقتراحات

1- ضرورة التعبئة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع للتفاعل مع هذا النوع من التعليم، لما فيه من فوائد اجتماعية واقتصادية

2- ضرورة مساهمة التربويين في متابعة هذا النوع من التعليم، لأن التحديات التي فيه ليست بالأمر السهل.

3 - هذا العمل لا يكتب له النجاح إلا بتوفير البنية التحتية لهذا النوع من التعليم وتتمثل في إعداد الكوادر البشرية المدربة وكذلك توفير خطوط الاتصالات المطلوبة التي تساعد على نقل هذا التعليم من منطقة إلى أخرى، خاصة البلدان ذات المساحة الشاسعة .

4- وضع برنامج خاص للمؤطرين من أساتذة وإداريين للاستفادة القصوى من هذه التقنية.

5- مقابل حق الملكية الفكرية لا بد من الإقرار بالأهمية الأخلاقية للاستخدام العادل في عالم المعلومات الرقمي، ولا بد من وضع استثناءات تسمح بتجاوز حق الملكية الفكرية في حالات المؤسسات التعليمية والتدريسية والمعاهد والمؤسسات غير التجارية والتي لا تتوخى ربحا من خلال عملها، كما لا بد من اعتماد مبدإ وجود أسعار خاصة تمنح للشباب وخاصة في البلدان النامية.

6- إن صيغة الاتفاق على شكل قانوني أمثل لحماية حقوق الملكية الفكرية هي مسألة تخص طرفين: المنتج والمستهلك، وبالتالي فإن إقرار هذه الصيغة باستشارة طرف واحد فقط (المنتج) يعد أمرا غير عادل، ولا ينسجم مع التوجه الأخلاقي العام لعصرنا، فلا بد للقنوات التي تقر مثل هذه الصيغ أن تضم ممثلين عن وجهة نظر طرفي الاتفاق كليهما.

7- إن المسؤولية الأخلاقية للمجتمع التي تفرض عليه حماية أسس تطور المجتمع وازدهاره اللاحق، تفرض في بعض الحالات الخاصة تجاوز مبدإ الخصوصية، غير أن هذا التجاوز يجب أن يكون مقوننا تحكمه معايير ثابتة ومعروفة ومتفق عليها بين غالبية أفراد المجتمع.

وفي الحقيقة لا يعاني العالم اليوم فقط من صعوبة اعتماد إجراءات ثابتة ومقبولة تقنيا لتثبيت وحماية حقوق الملكية، بل إن المشكلة الأعظم تكمن في أن ثمة عدة وجهات نظر متناقضة حول حقوق الملكية في العالم الرقمي:

8- فهناك فريق يؤكد أن البرامج والنظم هي نتيجة عمل فكري منظم لمجموعة من الأخصائيين، وهو عمل ذو تكلفة عالية، وما لم يحصلوا على ربح معقول، فإن الطريق إلى تطوير البرمجيات يصبح مليئا بالعقبات، وسيتوقف عدد كبير من مراكز البرمجة عن العمل، كما أن مسألة الحماية مسألة أخلاقية قبل كل شيء فالشخص الذي يطور نظاما هو المعني الوحيد بالتصرف به ولا يحق لأحد انتزاع هذا الحق منه أو اختراقه والاعتداء عليه.

9- وهناك فريق آخر يؤكد أن البلدان المتقدمة تشن حملة مكثفة من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية بهدف الضغط على البلدان الفقيرة للاعتراف بهذه الحقوق، وعندما يتحقق ذلك فإن كل مواطن في البلدان الفقيرة سيدفع ضريبة للبلدان الغنية عن استخدام حاسوبه، وذلك من شأنه أن يضع العراقيل أمام الطلبة الذين لا يملكون ثمن هذه النظم والبرمجيات الباهظة، ثم إن من مصلحة البلدان الغنية على المدى البعيد أن تنمي استخدام الحاسوب في البلدان النامية، وأن تساهم بذلك في التخفيف من وطأة مشكلة الفجوة الرقمية ويمكن للبلدان الغنية أن تقطف فيما بعد ثمار هذه السياسة عند تحسن الواقع الاقتصادي لبلد أو مجموعة بلدان.

10- وهناك فريق ثالث يؤكد أن الطرق المستخدمة حتى الآن في تثبيت حق الملكية هي طرق غير أخلاقية، فعندما تحمل البرامج على حاسوبك يضعك البرنامج أمام جملة من الشروط المعقدة، ويطلب منك القيام بالتأشير على كلمة موافق (I AGREE)، وبالتالي سيكون مسؤولا أخلاقيا عن النتائج القانونية لهذا القبول، أو أن لا يضع كلمة موافق ما يمنعه من التقدم في استخدام البرنامج المطلوب، ويقول هؤلاء: ألم يكن من الأفضل الاتفاق على هذه الشروط بالتفاهم بين مجموعة تمثل المستخدمين ومجموعة أخرى تمثل منتجي البرمجيات؟ لأن المشكلة هنا لا تخص فقط حقوق منتج البرنامج، بل تخص أيضا حقوق المستهلك الذي اشترى النظام.

11- حماية الشبكة من التخريب والسرقة: تعد حماية الملكية الشخصية من أهم الواجبات الأخلاقية الاجتماعية فمنذ حمورابي وفي جميع الديانات السماوية نجد أمرا واحدا يأتي في المقدمة "لا تسرق" ولا تقتصر حماية الشبكة على الملكية الفكرية بل إنها تشمل أيضا الأموال العامة والخاصة التي يجري تداولها بمئات الملايين

من الدولارات كل يوم بل كل ساعة على الشبكة، ويشمل ذلك مصاريف المواقع العالمية التي تتعرض أحيانا للاعتداء كما يشمل المواقع التي تم تحميلها بصفة باهظة فيتم تخريبها دون أي سبب معلوم. كما يشمل ذلك نظم المعلومات الإدارية من التخريب وكل ذلك يحمل المجتمع الرقمي العالمي مسؤوليات أخلاقية متزايدة.

12- لا بد إذا – لتشكيل الوعي الاجتماعي بالحقوق الفكرية- كما يقول سالم من تضافر جهود كبيرة، تعمل بأساليب شتى، لمدة زمنية طويلة، وبإصرار لا يعرف الكلل، حتى يترسخ في ضمير المجتمع خلقا يرفض الاعتداء وينبذ المعتدين... عندئذ سيكون للقضاء دور فاعل يقوم به على أرض ممهدة وفي مناخ ملائم، وسيوضع القانون موضع التنفيذ في ظل قناعة اجتماعية ترحب به وتساعد على تطبيقه.

13- لابد من توعية مستمرة بها في وسائل الإعلام، بوسائل مبتكرة، تتجاوز المحاضرة والندوة والتلقين الوعظي المباشر الملل، إلى برامج حية وتفاعلية مشوقة.

14- لابد من الالتزام الصارم من قبل الأجهزة الرسمية التي كانت تستثني نفسها من التقييد بهذه الحقوق بذرائع واهية لتكون بالتزامها قدوة ونموذجا.

15- لابد أن تستكمل الوزارات المعنية أجهزتها اللازمة لتطبيق القانون وإراحة أصحاب الحقوق الفكرية من عبء الإثبات الثقيل الملقى على كواهلهم، بمبادرات دؤوبة من أفراد الضبطية العدلية، تداهم وتبحث عن المخالفات.

16- لابد أن ينظر القضاء إلى الخصوصية الفكرية وأثرها على مستقبل ثقافة الأمة فيعمد إلى تخصيصها بغرف خاصة ويبسط إجراءاتها، ويختصر آماد جلساتها.

17- لا بد أن يقوم علماء الدين بواجب في التوعية والكشف عن زيف القرصنة ودحض ادعاءاتها، وتأكيد الحماية الشرعية للحقوق الفكرية.

18- لا بد أن يقوم الكتاب والأدباء بتناول موضع الحقوق الفكرية في إنتاجهم الأدبي بكافة أنواعه وأشكاله، إسهاما في تشكيل وعي المجتمع بهذه الحقوق.

19- لابد أن يتعاون الكتاب والناشرون على إيجاد صيغ مقبولة للتعاقد بينهم وإعداد عقود نموذجية مكتوبة بين طرفي الحق الفكري، وتوضح حقوق كل منهما والتزاماته والعمل على الالتزام بها وحسن تطبيقها (ذلك أدنى أن لا يرتابوا)، وأعون على استمرار التعاون والاحترام المتبادل بينهما.[29]

20- التنوع اللغوي عامل جوهري في التنوع الثقافي بكل تجلياته ولذا ينبغي على مجتمعات المعرفة أن ترتكز على تعددية لغوية مزدوجة.

هوامش الدراسة:

(1) عليان مصطفى رابحي: مجتمع المعلومات والواقع العربي، الطبعة الأولى، عمان، دار جرير، 2006، ص 106.

(2) مرجع سابق ص 107.

(3) مرجع سابق ص 108.

(4) مطبوعات اليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فرنسا سنة 2005 ص87 .

(5) مرجع سابق، ص 89.

(6) مرجع سابق نفس الصفحة .

(7) عليان مصطفى، مرجع سابق ص213.

(8) مرجع سابق ص214.

(9) مقابلة مع بعض الطلبة بجامعة الجزائر.

(10) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 160.

(11) عرين: ميثاق شرف عربي لأخلاق مجتمع المعلومات، مجلة النادي العربي للمعلومات عدد رقم 20 سنة 2003.

(12) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 161.

(13) المقابلات تمت بشكل عشوائي دون برمجة مسبقة، وبعضها تم على ألنت .

(14) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 228.

(15) عبدا لله بن عبد العزيز الموسى: التعليم الإلكتروني مفهومه.. خصائصه... فوائده..عوائقه ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مدرسة المستقبل في الفترة 16-1423/8/7هـ جامعة الملك سعود.

(16) مصطفى يوسف منصور : تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهته. بحث مقدم إلى مؤتمر"الإسلام والتحديات المعاصرة" الرياض 2007.

(17) منهم مجموعة من أساتذة جامعات الجزائر والمهتمين بالتعلم الالكتروني.

(18) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 135.

(19) أديب خضور : دراسة أولية عن الخصوصية في مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام انظر للمزيد : http://www.asbar.com/ar/Contents.aspx?AID

(20) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 222.

(21) يونس عرب : الخصوصية وحماية البيانات في العصر الرقمي، دراسة سنة 2004 الأردن .

(22) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 136.

(23) عليان مصطفى، مرجع سابق ص 226.

(24) حجازي احمد مجدي : العولمة والتدفق المعلوماتي " دراسة " الرباط، المغرب نوفمبر 2000.

(25) مطبوعات اليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، ص 157.

(26) مرجع سابق ص 168.

(27) مرجع سابق ص 163.

(28) مرجع سابق ص 165.

(29) مرجع سابق ص 246.

إستراتيجية الحل للمشكلة التكنولوجية والمعلوماتية في الوطن العربي في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية.

د/ إبراهيم إسماعيل الحديد

إن تكنولوجيا المعلومات تعزز الاهتمام السياسي والعلمي وغيره وتلعب دورا كبيرا في نشر الثقافة السياسية والعلمية في الدول، والتي من ضمنها الدول العربية، إلا أنه يوجد مشكلات تكنولوجية ومعلوماتية في الوطن العربي تعيق مسيرتها وذلك في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية لتطويرها وتعزز الاهتمام بها.

ويعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات في الدول النامية ما زال في بداية الطريق وأن هذه البلدان يجب أن توفر البنية الأساسية للاتصالات الإلكترونية وأن تغلغل استخدام الانترنت في تزايد مستمر في جميع أنحاء العالم، وإن البلدان المتقدمة ما زالت تشكل غالبية مستخدمي الانترنت ويعد استخدام التكنولوجيا والموارد البشرية المدربة في الوقت الحاضر من أهم عوامل جذب الاستثمارات في معظم بلدان العالم .

وتلعب المعلومات دوراً فاعلاً في تطور حياة الدول وتنظيمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحصل هذا التحول في البنية الاقتصادية للدول المتقدمة بفضل ثورة تقانة المعلومات التي انطلقت شرارتها الأولى من اليابان التي وضعت منذ أكثر من ثلاثين عاماً وثيقتها الشهيرة " مجتمع المعلومات لعام 2000" كإطار عام لسياسة وطنية تسعى من خلالها تبوء موضع الريادة في عصر المعلومات وأيضا قامت فرنسا بوضع خطة في العام 1972 لدعم التفوق النووي الفرنسي وصناعتها العسكرية الإستراتيجية من خلال تهيئة جميع أفراد الشعب الفرنسي منذ الصغر للحياة في عصر ثورة تقانة المعلومات في عالم تسوده المعلومات. وقد قامت دول

عربية وأروبية أخرى بوضع خطط وبرامج للاستفادة من منجزات ثورة تقانة المعلومات.

وفي ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية البحث، في معرفة واقع تكنولوجيا المعلومات في البلدان المتقدمة والنامية والتي من ضمنها الدول العربية وتحليل محددات إستراتيجية الحل للمشكلة التكنولوجية والمعلوماتية في الوطن العربي في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية، والتي تقتضي منا طرح التساؤلات التالية:

1- ما هو مدى حجم المشكلة في ابتعاد الوطن العربي عن مجتمع المعلومات؟

2- هل تغلغل استخدام الانترنت في تزايد مستمر في جميع أنحاء العالم؟

3- هل إن البلدان المتقدمة ما زالت تشكل غالبية مستخدمي الانترنت وتملك أعلى معدل نفاذ أو انتشار على المستوى العالمي ؟

4- ما هو حجم المنتجات التكنولوجية في البلدان المتقدمة والنامية ودول شرق أسيا؟

5- هل إن نسب انتشار الانترنت في الدول العربية لا تزال منخفضة، وتحتل مراتب متدنية على الصعيد العالمي؟

6- ما هي الأسباب والتداعيات العالمية والعربية وكيفية مواجهة التحديات والعقبات في مجال المعلومات؟

7- ما هي سمات الواقع العربي وحجم مشكلات التكنولوجيا والمعلومات وإستراتيجية الحل؟

يهدف البحث إلى طرح تصور مبدئي لأبعاد وآثار مشكلات التكنولوجيا والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية بصفه عامه ومشكلات التكنولوجيا والمعلومات في الوطن العربي بصفه خاصة، وذلك من خلال بيان أسبابها وتداعياتها العالمية والعربية وكيفية مواجهة التحديات والعقبات وسمات الواقع العربي في مجال المعلومات وحجم هذه المشكلة وإستراتيجية الحل.

ولمعالجة القضايا المطروحة في البحث يجدر بنا طرح الفرضيات التالية:

1. تصنف البلاد العربية ضمن البلاد الجائعة معلوماتيا وتكنولوجيا وضعف صناعاتها الإلكترونية والاتجار بها.
2. عدم توجيه السياسات الحكومية في الوطن العربي نحو تطبيق برامج الحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والمكتبات الالكترونية
3. ينتشر الهاتف الجوال في الوطن العربي بشكل كبير وإن نسب انتشار الانترنت في الدول العربية لا تزال منخفضة.

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي، وذلك لتشخيص وتحليل مختلف المتغيرات المؤثرة وأبعاد وآثار مشكلات التكنولوجيا والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية بصفة عامة ومشكلات التكنولوجيا والمعلومات في الوطن العربي بصفه خاصة. وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والإحصائيات المتوفرة من تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)(UNICTAD) والهيئات والمنظمات الدولية والوطنية مثل الاتحاد العربي لتقنية المعلومات، والمجلات مثل(النبأ) (annabaa) والإستراتيجية العربية للمعلومات، وغيرها من المراجع والبحوث المختلفة، للوصول إلى استنتاجات حول إستراتيجية الحل لمشكلات التكنولوجيا والمعلومات في الوطن العربي في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية، وقد تناول البحث في القسم الأول : تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة والنامية، في حين استعرض القسم الثاني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الواقع العربي.

تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة والنامية:

إن الاقتصاد العالمي أصبح بشكل متزايد، تقوده الابتكارات التكنولوجية، فإذا تمكنت الدول النامية من استغلال الفرص القائمة والتغلب على التحديات القائمة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة، فإن ذلك سيساهم في الكثير من المكاسب الاقتصادية لتلك الدول. ونجد أنه تتصاعد أهمية الدول النامية بشكل رئيسي إلى النمو القوي في أكبر اقتصاديين في الدول النامية، وهما الصين والهند، حيث إن الصين أصبحت أكبر مصدر في العالم لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين إن الهند تتصدر المبيعات عالميا في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

قطاع تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة:

قطاع تكنولوجيا المعلومات في دول أوروبا والولايات المتحدة وباقي دول العالم المتقدمة هو العنصر المحرك لخلق الوظائف الجديدة وتنشيط الاقتصاد من خلال ما يسمى بالاقتصاد الرقمي القائم على الأسواق الإلكترونية *electronic markets*. ومن المعروف أن لثورة تكنولوجيا المعلومات أهمية كبرى في تطور قطاع الصحة وإطالة الأعمار ونوعية الحياة، ولها تأثير في تطور الاقتصاد المحلي والعالمي، فقد خلقت هذه الثورة أيضا نوعا جديدا من التعاون والتبادل الاقتصادي أثر بشكل كبير على ثروة الأفراد، وحسب إحصائيات للأسواق الأوروبية، فقد

أصبحت هذه الصناعات والمستخرجات تشكل أكثر من 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

المنتجات التكنولوجية في الدول النامية والعالم:

إن الاقتصاد العالمي أصبح بشكل متزايد، تقوده الابتكارات التكنولوجية، فإذا تمكنت الدول النامية من استغلال الفرص القائمة والتغلب على التحديات القائمة، فإن ذلك سيساهم في الكثير من المكاسب الاقتصادية لتلك الدول. وإن تصاعد أهمية الدول النامية بشكل رئيسي إلى النمو القوي في أكبر اقتصاديين في الدول النامية، وهما الصين والهند، مبينا أن الصين أصبحت أكبر مصدر في العالم لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين أن الهند تتصدر المبيعات عالميا في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تفوقت الصين على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مصدر في العالم لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ففي عام 2006 شكل القطاع نحو 35 في المائة من إجمالي تجارة الصين مع العالم الخارجي، حيث بلغت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصينية ما قيمته 299 مليار دولار أمريكي.

حجم المنتجات التكنولوجية في البلدان المتقدمة والنامية ودول شرق آسيا:

حققت صناعة البرمجيات مبيعات بقيمة 37 بليون دولارا، وفتحت المجال إلى حوالي 334 ألف فرصة عمل كما أن مجموع الإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها من تلك الصناعة حوالي 15 بليون دولارا في دول غرب أوروبا في عام 1996.

ولأن العمل بهذا القطاع يتطلب مهارات عالية، نجد أن مستويات الأجور لهذا القطاع مرتفعة مقارنة مع بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى والفجوة باتساع مستمر، فعلى سبيل المثال، العاملون بقطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات يحصلون على أجر يقارب 53 ألف دولار بينما يحصل العاملون بالنشاطات الاقتصادية الأخرى ما يعادل 30 ألف دولار بالمتوسط سنويا.

وخلال الفترة 1989 حتى عام 1997 حققت الصناعات المنتجة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة معدل نمو سنوي بلغ ما يقارب من 4, 2٪ مقابل 7,1٪ لجميع الصناعات في القطاع الخاص.

وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات في الدول النامية نجد أن هذا القطاع ما زال في بداية الطريق وأن هذه البلدان يجب أن توفر البنية الأساسية للاتصالات الإلكترونية لكي تستطيع الاستفادة من منافع ثورة المعلومات وبخاصة فيما

يتعلق بالتجارة الإلكترونية والتوجه نحو الاقتصاديات الرقمية *digital economy*.

إن معظم المنتجات التكنولوجية مثل رقائق الكومبيوترات، والهواتف، والحواسيب الجوالة، وشاشات التلفزيون، وأقراص ومشغلات الفيديو الرقمية والالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من المنتجات التقنية أصبحت تنتج حاليا في البلدان النامية.

وكشف تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تحت عنوان «العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: النموذج الجديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، إن الصادرات من الخدمات المتصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بلغت قيمتها نحو 1.1 تريليون دولار، منها حوالي 800 مليار دولار من الدول النامية.

ولاحظ التقرير تفوق الصين على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مصدر في العالم لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ففي عام 2006 شكل القطاع نحو 35 في المئة من إجمالي تجارة الصين مع العالم الخارجي، حيث بلغت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصينية ما قيمته 299 مليار دولار أمريكي.

وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى المطروحة في بداية الدراسة والتي مفادها أنه تصنف البلاد العربية ضمن البلاد الجائعة معلوماتيا وتكنولوجيا وضعف صناعاتها الإلكترونية والاتجار بها، وكذلك يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع

وقال التقرير إن من بين أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يعتبر استخدام الهواتف الجوالة، هو الأكثر انتشارا في العالم، خصوصا البلدان النامية، حيث أصبح وسيلة الاتصال الأولى على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، فقد تضاعف عدد المشتركين في الهواتف الجوالة ثلاث مرات تقريبا في تلك البلدان على مدى السنوات الخمس الماضية، ويبلغ معدل نفاذ أو انتشار الهواتف الجوالة بالدول النامية إلى نحو 58 في المئة، و50 في المئة على الصعيد العالمي. والهواتف الجوالة تتقدم بسرعة في المنطقة.

أشار التقرير إلى أن الدول العربية حققت معدلات انتشار كبيرة للهاتف الجوال، حيث بلغ المتوسط إلى حوالي 20 دولة عربية 47 في المئة في عام 2006، مبينا أن البحرين احتلت الترتيب الأول عربيا بمعدل نفاذ أو انتشار وصل إلى 121.5 في المئة، والمركز التاسع عالميا في عام 2006. تلتها الإمارات العربية ثانيا و11 عالميا بمعدل انتشار بلغ 118.4 في المئة.

ثم قطر في التصنيف الثالث عربيا، و19 عالميا بنسبة انتشار بلغت 109.5 في المئة.

أما بقية الدول العربية، فجاء ترتيبها عالميا في عام 2006 على التوالي: السعودية 52 بمعدل 78.1 في المئة، والأردن 56 بمعدل 74.4 في المئة، وتونس 59 بمعدل 71.9 في المئة، وعمان 62 بمعدل 69.7 في المئة، وليبيا 67 بمعدل 65.8، والجزائر 72 بمعدل 63 في المئة.

أما المغرب، فجاءت 85 بمعدل 52.1 في المئة، وموريتانيا 97 بمعدل 33.5 في المئة، ولبنان 101 بمعدل 30.6 في المئة، وفلسطين 104 بمعدل 29.6 في المئة، وسورية 110 بمعدل 24 في المئة، ومصر 23.9 في المئة، والسودان 124 بمعدل 12.7 في المئة، وجزر القمر 142 بمعدل 2 في المئة. ووضع التقرير الكويت بالمركز 150 لعدم توفر إحصائيات، رغم أن نسبة الانتشار كانت في عام 2005 حوالي 88.5 في المئة. واليمن 177 رغم توفر إحصائيات في عام 2006، بينما بلغ الانتشار في عام 2005 نحو 9.5 في المئة. وجيبوتي 181 رغم توفر إحصائيات في عام 2006، بينما بلغ الانتشار في عام 2005، حوالي 9.5 في المئة.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة المطروحة في بداية الدراسة والتي مفادها أنه ينتشر الهاتف الجوال في الوطن العربي بشكل كبير. وكذلك يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

وعلى المستوى العالمي احتلت لوكسمبورغ الترتيب الأول بمعدل انتشار بلغ نحو 152 في المئة. وليتوانيا ثانيا بمعدل 138 في المئة، وحلت مونتينيغرو في يوغسلافيا ثالثا بمعدل 132.5 في المئة.

وشدد التقرير على أن تغلغل استخدام الانترنت في تزايد مستمر في جميع أنحاء العالم، ولكن البلدان المتقدمة ما زالت تشكل غالبية مستخدمي الانترنت، حيث تملك أعلى معدل نفاذ أو انتشار على المستوى العالمي. وأظهرت بيانات التقرير أن نسب انتشار الانترنت في الدول العربية لا تزال منخفضة، واحتلت مراتب متدنية على الصعيد العالمي، وبلغ متوسط انتشارها في المنطقة في عام 2006 نحو 25 في المئة فقط. واحتلت الإمارات المركز الأول عربيا و44 عالميا، بمعدل انتشار 36.7 في المئة. وقطر في الترتيب الثاني عربيا و47 عالميا بمعدل 34.5 في المائة. ثم الكويت في التصنيف الثالث عربيا 58 عالميا بمعدل 29.5 في المائة.

أما بقية الدول العربية، فجاء ترتيبها على التوالي: لبنان 64 بمعدل 26.3 في المئة، والبحرين 77 بمعدل 21.3 في المائة، والمغرب 80 بمعدل 19.9 في المائة، والسعودية 81

بمعدل 18.7 في المائة، والأردن 94 بمعدل 13.6 في المائة، وتونس 97 بمعدل 12.7 في المائة، وعمان 98 بمعدل 12.2 في المائة، والسودان 109 بمعدل 9.5 في المائة، ومصر 115 بمعدل 8 في المائة. وسورية 117 بمعدل 7.7 في المائة، والجزائر 121 بمعدل 7.4 في المائة، وفلسطين 126، 6.6 في المائة، وليبيا 143 بمعدل 3.9 في المائة، وموريتانيا 149 بمعدل 3.2 في المائة، وجزر القمر 156 بمعدل 2.6 في المائة، وجيبوتي 170 بمعدل 1.3 في المائة، والصومال 172 بمعدل 1.1 في المائة.

واحتل العراق المرتبة قبل الأخيرة عالميا 194 بمعدل 0.1 في المائة. أما على الصعيد العالمي، فجاءت أولا هولندا بمعدل 88.8 في المائة، ثم النرويج ثانيا بمعدل 87.8 في المائة، ونيوزيلندا ثالثا بمعدل 78.8 في المائة.

أما على صعيد الانترنت المكثف أو السريع (النطاق العريض)، فجاءت نسب انتشاره في الدول العربية متدنية للغاية، ولم يتعد المتوسط 2.5 في المائة طبقا لإحصائيات الأمم المتحدة في عام 2006. واحتلت قطر المرتبة الأولى عربيا و41 عالميا بنسبة 5.6 في المائة، ثم البحرين 43 بمعدل 5.2 في المائة، والإمارات 45 بمعدل 5.2 في المائة، ولبنان 49 بنسبة 4.7 في المائة، والمغرب 72 بمعدل 1.3 في المائة، والسعودية 75 بمعدل 0.9 في المائة. وخلص التقرير إلى أن تدعيم تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وخلق بيئة آمنة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء نظام متطور لحماية الملكية الفكرية، فضلا عن تنفيذ سياسات المنافسة، أصبح من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية أو دول الشرق الأوسط.[3]

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة المطروحة في بداية الدراسة والتي مفادها أن نسب انتشار الانترنت في الدول العربية لا تزال منخفضة. وكذلك يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

التحديات التي تواجه تكنولوجيا المعلومات في دول العالم:

على الرغم من أن تبني تقنية الاتصالات والمعلومات يبدو كأنه الحل الأمثل أمام دول العالم لتحقيق التنمية إلاّ أنه توجد العديد من التحديات التي تواجه تبني هذه التكنولوجيا وتقف عقبة أمام التنمية ومن هذه التحديات:

البنية التحتية: إن إدخال البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أمر مكلف يقتضي جذب الاستثمارات الأجنبية كمصدر رئيس للتمويل فضلاً عن الدعم والتمويل الحكومي إلا أن معظم البنية التحتية اللازمة في القرى والمناطق النائية لا تجذب المستثمرين نتيجة لضعف القوى الشرائية وانخفاض مستوى المعيشة مما يتطلب دعماً حكومياً كبيراً ويقلل من فرص الربح الذي هو الهدف الأول من

الاستثمار ويمكن التغلب على ذلك من خلال تبني التكنولوجيا اللاسلكية التي تتطلب جهداً أقل بكثير من البنية التحتية الأساسية.

التعليم المتخصص: وهو التحدي الثاني الذي يقف في طريق إدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فالسوق المحلي في الدول النامية يتطلب موارد بشرية مدربة قادرة على استخدام التكنولوجيا وتعد الموارد البشرية المدربة من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية في جميع المجالات.

تحدي اللغة: ما زالت اللغة الإنكليزية هي اللغة الأولى والضرورية، والإلمام بها من أجل الإفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات وبالرغم من ذلك استطاعت بعض الشركات المنتجة للتكنولوجيا أن تنتج تقنية متحدثة باللغات المحلية مثل برامج الكمبيوتر أو الهواتف المحمولة.[4]

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الواقع العربي

لقد أخذت الدول النامية في كثير من مناطق العالم تستعد عبر التخطيط المبرمج والواعي والمدروس بعناية ودقة لدخول عصر المعلومات الجديد، كما هو الحال في سنغافورة وماليزيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها. وقد لا يختلف الوضع في البلاد العربية عن الوضع في بقية الدول النامية فيما يتعلق بالاستعداد لدخول عصر ومجتمع المعلومات. وبالرغم من بعض المبادرات التي جرت في عدد من الدول العربية بخصوص الاهتمام بقضايا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، فإن البلاد العربية بشكل عام لا تزال في حاجة إلى العديد من المبادرات والسياسات للوصول إلى درجة من الاستعداد لدخول عصر المعلومات.

يمكن القول إنه على مدى العقود الثلاثة (الستينات، والسبعينات، والثمانيات) الأخيرة من القرن العشرين، لم تكن المعلوماتية مؤهلة لتنتشر شعبياً في البلاد العربية لأسباب اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، فالحواسب كانت كبيرة الحجم وغالية التكلفة، وكان عددها في البلاد العربية قليلاً جداً. وكان الاتجاه نحو تكنولوجيا الحواسب والبرمجيات لا يختلف كثيراً عن اتجاه الصناعات التقليدية التي حاولت الدول العربية دخولها قبل عقد التسعينات وفشلت في ذلك. وكان فشلها في مجال تكنولوجيا المعلومات قبل عقد التسعينيات تكراراً لأخطائها السابقة سواء في مجال التخطيط أو التنفيذ لهذه الصناعة.

وقد أتاح ظهور الحواسب الشخصية (*PC*) في بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين وانتشارها في النصف الثاني من

ذلك العقد فرصاً أوضح للدول العربية لتتجه إلى صناعة البرمجيات، وبدأت تظهر في بعض الدول العربية شركات تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات وإنتاج البرمجيات. وقد استطاعت بعض الدول العربية أن تحقق نجاحات معقولة وخاصة من خلال شركات القطاع الخاص التي عملت في هذا المجال.

ومع حلول التسعينات من القرن العشرين، اجتاحت دول العالم بشكل عام، ومن بينها الدول العربية ثورة جديدة في مجال المعلوماتية (ثورة تكنولوجيا المعلومات)، عندما أدى تلاحم تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات إلى ظهور شبكات المعلومات ومن أهمها الشبكة العالمية (الإنترنت) التي انتشرت بشكل واسع وبتسارع في مختلف دول العالم ومن بينها الدول العربية . حتى صارت تنافس وسائل الاتصال الجماهيرية المعروفة كالإذاعة والتلفزيون والسينما وحتى الصحف والمجلات.[7]

هذا ما يؤكد الفرضية الأولى المطروحة في بداية الدراسة والتي مفادها أنه تصنف البلاد العربية ضمن البلاد الجائعة معلوماتيا وتكنولوجيا وضعف صناعاتها الإلكترونية والاتجار بها ، وكذلك يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

عقبات دخول العالم العربي في مجتمع المعلومات:

يبدو واضحاً أن العالم العربي لم يستعد بعد للدخول في مجتمع المعلومات، على الرغم من انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة المعلومات في بعض الدول العربية، إلا أنها لا زالت مرحلة البداية. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات وضعف القوى البشرية العاملة في هذه المجالات، وغياب السياسات الوطنية للمعلومات.

وهذا ما يتفق ويؤكد الفرضية المطروحة الثانية في بداية الدراسة، والتي مفادها عدم توجيه السياسات الحكومية في الوطن العربي نحو تطبيق برامج الحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والمكتبات الالكترونية وكذلك يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع

وحتى على المستوى العالمي فإن مجتمع المعلومات لم يتحقق بشكل كامل إلا في (12) بلداً تشكل ما نسبته (25٪) من مجموع سكان العالم لكنها تمتلك أكثر من (80٪) من أجهزة الحواسب وأجهزة الهاتف وأجهزة التلفزيون وهي: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، سويسرا، السويد، كندا،

بريطانيا، إسبانيا، فرنسا، هولندا، إيطاليا، والاتحاد السوفيتي (سابقا). [8]

لقد أشار (النادي العربي للمعلومات) معلقا على تقرير التنمية البشرية لعام 1998م والذي يضم المعلومات عن نصيب المواطن العربي من وسائل المعلومات (الحواسب الشخصية والاشتراك في الانترنت) ووسائل الاتصال (خطوط الهاتف العامة والهواتف الخلوية أو النقالة وأجهزة التلفزيونية): يلاحظ من الأرقام التخلف ألمعلوماتي في الوطن العربي، والذي يمكن وصفه بأنه مجتمع فقير معلومات. [9]

هذا ما يؤكد الفرضية الأولى المطروحة في بداية الدراسة والتي مفادها أنه تصنف البلاد العربية ضمن البلاد الجائعة معلوماتيا وتكنولوجيا وضعف صناعاتها الإلكترونية والاتجار بها وكذلك يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

سمات الواقع العربي في مجال المعلومات:

تتلخص أهم سمات الواقع العربي في مجال المعلومات في نقاط عديدة أهمها: [10]

1- انتشار ظاهرة الأمية بين المجتمعات العربية وانخفاض عدد المهتمين بالقراءة.

2- غياب التشريعات العربية الملائمة لتنظيم مسألة المعلومات.

3- ضعف الوعي العام حول أهمية المعلومات وخدمات المعلومات وانخفاض مستوى خدمات المعلومات المقدمة للمجتمع.

4- لا يزال العرب بعيدين عن الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.

5- ضعف المشاركة العربية في الانترنت على كافة المستويات (الاشتراك والمواقع).

6- الصناعة العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات ضعيفة وتقليدية أو تحويلية.

7- لا ينفق العرب على البحث العلمي سوى مبالغ ضئيلة (أقل من 1٪ من الناتج القومي).

8- لا تزيد التجارة المتبادلة بين الدول العربية عن نسبة (12٪) من الحجم الإجمالي للتجارة.

العوامل والمعوقات المؤثرة في مجتمع المعلومات العربي:

يتأثر المجتمع في الوطن العربي بعدد من العوامل التي قد تؤدي إلى تأخر انتقاله إلى مجتمع المعلومات، ومن أهم هذه العوامل.

1. عوامل البنية التحتية (الأساسية):

وتتمثل في النقاط التالية:

❖ ما تزال معظم شبكات الاتصال في الدول العربية بحاجة إلى التطوير لكي تتمكن من التعامل بكفاءة مع التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

❖ غياب خطوط الهاتف عن عدد كبير من المواطنين في الوطن العربي. حيث يبلغ عدد خطوط الهواتف الثابتة في (2001) حوالي (33) خطاً لكل (100) مواطن في دولة الإمارات العربية ولبنان و(26) خطاً في البحرين و(24) خطاً في قطر، و(20) خطاً في الكويت، ويقل هذا العدد عن (10) خطوط في بعض الدول العربية ذات الدخل المنخفض.

❖ عدد مستخدمي الإنترنت لا يتجاوز (16٪) من المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يتجاوز هذا العدد (7٪) في قطر، وحوالي (5٪) في لبنان، وتقل النسبة عن ذلك كثيراً في غالبية الدول العربية.

وهذا ما يتفق ويؤكد الفرضية المطروحة الثانية في بداية الدراسة، والتي مفادها عدم توجيه السياسات الحكومية في الوطن العربي نحو تطبيق برامج الحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والمكتبات الالكترونية وكذلك يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

2. العوامل الاقتصادية: وتتمثل في النقاط التالية:

❖ انخفاض مستوى الدخل لدى شريحة كبيرة من المجتمعات العربية . فبينما يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة على تسعة آلاف دولار في(2001)، فأنه يقل عن 1500 دولارا في عدد كبير من الدول العربية ومنها مصر والمغرب وسوريا واليمن والسودان وغيرها.

❖ تدني مفاهيم العمل الاقتصادي وقواعده. حيث ما زلنا نفتقر إلى مفاهيم الجودة وعناصر المنتج المتماثل المطابق، والمواصفات والمقاييس وغيرها.

❖ معظم المؤسسات العربية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال صغيرة ويكرر بعضها بعضا، ولا تتجه إلى الاتحاد والاندماج والشراكة لكي تنمو وتزدهر.

وتبين المؤشرات السابقة ضعف القدرة لدى أفراد الكثير من المجتمعات العربية على اقتناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لانخفاض مستوى الدخل لدى معظم الدول العربية أولا ولدى أفراد المجتمع العربي ثانيا.

3. العوامل الثقافية والتربوية: وتتمثل في النقاط التالية:

❖ ارتفاع نسبة الأمية في بعض الدول العربية، حيث تصل بالمتوسط إلى (25٪) بين الرجال و(47٪) بين النساء، وترتفع هذه النسب بشكل واضح في دول شمال أفريقيا. إذ لا يمكن توقع بناء مجتمع معلومات بأطر غير متعلمة.

❖ انخفاض مستوى التعليم بدرجة متواصلة وذلك في مختلف مراحل التعليم سواء على المستوى المدرسي أو التعليم العالي. بالإضافة إلى عدم تدريس الحاسوب واللغة الإنجليزية بشكل فاعل ابتداء من السنة الدراسية الأولى. وهنا لابد من إعادة النظر في النظم التعليمية بمشاركة القطاعين العام والخاص.

❖ معرفة الغالبية العظمى من مجتمعاتنا العربية باللغة الإنجليزية ما تزال ضحلة، علما بأنها تشكل ما نسبته (80٪) تقريبا من النتاج الفكري العالمي وبخاصة على شبكة الانترنت.

4. العوامل المؤسسية والتشريعية: وتتمثل في النقاط التالية:

❖ الغياب الواضح للمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تعاني الدول العربية من ضعف البنية المؤسسية الحكومية المتمثلة في البيروقراطية والروتين وتعقيد المعاملات والإجراءات عندما يتعامل أفراد المجتمع مع أجهزة الدولة.

❖ النقص الواضح في القوانين والأنظمة والتشريعات العربية التي تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة.

وهذا ما يتفق ويؤكد الفرضية المطروحة الثانية في بداية الدراسة، والتي مفادها عدم توجيه السياسات الحكومية في الوطن العربي نحو تطبيق برامج الحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والمكتبات الالكترونية وكذلك يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع

5. مشكلة البحوث والتطوير: هناك علاقة قوية بين الإنفاق على البحوث والتطوير والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على سبيل المثال في عام (2001) تنفق اليابان (3.76٪) من الناتج القومي الإجمالي على شؤون البحث والتطوير، أما الولايات المتحدة فتنفق (2.8٪) وألمانيا (2.63٪). وفي المقابل نجد أن هذه النسب متواضعة جدا في البلاد العربية، على سبيل المثال تنفق تونس (0.3٪) فقط، والأردن (0.3٪) ومصر (0.22٪) وسوريا (0.22٪) والكويت (0.16٪) فقط.[11]

حجم مشكلة مجتمع المعلومات في الوطن العربي:

إن هناك رؤية تشير إلى أن مجتمعاً عربياً معلوماتيا عليه أن يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والعادلة، على أن يكون من ضمن أهداف هذا المجتمع الارتقاء بالصناعة وإنشاء بنية أساسية، وترسيخ ثقافة عربية، وهوية عربية، واضحتين، إضافة إلى تحقيق مستوى خدمات كبير وقادر على التنافس، فضلا

عن وجود شكل من أشكال التعاون العربي بغية وضع العرب على خريطة العالم، وهناك خطوات تجري على الساحة العربية في هذا الاتجاه.

لكن التحرك العربي باتجاه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً، واستثمار إمكانيات الإنترنت وخدماتها على وجه الخصوص، لا يزال دون مستوى الطموح، على الرغم من وجود بعض المؤشرات والأرقام والإحصاءات الإيجابية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ عدد أجهزة الحواسيب الشخصية (*PC*) المباعة في الأسواق العربية عام 1997م حوالي (460) ألف جهاز، وبمعدل زيادة ونمو يقارب (20٪) مقارنة بالعام 1996م، ويفوق هذا المعدل بشكل واضح المعدل العالمي العام للنمو في هذا المجال والذي بلغ (14٪) لنفس العام. كذلك وصل عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في الأقطار العربية في نهاية 1997م حوالي 340 ألف وبمعدل نمو يقارب (22.5٪) وهو معدل يزيد على نظيره العالمي. وفي العام 1998م ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي إلى (700) ألف مستخدم، أي بزيادة نسبتها (106٪).[12]

حجم الفجوة الرقمية العربية في مجال برامج الحاسوب:

أكد تقرير للاتحاد العربي لتقنية المعلومات أن حجم الفجوة الرقمية العربية في مجال برامج الحاسوب وصل إلى 5.4 مليار دولار فيما بلغت كثافة انتشار أجهزة الحاسوب 80 مليون جهاز وبلغت كثافة خطوط الهواتف 80 مليون خط.

وذكر التقرير الذي اطلعت عليه وكالة الأنباء الكويتية والذي جاء تحت عنوان (معاناة الدول العربية من الفقر الرقمي) أن هذه الفجوة بالفعل خطيرة موضحا أنه مازالت هناك فرص لتقليص حجمها خاصة بعد إدراك الدول والمنظمات الغربية أن استمرار الفجوة لا يمثل خطرا على الدول العربية والنامية فقط وإنما على الدول المتقدمة كذلك.

وأشار إلى أن الدول المتقدمة رصدت ميزانيات ضخمة لتقليل هذه الفجوة من خلال خدمة مشروعات إقليمية ودولية من أجل تحقيق التنمية الرقمية وهو يعتبر فرصة لتفعيل خطوط المشروعات العربية المتعلقة بتنميته باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات بكثافة عالية.

وبين أن الإنفاق على قطاع تقنية المعلومات وأبحاث تطوير المنتجات عالية التقنية في الدول المتقدمة والعربية مازال يحتاج إلى المزيد مشيرا إلى أن السويد تأتي على رأس هذه الدول تليها اليابان ثم الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وانجلترا.

وقال التقرير أن تونس تأتى على رأس الدول العربية في الإنفاق على تقنية المعلومات تليها الأردن ومصر والسعودية وسوريا والكويت والإمارات موضحا أن نسبة الإنفاق انعكست على الصادرات من منتجات التقنية المتوسطة والبسيطة.

وأشار إلى أن دول جنوب آسيا تأتى في المرتبة الأولى من ناحية الصادرات التقنية البسيطة تليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي ثم أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي في حين تحتل الدول العربية المركز الأخير.

وأوضح تقرير الاتحاد العربي لتقنية المعلومات أن الدول العربية تأتى في المرتبة الرابعة على صعيد صادرات منتجات التقنية المتوسطة بنسبة 7 في المائة بعد دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وشرق أوروبا.

وحدد التقرير نصيب كل من البرامج والخدمات والأجهزة والمعدات والمكونات من الحجم الكلى لأعمال تقنية المعلومات على المستوى الدولي مشيرا إلى أن البرامج والخدمات استحوذت على نحو 600 مليار دولار بنسبة 28.6 في المئة موزعة بواقع 210 مليارات دولار للبرامج الجاهزة و180 مليار دولار للخدمات الاستشارية ونحو 90 مليار دولار لخدمات التشغيل.

وأضاف أن خدمات الصيانة تستحوذ على نحو 120 مليار دولار فيما يبلغ نصيب الأجهزة والمعدات والمكونات نحو 1500 مليار دولار منها 450 مليار للوصلات والشرائح الالكترونية ونحو 187.7 مليار دولار لأجهزة الاتصالات وحوالي5. 127مليار دولار للأجهزة المكتبية والمكونات الأخرى.

وانتقد التقرير مخصصات الدول العربية للآنفاق على تقنية المعلومات مؤكدا أنها لا تقارن بالمستويات العالمية أو حتى الإقليمية مشيرا إلى إمكانية تحقيق المجتمع ألمعلوماتي العربي التنمية المستدامة بشكل جيد من خلال استخدام تقنية المعلومات المناسبة وهو ما يتطلب تطورا في استراتيجيات الأعمال.

وأوضح أهمية الحفاظ على الاسم التجاري في مجال تقنية المعلومات وإضافة مزايا جديدة كل يوم والحرص على إستراتيجية التخصص وتطويرها بالتدريج لتسمح بالدخول إلى مجالات جديدة بشكل مستمر والمحافظة على الأسواق الحالية والانطلاق منها إلى أسواق جديدة.[13]

عناصر العالم العربي المبشرة في مجال تكنولوجيا المعلومات:

وعلى الرغم من كل المعوقات والمشكلات التي تواجه البلاد العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن العالم العربي

يمتاز بعدد من عناصر القوة التي تؤهله لتأسيس قاعدة متينة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولإقامة الصناعات في هذه المجالات . فمن المعروف أن الفئة الأقدر على العمل والإبداع في هذه الحقول تتمثل بالطاقات الشابة في أي مجتمع. وبهذا الصدد فإن بعض التطبيقات الحاسوبية تعتمد اللغة والثقافية العربية لتطوير المحتوى العربي على الانترنت، وعليه فإن الأدعى أن تتولى الدول العربية ذاتها هذا الموضوع، كما تترسخ العقيدة واللغة لدى شرائح كبيرة في مجتمعاتنا، مما يساعد على التركيز على هذه المجالات.

إن قطار مجتمع المعلومات يمضي سريعاً، والفرصة المتاحة لنا في البلاد العربية لن تبقى لفترة طويلة. فإذا لم نتمكن من معالجة القضايا الأساسية السابقة، فإن الفرصة سوف تذهب وتضيع، وعندها سوف يكون اللحاق بركب مجتمع المعلومات صعباً وسوف تكون الخسارة كبيرة جداً في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية.[14]

شروط تحقيق الانتقال بالمجتمعات العربية إلى مجتمعات المعلومات:

ويثير تعبير مجتمع المعلومات في البلاد العربية الكثير من التساؤلات الواقعية والموضوعية والتي من أهمها أن مجتمع المعلومات في البلاد العربية مسألة بعيدة المنال، وأن تحقيق الانتقال بالمجتمعات العربية إلى مجتمعات المعلومات، وهي تعيش في بلدان مصنفة مع الدول النامية والفقيرة، يتطلب الكثير من الشروط والمتطلبات غير المتوافرة حالياً. إن الانتقال إلى مجتمع معلومات عربي لا يمكن أن ينجح إلا بتوافر الإرادة السياسية والإرادة الجماهيرية، وبتطوير برامج وطنية إستراتيجية وتنفيذها بأسلوب مخطط له بشكل جيد. وستكون الحكومات العربية مقصرة بحق الأجيال العربية القادمة إذا تقاعست عن السير في الطريق المؤدي إلى مجتمع المعلومات من خلال إستراتيجية واضحة وثابتة.[15]

إن أهم المؤشرات[16] التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار هي ترتيب الأولويات في الخطة الإستراتيجية العربية للانتقال إلى مجتمع المعلومات ويرى كذلك أن إحدى أولى الأوليات تبقى دائماً في أية خطة عربية دعم انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع، أي بعبارة أخرى بناء وتحديث وتوسيع ودعم المؤسسات من خلال بناء نظم المعلومات ورفع قدرات العاملين في مجال جمع وتنظيم ومعالجة وتحليل المعلومات العلمية والتكنولوجية. ويقدم عباس مجموعة من التوجهات للانتقال بالمجتمع العربي إلى مجتمع المعلومات تتلخص في التالية: التعليم والتدريب، البحث

والإبداع، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التوجه نحو اقتصاد المعرفة، الانترنت والثقافة ونشر الوعي المعرفي.

إن وضع إستراتيجية عربية [17] للانتقال إلى مجتمع المعلومات هو من الأمور الحيوية الهامة في عصر العولمة، بل يجب أن تكون في قمة الأولويات، وكل تقصير في وضعها أو تنفيذها هو تقصير في حق الأمة، ونكوص بها إلى الوراء، بل بدونها تصبح جميع المحاولات الرامية إلى دخول عصر المعلومات مجرد هياكل فارغة لا فائدة منها، أو شعارات جوفاء لا قيمة لها لأن قطاع المعلومات اليوم هو القطاع القائد في المجتمع والاقتصاد والإدارة. إن انتقال أمتنا إلى مجتمع المعلومات، وهو بطبيعة الحال مجتمع العولمة، يعد حركة تاريخية صاعدة، يحتاج أول ما يحتاج إلى إستراتيجية عربية شاملة واعية.

الملامح الرئيسية والظواهر الموجودة للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات في البلاد العربية:

تتلخص الملامح الرئيسية والظواهر الموجودة في البلاد العربية فيما يتعلق بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات في النقاط التالية:

❖ تصنف البلاد العربية ضمن البلاد الجائعة معلوماتيا وحاسوبيا.

❖ تركز الجهد الرئيسي للتطبيقات على النواحي التجارية والإدارية دون التطبيقات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية.

❖ ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في معظم الدول العربية من شبكات اتصال وعمالة مدربة ومكنات وموسوعات، وغياب سياسات المعلومات الوطنية .

❖ الحاجز اللغوي، لعدم كفاية الجهد التطويري لإدخال اللغة العربية بشكل جذري في المنظومة المعلوماتية. واقتصار جهود تعريب النظم والمعدات على الاستيعاب السطحي لخصائص اللغة العربية في إطار القيود الفنية لتكنولوجيا الحاسوب والاتصالات، والمصممة أصلاً لتلائم تطبيقات اللغة الإنجليزية .

❖ وجود معظم بنوك المعلومات عن الوطن العربي خارجه، مما يصعب إتاحتها للمستخدم العربي ويجعلها عرضة لعدم الموضوعية للأهواء السياسية والفكرية.

❖ ندرة البحوث والدراسات التي تتناول الأبعاد العربية لقضية المعلومات.

❖ عدم تجاوب نظم التعليم الرسمية في معظم الدول العربية مع المتطلبات المتجددة للعالم الحديث والتعامل مع عناصر التكنولوجيا الحديثة.

❖ عزوف المدير والمهني والدارس عن طلب المعلومات واستخدامها والنظر إليها باعتبار أحد الموارد الهامة، كالمواد الطبيعية والمادية.

❖ النقص الشديد في العمالة المدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهجرة العمالة المتخصصة.

❖ الأسلوب السطحي الذي تتناول به وسائل الأعلام الجماهيرية في الوطن العربي القضايا الخاصة في التكنولوجيا عموماً وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص.

إستراتيجية الحل لمشكلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي:

يقترح النادي العربي للمعلومات وضع إستراتيجية عربية لحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي في مجال المعلومات. وتتلخص بنود هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:[18]

1- السياسات الحكومية نحو المعلومات.
2- مصادر المعلومات وسبل توفيرها.
3- إمكانيات النشر والاتصال.
4- الاتصال عن بعد (شبكات المعلومات والانترنت).
5- التعاون بين المؤسسات العربية.
6- نقل التكنولوجيا.
7- تنمية القوى البشرية.
8- نظم المعلومات في المؤسسات المختلفة.
9- الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة.
10- تطوير التعليم العالي والمتوسط.
11- الإنتاج الفكري العربي والبحث العلمي.
12- مصادر التمويل.

الخاتمة

بعد أن تناولنا موضوع إستراتيجية الحل للمشكلات التكنولوجية والمعلوماتية في الوطن العربي في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية، يتبين أنه تصنف البلاد العربية ضمن البلاد الجائعة معلوماتيا وتكنولوجيا وضعف صناعاتها الإلكترونية والاتجار بها، وعدم توجيه السياسات الحكومية في الوطن العربي نحو تطبيق برامج الحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والمكتبات الالكترونية وينتشر الهاتف الجوال في الوطن العربي بشكل كبير وأن نسب انتشار الأنترنت في الدول العربية لا تزال منخفضة.

وتعكس هذه الحالة حسب بعض الدراسات النظرية ضعف مؤسسات تلك الدولة وليس قوتها، ولكن هذه المزايا والعيوب الناتجة عن ضعف الاهتمامات السياسية العربية، تعتبر نسبية حسب كل دولة.

ولمواجهة الآثار السلبية المحتملة يتوجب على الدولة العربية تحسين مناخها التكنولوجي لكافة أنواع الطرق والاتجاهات المحلية والأجنبية على حد سواء.

اختبار فرضيات الدراسة:

قبل الوصول إلى نتائج البحث ينبغي إعطاء نتائج اختبار الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة لتأكيد أو نفي هذه الفرضيات:

1- الفرضية الأولى لقد تم تأكيدها وإثباتها، والتي مفادها أنه تصنف البلاد

العربية ضمن البلاد الجائعة معلوماتيا وتكنولوجيا وضعف صناعاتها الإلكترونية والاتجار بها، وكان تأكيد هذه الفرضية عندما تناولنا تجربة تفوق الصين على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مصدر في العالم لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ففي عام 2006 شكل القطاع نحو 35 في المئة من إجمالي تجارة الصين مع العالم الخارجي، حيث بلغت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصينية ما قيمته 299 مليار دولار أمريكي مع عجز الدول العربية عن إنتاج وتصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإن البلاد العربية بشكل عام لا تزال في حاجة إلى العديد من المبادرات والسياسات للوصول إلى درجة من الاستعداد لدخول عصر المعلومات، وحتى على المستوى العالمي فإن مجتمع المعلومات لم يتحقق بشكل كامل إلا في (12) بلداً تشكل ما نسبته (25٪) من مجموع سكان العالم لكنها تمتلك أكثر من (80٪) من أجهزة الحواسب وأجهزة الهاتف وأجهزة التلفزيون وهي: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، سويسرا، السويد، كندا، بريطانيا، إسبانيا، فرنسا، هولندا، إيطاليا، والاتحاد السوفيتي (سابقا).

وتؤكد تقارير التنمية البشرية السابقة والتي تضم المعلومات عن نصيب المواطن العربي من وسائل المعلومات (الحواسب الشخصية والاشتراك في الانترنت) ووسائل الاتصال (خطوط الهاتف العامة والهواتف الخلوية أو النقالة وأجهزة التلفزيونية) أنه: يلاحظ من الأرقام التخلف المعلوماتي في الوطن العربي، والذي يمكن وصفه بأنه مجتمع فقير معلومات.

2- الفرضية الثانية مؤكدة وصحيحة هي الأخرى وتتمثل في عدم توجيه السياسات الحكومية في الوطن العربي نحو تطبيق برامج الحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والمكتبات الالكترونية، وقد ثبت تأكيد هذه الفرضية عندما تناولنا وضع وغياب خطوط الهاتف عن عدد كبير من المواطنين في الوطن العربي. حيث يبلغ عدد خطوط الهواتف الثابتة في(2001) حوالي (33) خطاً لكل (100) مواطن في دولة الإمارات العربية ولبنان و(26) خطاً في البحرين و(24) خطاً في قطر، و(20) خطاً في الكويت، ويقل هذا العدد عن (10) خطوط في بعض الدول العربية ذات الدخل المنخفض، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات وضعف القوى البشرية العاملة في هذه المجالات، وغياب السياسات الوطنية للمعلومات، وأيضا بسبب أنة تعاني الدول العربية من ضعف البنية المؤسسية الحكومية المتمثلة في البيروقراطية والروتين وتعقيد المعاملات والإجراءات عندما يتعامل أفراد المجتمع مع أجهزة الدولة، والنقص

الواضح في القوانين والأنظمة والتشريعات العربية التي تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة.

3- الفرضية الثالثة أيضا صحيحة والتي مفادها أنة ينتشر الهاتف الجوال في الوطن العربي بشكل كبير وأن نسب انتشار الانترنت في الدول العربية لا تزال منخفضة، وهذا ما قد ثبت تأكيد هذه الفرضية عندما أشارة التقارير السابقة إلى أنه من بين أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يعتبر استخدام الهواتف الجوالة، هي الأكثر انتشارا في العالم وأن الدول العربية حققت معدلات انتشار كبيرة للهاتف الجوال، حيث بلغ المتوسط إلى حوالي 20 دولة عربية 47 في المائة في عام 2006.

وأظهرت بيانات التقارير أيضا أن نسب انتشار الانترنت في الدول العربية لا تزال منخفضة، واحتلت مراتب متدنية على الصعيد العالمي، وبلغ متوسط انتشارها في المنطقة في عام 2006 نحو 25 في المائة فقط،وإن وضع عدد مستخدمي الإنترنت لا يتجاوز (16٪) من المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يتجاوز هذا العدد (7٪) في قطر، وحوالي (5٪) في لبنان، وتقل النسبة عن ذلك كثيراً في غالبية الدول العربية، أما على صعيد الانترنت المكثف أو السريع (النطاق العريض)، فجاءت نسب انتشاره في الدول العربية متدنية للغاية، ولم يتعد المتوسط 2.5 في المائة طبقا لإحصائيات الأمم المتحدة في عام 2006. ويعود ذلك بشكل رئيسي كما أسلفنا إلى ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات وضعف القوى البشرية العاملة في هذه المجالات، وغياب السياسات الوطنية للمعلومات.

نتائج البحث:

تتضح إستراتيجية الحل لمشكلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي بعد تحديد رؤية واضحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي عموماً، ولكل دولة على حدة، بحيث تتضمن هذه الرؤية خلق مجتمع عربي معلوماتي يحقق التنمية التكنولوجية والاجتماعية المستدامة والعادلة.

ولتحقيق هذه الرؤية يجب على كل دولة عربية إقامة صناعات منافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل تقوية السياسات التكنولوجية العربية وخلق مناخ ملائم والاستفادة من الاستثمار التكنولوجي والمعلوماتية في هذه الدولة نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

❖ إقامة بنية أساسية تكنولوجية مناسبة تتضمن إقامة صناعات منافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الاتصالات وشبكات الاتصالات اللازمة

لنقل البيانات والمعلومات بسرعة معقولة وكذلك إنشاء شبكات المعلومات التي تربط ما بين المؤسسات المختلفة والتجمعات السكانية وذلك عن طريق توفير مراكز المعلومات وبخاصة في المناطق النائية.

❖ بناء جيل قادر على المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات عن طريق التركيز على العلوم والتكنولوجيا في مراحل التعليم المختلفة (المدرسية والجامعية) وخلق الوعي لدى أفراد المجتمع من الفئات العمرية المختلفة بأهمية التعليم المستمر، وإتاحة الفرص للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات المختلفة، وبخاصة في مجال البرمجيات والشبكات والتطبيقات الأخرى.

❖ تطوير مستوى الخدمات المعلوماتية بمختلف أنواعها، ومد نطاق تغطيتها لتصل جميع الأماكن والمجتمعات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة مثل الحكومة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والمكتبات الالكترونية وغير ذلك.

الهوامش:

(1) http//www.unctad.org.

(2) http//www.unctad.org.

(3) http//www.unctad.org.

(4) http//www.annabaa.org.

(7) نبيل علي، مرجع سابق، ص 85.

(8) محمد ذياب مفتاح، مرجع سابق، ص 151.

(9) الإستراتيجية العربية للمعلومات في رؤية النادي العربي للمعلومات، مجلة المعلوماتي، س 9، ع 94، دمشق، خريف2000، ص47.

(10): الإستراتيجية العربية للمعلومات في رؤية النادي العربي للمعلومات، مرجع سابق، ص 40.

(11): http//www.annabaa.org.

(12): http//www.annabaa.org.

(13): http//www.annabaa.org.

(14) نبيل علي، مرجع سابق،ص113- 114.

(15) نبيل علي، مرجع سابق، ص 127- 128.

(16) بشار، عباس، مرجع سابق، ص217.

(17): عبد اللطيف صوفي، العولمة وتحديات المجتمع الكوني، الجزائر، 2001، ص 87 – 88.

(18) الإستراتيجية العربية للمعلومات في رؤية النادي العربي للمعلومات، مرجع سابق، ص41.

السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

أ. أحمد باي

إضافة إلى جملة التغيرات التي طرأت على المنظومة الدولية مع بداية تسعينيات القرن العشرين، شهد العالم العديد من التفاعلات والأحداث الدولية شكلت سياقا جديدا للعلاقات الدولية، ومكانة الدول العربية في ذلك، سواء من حيث التأثير أو التأثر، ومن أهم هذه الأحداث أحداث 11 سبتمبر 2001 م الممثلة في العمليات الإرهابية التي ضربت برجي التجارة العالمية، ومقر البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الأحداث التي ترتبت عنها جملة من التغيرات في العلاقات الدولية، بدايتها تغير أو ظهور الوجه الحقيقي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتبني الحرب الكونية على الإرهاب الدولي، وكذلك تبلور نظام من العلاقات الاقتصادية بين الغرب والعالم الثالث والعالم العربي بصفة خاصة، وتبني الولايات المتحدة الأمريكية مشروع دمقرطة العالم العربي انطلاقا من اعتبار البيئة العربية الإسلامية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية) توفر الظروف الملائمة لتنامي الظاهرة الإرهابية وانتشارها.

في ظل كل هذه التغيرات والبناءات الجديدة في العلاقات الدولية، و بناء على التوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية تجاه العالم العربي، يمكن طرح العديد من الأسئلة تتعلق بحقيقة هذا الاهتمام مثل:

أ- ما مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في مسعى دمقرطة الأنظمة السياسية العربية؟

ب- هل فعلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تضحي بمصالحها والتي تحفظها أنظمة تسلطية في سبيل تحقيق الديمقراطية للشعوب العربية؟

هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة.

أولا: أحداث 11 سبتمبر 2001 م وإعادة بناء دعائم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي:

رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بين الجمهوريين والديمقراطيين، فإن السياسة الخارجية الأمريكية ارتكزت أساسا على المصلحة القومية العليا حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي. فالإمبراطوريات -حسب هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق-"لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي"[1]. على هذا النحو مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في العلاقات الدولية.

وتعكس تلك السياسة استراتيجياتها المتعاقبة للتأثير الفعال في المنظومة الدولية، ولعب الدور الأساسي في النسق العالمي للعلاقات الدولية منذ نهاية القرن 19م، إلى إدارات الألفية الثالثة وفي تفاعلاتها المصلحة الأمريكية بالأساس[2].

إذن فالثابت هو المصلحة والمتغير هو آليات أو سياسات تحقيق هذه المصلحة، وقد تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية بين مبدأين أساسيين:

الأول: "مبدأ القوة": وهو المبدأ الذي أرساه الرئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت"، تحت اسم سياسة العصا الغليظة، وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور شرطي العالم، وبخاصة في أمريكا اللاتينية في تلك المرحلة، تلك السياسة التي جاءت مبررا الممارسات الأمريكية كقوة عظمى ومن ثم فهي القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية، وفرض القانون الدولي.

الثاني: المبدأ الويلسوني: وينطلق من ضرورة امتثال الأمم الأخرى للقيم الأمريكية من خلال منظومة كونية، فالمبرر الذي بموجبه وافق "ويلسون" على المشاركة في الحرب العالمية الأولى كان إعادة تشكيل العالم على صورة أمريكا.

ولم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق هذين المبدأين في السياسة الخارجية طيلة العقود السابقة، وقد اتضح ذلك بشكل جلي في العقد الأخير من القرن الـ 20م، حيث تم استخدام القوة أكثر من مرة في العديد من القضايا بخاصة في تلك القضايا المتعلقة بالعالم العربي[*].

غير أن إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" قد تبنت توجهات يمينية متطرفة ترفع شعارات الاستثنائية الأمريكية، والمصلحة القومية، واستخدام القوة في نشر القيم الأمريكية إذا تطلب الأمر، وهو ما ورد في

وثيقة نشرت في مجلة "فورين أفيرز" تحت عنوان "حملة النهوض بالمصالح القومية"[3].

حيث عكست تلك الوثيقة رؤية الإدارة الأمريكية للعالم. ولعل أخطر ما تضمنته هو: "أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش مرحلة ما بعد الحرب الباردة ويجب استثمارها لتأكيد هيمنتها العالمية، لأن هذه المرحلة تقدم فرصة إستراتيجية، يمكن من خلالها التأثير على شكل العالم المستقبلي، ويجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع "بموقع استثنائي" يتيح لها فرض تصوراتها ورؤاها العالمية.

كما شددت هذه الوثيقة على أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحة الأمريكية، وذلك بالتركيز على المصلحة القومية. (وهوما تمت الإشارة إليه في التغيرات السياسية على المنظومة الدولية).

وتضيف "كوندوليزا رايس" – وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة- في هذه الوثيقة أنه "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لتوظيف القوات المسلحة في مواجهة ظهور أي قوة عكسية عدائية في منطقة آسيا، والمحيط الهادي، والشرق الأوسط، ومنطقة الخليج، وأوربا، وهي مناطق لا تضم مصالحنا فحسب - تقول رايس- بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين، والقوات الأمريكية المسلحة هي الوحيدة القادرة على تنفيذ هذه الأهداف".

فإذا كانت هذه الوثيقة شكلت الملامح العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في بداية الألفية الثالثة، فإن هذه السياسة تأثرت بالأفكار الجاهزة للمحافظين الجدد الذين سيطروا على أهم المواقع في الإدارة الأمريكية الحاكمة.

- المحافظون الجدد كنخبة سياسية مسيطرة:

لم تكن الإيديولوجية المحافظة بشيء جديد في الحياة السياسية الأمريكية، حيث وجدت منذ عقود، غير أنها لم تجد صدى قويا حتى الستينيات من القرن الماضي حين كان مناخ الحرب البادرة والرغبة في تكريس القيم الأمريكية في مواجهة المد الشيوعي مما أدى إلى ظهور الأفكار المحافظة على سطح الحياة السياسية والفكرية.[4]

وقد شهدت بداية الثمانينيات الصعود اللافت لليمين الديني وذلك أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي السابق – رونالد ريغن - تحت شعار الولادة الجديدة للمسيحيين، وينطلق هذا الطيف السياسي الديني من فكر أو مبدإ تقسيم العالم إلى معسكرين معسكر الخير الذي يضم

المسيحيين، ومعسكر الشر الذي يضم أنصار الديانات الأخرى بما فيهم المسيحيون الذين لا يؤمنون بنفس قيمهم وأفكارهم.

وقد قام بعض الإستراتيجيين بالتوظيف الإيديولوجي السياسي للمفاهيم الدينية، منهم جين كير كبارتيك، وروبرت تيكر، وصموئيل هنتينجتون، وأصبح لهذا الفكر تأثير كبير ومتزايد بخاصة على الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية[5].

وطوال حقبة التسعينيات لم يرض المحافظون الجدد على أداء إدارتي جورج بوش الأب وبيل كلينتون، وذلك لعدم العمل الفعلي والتحفز لتحقيق أجندتهم السياسية، حيث يرون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، "على نحو لا يليق بالمنتصرين"[6]. وهو ما أشار إليه جيمس وولسي - رئيس جهاز الاستخبارات سابقا بعد نهاية حرب الخليج الثانية- عندما قال: إننا لم ننه المهمة بعد في إشارة لعدم إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين وهو ما أكده وليام كرستول - أحد أبرز منظري المحافظين الجدد- بقوله: "إن الكثير من الأمور المخيفة سلطت على العالم، لأن أمريكا خجولة جدا، وضعيفة ولا تؤكد ذاتها نهائيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة"[7].

وفي (يونيو) 1998 م وقع عدد من المحافظين (رونالد رامسفلد، وديك تشيني، وبول وولفويتز، والماي خليل زادة) على وثيقة حملت اسم "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، تهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم بعد أن انفردت الولايات المتحدة بزعامته إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، ووجهوا رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون تطالبه بضرورة:[8]

- تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الحليفة، وتحدي أمريكا لنظم الحكم المعادية للمصالح والقيم الأمريكية.

- زيادة ميزانية الدفاع لتحديث القوات الأمريكية، وتحمل مسؤولياتها العالمية.

- تعزيز ودعم عملية الإصلاح السياسي والحرية الاقتصادية في الخارج.

- قبول أمريكا بدورها الفريد في الحفاظ على عالم تواق للأمن والرخاء، حافظ للمصلحة الأمريكية، وصديق للمبادئ الحضارية الأمريكية.

وقد جاء نجاح جورج بوش الابن في الانتخابات الرئاسية عام 2000م، ثم وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ليشكلا دافعا لصحوة جديدة للمحافظين الجدد نجحوا من خلالها في تجسيد رؤاهم من خلال

السيطرة على مراكز صنع القرار الأمريكي، الشيء الذي عكس نجاح اليمين الأمريكي بشقيه السياسي المعروف اصطلاحا باليمين المحافظ الجديد، والديني المعروف اصطلاحا باليمين المسيحي الجديد.

أ. **التحولات في السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001:** لقد شكلت أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحول فاصلة، ليس فقط في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، وإنما في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة أيضا، إلى درجة دفعت المؤرخ الأمريكي بول كيندي إلى القول بأن "القرن الحادي والعشرين بدأ مع تلك الأحداث"[9] (الأحداث التي أعادت التفكير في الأسس التي ارتكزت عليها العلاقات الدولية منذ معاهدة "وستفاليا عام 1948م). ويرجع ذلك أساسا إلى عدة حقائق تمخضت عن هذه الأحداث من أهمها:

- بروز منظمات تخلق عملياتها تأثيرات إستراتيجية فيما يتصل بمضمون واتجاهات قضايا الأمن (القاعدة مثلا)، بالإضافة إلى العديد من الجماعات التي اصطلح عليها في القاموس السياسي الأمريكي بالجماعات الإرهابية، والتي تمارس العنف المنظم[10].

- إعادة الاعتبار للدولة بالطريقة الأمريكية، حيث كشفت أحداث سبتمبر عن حجم التهديد التي تمثله ظاهرة "الدولة الفاشلة" أو "الدولة المنهارة" التي تعصف بها الحروب القبلية والعرقية والفقر والجماعات... إلخ، إذ حددت السياسة الأمريكية أفغانستان نموذجا لهذه الدول التي أصبحت تمثل تهديدا للأمن العالمي، ولا يمكن للعالم أن ينصرف عنها، بل لابد أن يعيد ترتيبها سواء بالقوة أو بإعادة البناء، أو إعادة صياغتها سياسيا وثقافيا[11].

وفيما يخص ما يسمى "بالدولة الفاشلة" فقد ورد في التقرير السنوي الأول[12] الذي ساهم في إعداده كل من "صندوق دعم السلام "The fund for peace" وهو مؤسسة بحثية مستقلة، "ومجلة فورين بوليسي Foreing policy" الأمريكية، العديد من الدول العربية كالصومال، السودان، اليمن وحتى بعض الدول الخليجية، تحت اسم الدول التي تعاني عدم الاستقرار السياسي، كالمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

- إدخال القضايا الأمنية غير التقليدية التي كان يصطلح على تسميتها "الأبعاد غير العسكرية"، للأمن ضمن جدول أعمال الترتيبات الأمنية الإقليمية.

- كما سلطت أحداث سبتمبر الضوء على البيئة الثقافية في الدول العربية الإسلامية، وكيف يمكن أن تشكل

بطريقة غير مباشرة تهديدا للمصالح الأمريكية، بزعم أنها تشجع التطرف والإرهاب في نظر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[13].

وبناء على هذه الحقائق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سعت منذ الوهلة الأولى لهجمات سبتمبر إلى تدويل الأزمة، بعد أن تبنت تكييفا خاصا لها باعتبارها حربا وليست عمليات معزولة، وصاغت الإدارة الأمريكية مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا" مكرسة بذلك ثنائية الخير والشر في العلاقات الدولية، لتتمكن الولايات المتحدة من تشكيل التحالف الدولي ضد "الإرهاب" وقطع الطريق أمام أي قوة إقليمية أو دولية للمعارضة أو حتى التحفظ على الانضمام لهذا التحالف.

وبدأ تكريس إستراتيجية الهجمات الوقائية، تطبيقا لمبدأ القوة لروزلفت وتغليب مبدإ المصلحة الأمريكية لهنري كسنجر، حتى ولو كان على حساب مبادئ وقواعد المجتمع الدولي.

ب. التوجه العام للسياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر: لقد اختلف التوجه العالم للسياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر عن الأنماط السابقة للسياسة الخارجية[*]، حيث أخذت شكل "التدخلية الشاملة" مجسدة بذلك مبدأ التفوق الأمريكي كما صاغه المحافظون الجدد[14]، وسيتم هذا النمط بالتدخل الشامل الهادف إلى تغيير أسس العلاقات الدولية على نحو جذري، دون الاكتراث بالقيم الإنسانية أو بالسيادة الوطنية للدولة، ويعلي من قيمة الحرب على ما يسمى الإرهاب الدولي دون أن يكون أي اتفاق أو توافق أو تراض على هذا المفهوم ولا آليات احتوائه والتحكم فيه وفي مخاطره.

وأبرز ما في السياسة التدخلية الشاملة الأمريكية هو أنها ترتكز على عملية هندسة اجتماعية وسياسية وثقافية للمجمعات العربية والإسلامية، وهي سياسة قد تتطور إلى أشكال أخرى ترافقها أنواع مختلفة من الضغوط المباشرة وغير المباشرة، وهي بذلك ترجمة الاستنتاجات المشوهة التي انتهت إليها مراكز القرار الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اعتبرت أن أحداث سبتمبر 2001 م نتيجة مباشرة لأفكار دينية خطرة نتجت عن طريقة للتعليم الديني في العديد من البلدان العربية والإسلامية، الأمر الذي يستدعي إعادة تركيب العقلية الجماعية لهذه الدول والمجتمعات، حتى لا تمثل منبع خطر أو تهديدا للأمن الأمريكي والغربي بصفة عامة.

ج. أدوات السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001م: تنفذ الولايات المتحدة

الأمريكية سياستها الخارجية القائمة على مبدإ "التدخلية الشاملة" عن طريق مجموعة من الأدوات تنقسم إلى نوعين: يندرج الأول ضمن ما يسمى بالقوة الصلبة والثاني ضمن ما يسمى بالقوة الناعمة.

النوع الأول: أدوات القوة الصلبة

وتتركز بالأساس في الأدوات العسكرية والاقتصادية وتهدف إلى التأثير أو التغيير المباشر في توجهات بعض الدول، وتغيير مواقفها وسياساتها، ويمكن التطرق لهذه الإدارات فيما يلي:

1. **الأداة العسكرية** التي أصبحت وسيلة فعالة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من خلال:

- تغيير الأنظمة السياسية (أفغانستان – العراق)[15].
- التوسع في سياسة الانتشار العسكري (السودان – اليمن – الصومال – أمريكا الجنوبية).
- (*)التوسع في تقديم المساعدات العسكرية في إطار الحرب على الإرهاب.

2. **الأداة الاقتصادية:** أصبحت بعد أحداث سبتمبر على أهمية بالغة، رغم اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية على هذه الأداة قبل هذه الأحداث، وتعددت أشكال توظيفها كما يلي:

- سياسية القوائم واللوائح الخاصة بقرارات تمويل الحرب على الإرهاب... إلخ.
- سياسة العقوبات الاقتصادية.
- توظيف الموارد الإستراتيجية المهمة في العالم سياسيا.

النوع الثاني: أدوات القوة الناعمة

ينصرف مفهوم القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية إلى الأدوات غير المباشرة لممارسة القوة، والتي تقوم على الإقناع والتأثير في الآخرين من خلال منظومة القيم الأمريكية وتتضمن القوة الناعمة للأدوات التالية:

1. الأداة الدبلوماسية:

- تعتمد على توظيف المنظمات الدولية، والتدخل في آليات عملها.
- دبلوماسية التقارير المسيسة (حقوق الإنسان، الحرية الدينية، التنمية البشرية... إلخ).

2. الأداة السياسية: القائمة أساسا على التحول الديمقراطي والتحول السياسي.

3. الأداة الثقافية: حيث شكلت الصراعات الثقافية وصدام الحضارات إحدى أهم تداعيات أحداث سبتمبر 2001م.

4. الأداة الدينية: التي كانت انعكاسا للتيار المسيحي المحافظ.

ثانيا. السياسة الخارجية الأمريكية وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي:

أصبح التحول الديمقراطي في الدول العربية مكونا رئيسيا من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، وهو ما يمثل بحد ذاته تحولا جوهريا في تلك السياسة، التي ظلت توازن بصورة تقليدية بين صيانة مصالحها الحيوية وضمان استقرار الأنظمة السياسية الصديقة، ومطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

أ. التحول الديمقراطي في السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث سبتمبر: رغم الدور الملحوظ الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في دعم قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي منذ سبعينيات القرن العشرين في العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوربا وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة[16]، إلا أنه من المؤكد أن قضية الديمقراطية لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، حتى وإن كانت هناك إشارات هامشية وظرفية ولاعتبارات براجماتية، وهو أمر تؤكده الخبرة التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه هذا الجزء من العالم، وهو ما أكده مارتن أنديك – أحد الساسة السابقين – بقوله: "إن إدارة كلينتون قد قامت بترتيب صفقة مع حلفاء أمريكا، ظلت قائمة بشكل أو بآخر حتى 11 سبتمبر 2001، وقد قامت على أساس أن تقدم الدول العربية المعتدلة القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية لمساعدتها على احتواء الدول المارقة، وتدعم كذلك جهود واشنطن لإيجاد تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي مقابل أن تحجم واشنطن عن ممارسة أي ضغوط حقيقية على هذه الدول من أجل التغيير الديمقراطي"[17]. كما أكد ريتشارد هاس في خطاب أمام مجلس العلاقات الخارجية في 2002/12/23م على أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء، لم تجعل من الديمقراطية أولوية بشكل كاف في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص العالم العربي، ففي بعض الأحيان تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية النظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان العربية، لصالح تأمين تدفق متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفياتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة

بالصراع العربي الإسرائيلي [...] وهكذا، ولإهمالنا تقديم المساعدة لتعزيز المسار التدريجي نحو الديمقراطية في العديد من علاقاتنا الهامة خلقنا ما يمكن تسميته بالاستثناء الديمقراطي. فأتتنا فرصة مساعدة تلك البلدان لكي تصبح أكثر استقرارا، وأكثر ازدهارا وأكثر سلاما، وأكثر تكيفا مع ضغوطات عالم في طور التعولم[18].

من خلال ما سبق يمكن أن ندرك بوضوح كبير موقع الديمقراطية في العالم العربي في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث لم يكن يشكل إلا ورقة ضاغطة للابتزاز السياسي والاقتصادي على أساس برغماتي بحت.

ويرجع العديد من المفكرين والمختصين تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في العالم العربي قبل أحداث سبتمبر 2001، إلى أربع قضايا أساسية تتمحور حول:

1. محاربة المد الشيوعي: وهو أبرز أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أثناء مرحلة الحرب الباردة، وفي هذا الإطار دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم والمساعدة للدول الحليفة والموالية، وهو ما يدل على أن طبيعة النظام السياسي لم تكن محددة لسياسة واشنطن تجاه الدول الأخرى، بل إن موقف هذا النظام من المد الشيوعي والاتحاد السوفياتي (سابقا) هو الأساس.

2. سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق وتوفير الحماية اللازمة لمصالحها الإستراتيجية في العالم العربي بكل سهولة، ودون تضحيات تذكر، ويشجع على ذلك غياب أو ضعف آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة الشعبية للسلطة، وخاصة فيما يتعلق بالنفط وصفقات الأسلحة، القواعد العسكرية للقوات الأمريكية، حيث لا تعرف هذه النظم القائمة على شخصانية السلطة التعقيدات القانونية والإجراءات السياسية المرتبطة بعملية صنع القرار، والتي تضع قيودا على صلاحيات الحكام في العديد من القضايا الإستراتيجية للدول والشعوب، ومن هنا فإن الولايات المتحدة لم تتحمس لقيام أنظمة ديمقراطية في الدول الموالية لها، وذلك لتأمين واستمرار النظم غير الديمقراطية، التي تشكل الحامي للمصالح، وبالتالي تأمين بقائها واستمرارها معناه بقاء المصالح واستمرارها[19].

3. الإسلام والحركات الإسلامية السياسية: إن موضوع الإسلام والحركات الإسلامية السياسية - المهتمة بالمجال السياسي – من بين العوامل الهامة التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، خوفا من وصول هذه الحركات إلى السلطة، أو تعاظم دورها فيها، وهو ما يعد تهديدا للمصالح الأمريكية، وذلك لمواقف الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي من الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في الانحياز المطلق لإسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، كما ترفض هذه الحركات تبعية الأنظمة السياسية للولايات المتحدة، مما جعلها لا تتردد في التضحية بالمبادئ الديمقراطية لصالح المصالح[20].

4. أمريكا والصراع العربي – الإسرائيلي: يعتبر الصراع العربي – الإسرائيلي من بين العوامل ذات الوزن الكبير في عدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في العالم العربي، وبخاصة في تلك الدول الحليفة أو المعتدلة - كما تسمى في قاموس السياسة الخارجية الأمريكية - مثل مصر والأردن وحتى السعودية فيما بعد والسلطة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق في المضي في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأنظمة العربية وإسرائيل، وهي الاتفاقات المرفوضة شعبيا، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى غض الطرف بل وحتى تشجيع تلك الأنظمة على الممارسات القمعية مع شعوبها ضمانا لتنفيذ تلك الاتفاقيات وهو ما حصل مع مصر "كامب ديفد" أو بعد ذلك، وكذا الأردن، وكذلك السلطة الفلسطينية ضد كل من حركتي حماس والجهاد الإسلاميين المناهضتين لسياسات التنازل والتضحية"[21].

رغم هذا التجاهل من الولايات المتحدة الأمريكية للقضية الديمقراطية في العالم العربي، إلا أن بعض الأوساط الفكرية والخبراء حذروا من هذا المنحنى للسياسة الخارجية، وأكدوا على أهمية أن تجبر الولايات المتحدة الأنظمة العربية على اتخاذ خطوات نحو الديمقراطية، والسماح بتطور الوعي السياسي للشعوب، وضمان مبدإ الحرية والمشاركة، لأن ذلك هو الحافظ للاستقرار السياسي لهذه الدول، وهو الضامن للمصالح الأمريكية في المدى الطويل، كما تم حث الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الاجتهاد في التعامل مع الحركات الإسلامية المعتدلة وتكييف آليات التعامل مع أنظمة إسلامية مرتقبة، إذ

لا يتم ذلك إلا بفتح قنوات الاتصال بالحركات والأحزاب الإسلامية وتشجيعها على الاعتدال، واكتساب قابلية التعايش[22].

ب. انعكاسات أحداث سبتمبر والحرب على الإرهاب على السياسة الأمريكية تجاه قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي:

على إثر أحداث 11 سبتمبر 2001م دخل عنصر التحول الديمقراطي كأحد أبرز أدوات مكافحة الإرهاب باعتباره يمثل مصلحة وطنية، وأصبحت الدوائر الإعلامية والسياسية الأمريكية تستخدم وتشيع العديد من المفاهيم في هذا السياق، مثل الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي كمطلبين رئيسيين لا يجوز التساهل بشأنهما باعتبارهما آلية لتمكين شعوب العالم من المشاركة في حكم نفسها بنفسها، وآلية رئيسية لاستئصال جذور الإرهاب والحيلولة دون تكرار أحداث سبتمبر، وتهديد الأمن والسلم العالميين.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية في العالم العربي فقد ظهر اتجاهان متعارضان في السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر، فمن ناحية أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب وهي حرب ستكون طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب حسب التعريف الأمريكي لها. ومن أجل تنفيذ هذه الحرب فقد أثبتت الأحداث أن واشنطن بحاجة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات غير الديمقراطية، فضلا عن التعاون مع نظم تسلطية أو شبه تسلطية في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة الأمريكية كاملة الاقتناع أن غياب الديمقراطية يسهم بشكل أساسي في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف والإرهاب في العالم الإسلامي، والتعامل مع الأنظمة التسلطية الحليفة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، وتشجيعها ومساعدتها سوف يغذي مشاعر العداء والانتقام وهو ما يهدد المصالح الأمريكية ورعاياها، ومن هنا، فإن القضاء على التطرف والإرهاب إنما يتوقف في جانب هام منه على نشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

ولكن على الرغم من بروز قضية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي في الأجندة السياسية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، إلا انه لم يتم ترجمة ذلك إلى سياسات وخطط فاعلة ومؤثرة على أرض الواقع، خاصة وأن عملية البناء الديمقراطي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة، غير أن الاستعجال كان سمة التحرك الأمريكي.

ويبدو بوضوح سيطرة البعد الأمني على الإستراتيجية الأمريكية لنشر الديمقراطية والقيم السياسية الليبرالية في العالم العربي، لأن تشجيع التحول الديمقراطي والإصلاح في الدول العربية والإسلامية يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة الأمريكية، ويعد إحدى الوسائل غير المباشرة لتحقيق أمنها القومي، وليس قناعة ذاتية بجدوى وأهمية هذه القضية.

ويجسد هذا الطرح الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن يوم 06 نوفمبر 2003 م في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية بمناسبة مرور عشرين عاما على إنشائها، حيث قال: "إن تساهل دول الغرب حيال انعدام الحرية، وذرائعها لذلك، في الشرق الأوسط، على مدى 60 عاما لم يحقق شيئا لجعلنا في مأمن، لأن الاستقرار في المدى البعيد لا يمكن أن يشترى على حساب الحرية، وطالما ظل الشرق الأوسط مكانا لا تزدهر فيه الحرية، فإنه سيبقى مكانا يتسم بالتشنج ومشاعر الامتعاض والعنف الجاهزة للتصدير، وعليه، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية – يضيف بوش – سياسة جديدة وإستراتيجية أمامية حيال الحرية في الشرق الوسط، ومع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تلحق ضررا كارثيا ببلادنا وأصدقائنا، سيكون من الطائش لنا أن نقبل بالوضع الراهن"[23].

وبناء على ما سبق اتضحت الإستراتيجية الأمريكية لدمقرطة العالم العربي من خلال إطلاق مبادرة " الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية" بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط، حيث تم الإعلان عن هذه المبادرة في ديسمبر 2002م، ورصد مبلغ 29 مليون دولار لهذا المشروع، ثم مشروع "الشرق الأوسط الكبير" فيما بعد الذي شمل إضافة إلى الشرق الوسط شمال إفريقيا.

وقد ركزت الولايات المتحدة على صعيد الممارسة العملية على مجموعة من العناصر السلوكية الرئيسية لتنفيذ هدف التحول الديمقراطي، تتمثل في:

- زيادة الدور الذي تقوم به سفاراتها بالعواصم العربية لتنفيذ ومتابعة العمليات الديمقراطية في هذه الدول، بدءا من الرصد الدقيق لكل ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، مرروا بالاتصال الدوري والمستمر مع الأطراف السياسية الفاعلة سواء كانت الحكومات أو الأحزاب السياسية أو منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وذلك في إطار تنفيذ جولات من الحوار السياسي مع تلك الأطراف بشأن قضية التحول الديمقراطي.

- تكثيف الاهتمام بتقديم مساعدات ودورات تدريبية، وإقامة مؤتمرات تعاونية وورش عمل في جميع المجالات التي تعزز التحول الديمقراطي، مثل الشؤون السياسية والاقتصادية، والمشاكل الاجتماعية الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة وقضايا التعليم...إلخ، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي السياسي والثقافي بالقضايا الديمقراطية، انطلاقا من أن ذلك سوف يوفر مناخا من الحراك السياسي نحو المطالبة بالديمقراطية، فضلا عن تمكين التيارات السياسية المهمشة في العملية السياسية من التحاور مع الأطراف الأخرى، حيث تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها كطرف ثالث في المعادلة لزيادة حجم الضغط على كل الأطراف لفتح العملية السياسية، وهو ما بدا واضحا من خلال فعاليات "منتدى المستقبل"، الذي تم تنظيمه في إطار مبادرة الشرق الوسط الموسع، الذي عقدت خلالها عدة مؤتمرات(*). ويتم خلال هذه المؤتمرات عقد لقاءات – Forum for the futur- دورية سنوية بين الحكومات ومجتمعات الأعمال والمجتمع المدني في الدول الأعضاء في هذه المبادرة وهي الدول الشرق أوسطية (العربية طبعا) ومجموعة الثمانية، حيث تؤمن الدول الغربية أن عدم الاستقرار في الدول العربية يضر بأمن ومصالح الغرب، لذلك تسعى القوى الغربية لدعم الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي والاقتصادي وإصلاح النظام التعليمي بها[24].

- إشراك الإدارة الأمريكية للمراكز البحثية، والمؤسسات الصحفية ومنظمات المجتمع المدني في عملية مساندة التحول الديمقراطي والإصلاح في الدول العربية، من خلال الدعم المالي لتلك المؤسسات، من الموارد المخصصة لذلك في الميزانية الأمريكية، وبعض الدول الأوربية المساندة، في هذا الإطار تم تخصيص مبلغ قدره 40 مليون دولار للمعهد الوطني للديمقراطية بهدف زيادة جهوده في مجال نشر الديمقراطية وبخاصة في الشرق الأوسط[25].

- تحفيز بعض الدول على الإصلاح والتحول الديمقراطي بإجراء اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن توقيع بعض الدول العربية اتفاقيات مع الاقتصاد الأمريكي يعتبر فرصة لخلق المزيد من فرص العمل بها وتشجيع الاستثمار الخارجي المباشر وزيادة صادراتها إلى الأسواق الأمريكية.

- اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الدبلوماسية الشعبية التي تهدف إلى تحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي، هذه الدبلوماسية تعتمد على

برامج التوعية الإعلامية داخل المجتمعات العربية والإسلامية، للتعريف بقيم ومعايير الديمقراطية، وما ترمي إليه السياسة الأمريكية في المنطقة، طمعا في أن تكسب تلك السياسات نوعا من التفهم والقبول لدى كثير من الفئات في المجتمع العربي. كما تعتمد هذه الآلية على تشجيع إيفاد البعثات التعليمية من الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تخصيص ميزانية قدرها 430 مليون دولار من ميزانية وزارة الخارجية لهذا الغرض[26].

- متابعة العمليات السياسية المتعلقة بالانتخابات في الدول العربية، وتقديم المساعدات التقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء وتعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات.

- استخدام القوة إذا اقتضى الأمر ذلك، من خلال الضربات الوقائية والحروب الاستباقية لمحاصرة وإسقاط الأنظمة الاستبدادية التي لا تحترم حقوق الإنسان، والحريات السياسية والدينية، وترتكب جرائم إنسانية لأسباب سياسية، وتشكل تهديدا لدول الجوار، ولا تحترم قرارات الشرعية الدولية وهو ما حصل للعراق الذي توفرت فيه كل مبررات التدخل العسكري – حسب المفهوم الأمريكي – حيث تم احتلاله وإسقاط نظام صدام حسين، لتحقيق الديمقراطية للشعب العراقي، وتخليص المنطقة من مصدر حقيقي لتهديد الأمن والاستقرار والسلام العالمي بصفة عامة، وتدمير القوة النووية للعراق، لكن يبدو أن شيئا من هذا لم يتحقق إلى يومنا هذا، لا ديمقراطية بل فساد وعبث بالثروات، ولا وجود لأسلحة الدمار الشامل، ولا وضوح لخطة أمريكية لبلوغ أهدافها.

هذه مجموعة من العناصر تمثل أدوات هامة في السياسة الخارجية الأمريكية الرامية إلى دفع عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي سعيا إلى تشجيع بروز تيارات ديمقراطية أكثر تماسكا في المجتمعات العربية.

إن سياسات وممارسات الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر قد أوجدت ظروفا ومعطيات من شأنها الإضرار بقضية الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية، كما أنها سوف تؤدي إلى استمرار هذه القضية على هامش أولويات السياسة الأمريكية (رغم محاولتها تأكيد العكس) من ناحية أخرى، ومن هذه الظروف والمعطيات ما يلي:

1. إن محاربة الإرهاب أصبح أحد أهم موضوعات السياسة الخارجية الأمريكية في

مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001م، لذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى محكومة في المقام الأول بدرجة تأييد هذه الدول للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، وليس بدرجة ديمقراطية النظم السياسة فيها. وهذا ما يدل على أن الولايات المتحدة مستعدة للتعامل وقبول الأنظمة غير الديمقراطية، طالما تؤيد توجهها وسياستها في مكافحة الإرهاب، وتفتح أراضيها أمام القوات الأمريكية، وتقدم الدعم المادي والبشري لذلك، والأمثلة الواقعية كثيرة[27].

2. إن الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب والقائمة على إستراتيجية القوة والمواجهة العسكرية والأمنية لهذه الظاهرة، يضعف من مستوى ودرجة الاهتمام بالأسباب المؤدية لهذه الظاهرة، حيث تم تجاهل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسببة لها، فإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية قائمة على المواجهة الأمنية، فهذا يعني تقديم المساعدات الأمنية والإستراتيجية للأنظمة في العالم العربي لتعزيز قدراتها الأمنية لتكون جزءا مهما في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، مما يصعب معه- من جهة أخرى- مطالبة هذه الأنظمة أو الضغط عليها لاتخاذ خطوات جادة على طريق التحول والإصلاح الديمقراطي.

3. إن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر والتي صدرت في شكل العديد من القرارات والقوانين التي انطوت على تقييد بعض الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، شكلت مساسا بجوهر النظام الديمقراطي الأمريكي، ويعتبر قانون مكافحة الإرهاب[*] والمعروف بقانون "حب الوطن" من أبرز القوانين التي صدرت في هذا السياق، حيث وسع من صلاحيات الأجهزة الأمنية، والأجهزة التنفيذية بصفة عامة، مما ترتب عنه تقييد بعض الحقوق والحريات المدنية، سواء فيما تضمنه من قرارات متعلقة بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين في أعمال إرهابية، أو تلك المتعلقة بالتنصت على الاتصالات بين المعتقلين ووكلائهم من المحامين أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين[28]، وغيره من مضامين هذا القانون، وهو ما خلق ردود أفعال واسعة سواء من داخل الولايات المتحدة أو خارجها، مما أدى إلى تحرك منظمات المجتمع المدني العالمي، وبخاصة ضد "معتقل غوانتانامو" والظروف اللاإنسانية للمعتقلين فيه، إذ بقي الكثير منهم لسنوات في المعتقل دون تهم توجه لهم ومن غير محاكمة.

في ضوء ذلك فإنه لا ينتظر - في نظر الشعوب العربية - من الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعدهم في كسر شوكة الأنظمة التسلطية في بلدانهم، وأن الشعارات الرنانة ما هي إلا خداع سياسي لخدمة المصالح الأمريكية.

■ إن سياسة الحرب على الإرهاب شكلت ذريعة أساسية للعديد من الأنظمة السياسية في الدول العربية لإحكام قبضتها على الحياة السياسية وزيادة إجراءات القمع والتسلط، وتقييد الحريات، والاعتداء على حقوق الإنسان... إلخ، وهو ما أكده تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2002م، حيث رصد الكثير من مظاهر التراجع في سجل حقوق الإنسان في العديد من دول العالم، بما في ذلك دول عربية[29].

■ إن اعتماد المفهوم الأمريكي للإرهاب وسياسات وآليات مكافحته، يؤدي إلى الكثير من الانشقاقات المجتمعية في الدول العربية، وبخاصة عندما تطالب الإدارة الأمريكية من الأنظمة العربية اتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات وحتى أحزاب سياسية، تعتبر - حسب النظرية الأمريكية - إرهابية، والإشكال هو أن العديد من هذه التنظيمات والجماعات مشروعة النشاط ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة، ودستورية التكوين والتمويل والنشاط. بل ولها تمثيل في المجالس المنتخبة، ولها وزن في الخريطة السياسية كحزب الله في لبنان، حركة حماس في فلسطين، الإخوان في مصر والأردن... إلخ.

وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقيم وزنا للأسس الشرعية السياسية في الدول الأخرى، كما أن إقدام الأنظمة الحاكمة على تنفيذ السياسة الأمريكية يؤدي إلى خلق صراعات داخل هذه الدول، قد تصل إلى حد الحروب الأهلية في بعض الحالات (فلسطين) الأمر الذي يهدد ليس فقط قضية التحول الديمقراطي، بل كيان الدولة بالتقويض والانهيار.

وعلى ضوء ما سبق، فقد طالب العديد من الباحثين والخبراء من الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر 2001م، بضرورة التحرك الجاد والفعلي على عدة مستويات من أجل محاصرة مظاهر التطرف والعنف والكراهية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي وذلك من خلال:[30]

1. الضغط على الأنظمة السياسية في الدول العربية والإسلامية لاتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي من ناحية، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى

باعتبار أن ذلك يسهم في تجفيف منابع التطرف والعنف.

2. التراجع عن الانحياز الكلي لإسرائيل في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي، ومراجعة السياسة الأمريكية بما يحقق التحرك بجدية وفاعلية من أجل التوصل إلى تسوية متوازنة لهذا الصراع، تضمن في جانب منها تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، باعتبار أن أحد مصادر الكره والحقد للولايات المتحدة وتهديد مصالحها في العالم العربي والإسلامي، هو سياستها المؤيدة لإسرائيل، وهو ما يجعل الشعوب في هذه الدول رافضة لكل ما يقدم لها من الولايات المتحدة ولو كان ذلك في صالحها.

3. العمل الجاد على إقامة نظام دولي أكثر عدالة وإنصافا، يتم تمكين الدول المهمشة من المشاركة فيه من خلال تفعيل الآليات السياسية والاقتصادية وسياسات الشراكة وزيادة الاعتماد المتبادل... إلخ، لأن الاختلال الحاصل في النظام الدولي في ظل تصاعد المؤثرات السلبية للعولمة يغذي مشاعر العداء والكراهية وروح الانتقام من الولايات المتحدة التي ينظر لها كقوة إمبراطورية تسعى من أجل الهيمنة والسيطرة متجاهلة الأبعاد الأخلاقية والإنسانية للتعامل الدولي.

وعليه، يمكن تأكيد فرضية أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في أجندة سياستها الخارجية إعادة ترتيب المنطقة العربية وفق ما يتماشى والإستراتيجية الأمريكية المبنية على مجموعة من المفاهيم الجديدة للأمن والمصالح والأدوات التي يمكن أن تحقق أفضل النتائج، هذه المفاهيم ترتبت عن التغيرات العاصفة التي طرأت على المنظومة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

هذا ما يجعلنا نؤكد أن الديمقراطية في العالم العربي ليست من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ليست هدفا بقدر ما هي وسيلة لتحقيق المصالح.

الهوامش:

(1) Henry Kissinger, "A post cold war agenda". Newswek, Janaury 28, 1991, p. 128.

نقلا عن: أشرف سعد العسوي، "السياسة الأمريكية تجاه النظام الإقليمي الخليجي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001- 2007"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007م، ص 98.

(2) هالة سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية"، في: أحمد يوسف أحمد ممدوح حمزة (مقدمان)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 90.

(❖) الرئيس رونالد ريغن، قصف ليبيا، سنة 1986 م.

❖ جورج بوش الأب، حرب الخليج الثانية، 1991 م.

❖ بيل كلينتون، العراق 1998 م، السودان (مصنع الشفاء).

❖ جورج بوش الابن، العراق 2003م.

(3) للمزيد من التوضيح على هذه الوثيقة يمكن الرجوع إلى:

Condollezza rice, campaign 2000: promoting the national Interest, Foreign Affairs, Janaury/ Februray 2000. (http:// foreign affairs. Org/ 2000 0101 faessay 5/ condollezza- rice/ Campaign. 2000. promoting the. national – Interest. html)

(4) Joshua Muravchik, the imperative of American leader ship a challenge to neo -Isolatinism, (washington: AEL Press, 1996), pp. 252 - 274

(5) أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد، قراءة في خرائط الفكر والحرية، ط1 ، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).

(6)Robert Kagom, "The benevolent Empir" ,Foreign policy, No, III (1998), pp. 24 – 35.

(7) سعد العيسوي، مرجع سابق،ص 103.

(8) Prject for the new American century, (htt//www.New american century Org/iraq midd/ eeast 2000-1997.htm).

(9) رضا هلال، الإمبراطورية الأمريكية، ج III، ط 1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص 6.

(10) محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 127، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2003)، ص ص 28 – 29.

(11) رضا هلال، مرجع سابق، ص 6.

(12) للمزيد من الاطلاع على هذا التقرير الذي يضم 60 دولة الأكثر قابلية للفشل يمكن الرجوع إلى:

The Failed states Index, Foreign policy & the fund for peace, July/ August 2005 Chttp://www. Foreign policy. com/story/ cms.php? story id = 30 98.

(13) سعد العسوي، مرجع سابق، ص 176.

(❖) لقد اعتمدت السياسة الأمريكية أربعة أنماط هي:

- الانعزال والاعتماد على الذات.
- الاعتماد على الخارج.
- عدم الانحياز.
- التنوع.

(14) Richerd N. Haass. Intervention the use of american military force inthe post – gold war (wasclington: carnegie endowment for warld peace, 2002), p. 51.

(15) مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي،" مجلة السياسة الدولية، العدد 152، يوليو، ص 69.

(❖) في دراسة أعدها "مركز معلومات الدفاع" بالولايات المتحدة الأمريكية حول المساعدات العسكرية في الأربع سنوات التي تلت أحداث سبتمبر2001 م، تبين أن إجمالي المساعدات التي قدمت بعد هذه الأحداث يفوق ما قدم خلال 12 سنة السابقة لها.

(16) حسنين توفيق إبراهيم، "الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، دراسات إستراتيجية، العدد 130، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2003)، ص 05.

(17) Martin Indyk "Back to bazar", Foreign Affairs, vol 81, N° 1, (Janaury/ February 2002), p. 77.

(18) إبراهيم توفيق، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 05.

(19) إبراهيم توفيق، المرجع نفسه، ص 11.

(20) Augustus Richard Narton, "Rethinking United states policy toward the muslim word", current history, vol 98, N° 625, February 1999,p.93.

(21) Curtis R. Rayan, "Peace bread and riots: Jardan and International Monterey Fund", Middle East Policy, vol VI, N° 2, (October 1998).

(22) جون إل إسيوزيتو، "الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية" في: فيبي مارو، وليم لويس (محرران)، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (ت: عبد الله جمعة الحاج)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1996).

(23) Remarks by the president at the 20th anniversary of the national Endowement for democracy, united states chamber of commerce, Wachington, D.C, November, 2003; (http: www.white house. gov/ news/ releases/ 2003/11/2003 1106 – 2 html).

(❖) تم عقد ثلاثة مؤتمرات:

- المؤتمر الأول: في المغرب: في ديسمبر 2004.
- المؤتمر الثاني: في البحرين، 2005.
- المؤتمر الثالث: الأردن: ديسمبر 2006.

(24) ثمن الحرية! تقييم برنامج أمريكا لدعم الديمقراطية العربية، تقرير واشنطن، العد (81)، 21 أكتوبر 2006، (http://www.taqrir.org/ shawarticle cfm? Id = 494) (تصفح الموقع بتاريخ: ماي 2008م).

(25) This the text of a "working paper "circulated by the united states in preparation for the G – 8 summit scheduledfor June 2004 the document is in three parts:(http.//www.al-bab.com/ arab/ docs/ international/ gmep 2004, htm).

(26) سعد العسوي، مرجع سابق، ص 209.

(27) للمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى:

Paula J. Dobriansky and thomas carothers, "Democrary promotion", Foreign affairs, vol 82, N° 3, (mai/ June 2003), p.55.

(❖) "حب الوطن" هو قانون مكافحة الإرهاب رقم 56 – 108 للكونجرس الصادر بتاريخ أكتوبر 2001.

(28) للمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى:

بروس أكرمان، "قانون الطوارئ الأمريكي: إرهاب ضد إرهاب"، وجهات نظر، العدد 39، أفريل 2002.

وكذلك:

منار الشوربجي، "الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحادي عشر من سبتمبر"، المستقبل العربي، العدد 285، نوفمبر 2002.

(29) للمزيد من الاطلاع على سجل حقوق الإنسان في العديد من الدول وعلى رأسها الدول العربية يمكن الرجوع إلى:

- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولي 2002 وما تلاه.

(30) William B. Quandt, "American and the war on terror". Middle East policy, vol VIII, N° 4; (December 2001),p.101.

البعد المؤسساتي للسياسة الأوربية للأمن والدفاع

أ.مزاني راضية ياسينة

بعد أزمة كوسوفو1999، التي لم يتم حلها إلا بعد تدخل حلف الشمال الأطلسي وبقرارات أمريكية، تفطنت دول الاتحاد الأوربي وخاصة الدول الأطلسية التي كانت ضد أي استقلالية عن حلف الشمال الأطلسي أنه يجب التغيير ويجب أن يكون لأوربا قوة عسكرية مستقلة تضمن لها الأمن والحماية والتدخل لحل النزاعات وبدأت في وضع قواعد لتأسيس سياسة أوربية للأمن والدفاع وهذا ما سيتضح من خلال هذه الدراسة في ثلاث نقاط أساسية وهي أسس بناء السياسة الأوربية للأمن والدفاع، أهم مراحل بناء السياسة الأوربية للأمن والدفاع والهيكل العام للسياسة الأوربية للأمن والدفاع.

أسس بناء السياسة الأوربية للأمن والدفاع:

لما نتكلم عن السياسة الأوربية للأمن والدفاع نتكلم أولا على ثلاث قواعد مؤسساتية هامة ساعدت على نشأتها، أولا: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC، ثانيا: البحث عن الهوية الأوربية للأمن والدفاع IESD، ثالثا: اتفاقية أمستردام.

عندما تفطنت الدول الأوربية أن العقد الأحادي لا يغطي مجال السياسة الخارجية، طلب كل من الرئيس الفرنسي ميتران والمستشار الألماني هلمت كول في رسالتهما من رئيس المجلس الأوربي في 19 أفريل 1990 الإسراع في البناء السياسي لأوربا الاثنتي عشرة وتطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة واقترحا إضافة نص إلى اتفاقية ماستريخت مفاده أنه يمكن للدول التي لديها القدرة والإرادة إيجاد تعاون أكبر داخل الإطار الداخلي للاتحاد لتنفيذ السياسات المشتركة[1]، وقد نتج عن هذه المفاوضات التوقيع في 7 فيفري 1992 على الاتفاق حول الاتحاد بماسترخت وتم تأسيس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC التي ستشكل قفزة نوعية كانت تبحث عنها الدول الأوربية.

الباب الخامس من الاتفاقية الذي نظم كل الإجراءات في هذا المجال كان له خطوتين أساسيتان للأمن الأوربي وهما أولا تطور التعاون السياسي الأوربي ووضعه في إطار مؤسساتي وإدراج مجالين وهما السياسة الخارجية ومسائل الأمن، وثانيا الاستقلالية في مجال الأمن وهذا بوضع عمود أوربي في مجال الأمن والدفاع.

السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أثبتت محدوديتها في تسيير الأزمات والسبب الرئيسي يكمن في تبعية اتحاد أوربا الغربية لحلف الشمال الأطلسي في المجال العسكري، وهذا يعني أن الاستقلالية التي كانت تطمح إليها الدول الأوربية من خلال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لم تتحقق، لكن هذه الوثيقة المجموعاتية، كانت الركيزة الأساسية لجعل الدول الأوربية تفكر في تأسيس سياسة أوربية للأمن والدفاع من خلال سد الثغرات الموجودة وتدارك نقائص معاهدة ماستريخت.

القاعدة الثانية التي بنيت عليها السياسة الأوربية للأمن والدفاع هي البحث عن هوية أوربية للأمن والدفاع[2] IESD، التي كانت تهدف إلى تطوير القوة، الأمن، الدفاع الأوربي، توازن العلاقات الأطلسية والعمل على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بواجباتها إزاء القارة الأوربية.

نشأت الهوية الأوربية للأمن والدفاع في الفقرة الثانية من التصريح النهائي لمجلس حلف الشمال الأطلسي المنعقد بين 6- 7 جوان 1991 بكوبنهاغن، حيث جاء فيه أن تطوير هوية أوربية للأمن ودور أوربا في مجال الدفاع يكمن في تدعيم العمود الأوربي داخل الحلف[3]، ثم يظهر هذا المصطلح من جديد في تصريح روما حول السلام والتعاون المنعقد بين 7- 8 نوفمبر 1991 على هامش تبني مفهوم استراتيجي جديد للحلف حيث نجد في فقراته 6- 8 أن الحلف يوكل للحلفاء الأوربيين المعنيين تقرير الإجراءات الأساسية للتعبير عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وبدور الدفاع المشترك على مستوى أوربا، كما أنه من الضروري أن تكون هناك شفافية وتكامل بين الحلف والهوية الأوربية للأمن والدفاع[4].

وقد ظهر هذا المصطلح رسميا في قاموس حلف الشمال الأطلسي في إعلان قمته المنعقدة ببروكسل بين 10- 11 جانفي 1994[5]، وعرفت الهوية نجاحا في المجلس الأطلسي ببرلين جوان 1996، أين وافق الأمريكيون على إنشاء سلسلة من القيادة الأوربية داخل الحلف يمكن أن تقوم بعمليات المحافظة على السلام وقد أعادت القمة التأكيد على أن تطور هوية أوربية للأمن والدفاع ستكون عبر تقوية العمود الأوربي للحلف وسيتم تقوية الاندماج بواسطة اتحاد أوربا الغربية[6].

إن إرادة إبقاء الترابط السياسي والعملياتي من خلال التقوية التي يتكلم عنها الحلف بينه وبين اتحاد أوربا الغربية تجعل الهوية الأوربية تحت سيطرة أطلسية، فحلف الشمال الأطلسي أعطى لنفسه أدوارا جديدة ليبقى الاتحاد الوحيد المسيطر في مجال الدفاع فأنشأ غرفا سياسية عسكرية للتوسع مثل مجلس تعاون الشمال الأطلسي 1991، الشراكة من أجل السلام 1994، وشكل قوى عسكرية جديدة لصالح الاتحاد الأوربي وهي القوى المسلحة المتعددة الجنسيات GFIM وهي قوات مستقلة لكن غير منفصلة موضوعة تحت تصرف عمليات الاستجابة للأزمات المسيرة من الأوربيين لأغراض أخرى غير الدفاع المشترك والتي في الحقيقة تمكن الحلف من التحكم أكثر في دول الاتحاد بما أنها تبقى تابعة للوسائل الإستراتيجية له وبالضبط للوسائل الأمريكية .

الهوية الأوربية للأمن والدفاع كانت قاعدة هامة بنيت عليها السياسة الأوربية للأمن والدفاع، فبعد حرب كوسوفو رفض الأوربيون أن يبقى اتحاد أوربا الغربية المعبر المؤسساتي للعمود الأوربي للأمن لأنه بسببه ضاعت الهوية الأوربية للأمن والدفاع في الحقل الأطلسي . وقد تمت الإشارة إلى هذه النقطة في مؤتمر المراجعة المنعقد في مارس 1996 والمكلف بإعادة النظر في اتفاقية ماستريخت لتدارك النقائص الموجودة، فعلى مستوى الدفاع قام المؤتمر بدراسة سبل لوضع هوية أوربية للأمن والدفاع دون المساس بالدعامة الأوربية في الحلف والتوصل إلى صيغة مناسبة لاحتواء رغبة الدول الأعضاء التي لا تنتمي لتحالفات عسكرية في الاشتراك في الأمن الأوربي من خلال عمليات الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام دون الدخول في التزامات ومهام عسكرية دفاعية، كما اقترحت المجموعة تطوير القدرات العملياتية لاتحاد أوربا الغربية، ومراجعة الفقرات الخاصة بالعلاقة بين هذا الأخير والاتحاد الأوربي دون المساس بالسياسات الدفاعية الوطنية، كما اقترحت المجموعة دراسة الإجراءات اللازمة وتحديد جدول زمني لعملية التقارب المؤسساتي بين المنظمتين وصولا إلى التكامل بينهما أخذا بعين الاعتبار انتهاء معاهدة بروكسل المنشئة للاتحاد الأوربي بنهاية 1998 وتغيير فقرات المعاهدة مع منح الدول الأعضاء التي لا ترغب في الانضمام حق البقاء خارجها وبدأت الدول الأوربية تعمل على جعل الهوية الأوربية للأمن والدفاع تتطور داخل الاتحاد الأوربي وتعوض بالسياسة الأوربية للأمن والدفاع.

القاعدة الثالثة التي قامت عليها السياسة الأوربية للأمن والدفاع هي اتفاقية أمستردام،

وقد تم التوقيع عليها في 2 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 1999 .

تحترم الاتفاقية ثلاثة إجراءات أساسية لاتفاقية ماستريخت وهي خصوصية بعض السياسات الوطنية، تطابق سياسة الدفاع المشتركة مع تلك الموضوعة في إطار حلف الشمال الأطلسي وإمكانية التعاون الثنائي أو المتعدد بين بعض الدول الأعضاء. وأضافت الاتفاقية تغييرا عميقا للباب الخامس من اتفاقية ماستريخت وهذا بتطوير إجراءات عمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فنجد في فقرتها 2 من المادة 17 تحدد مجموع الأعمال الجديدة التي يمكن أن تعطى للوحدات العسكرية للدول الأعضاء في اتحاد أوربا الغربية[7] مثلما عرفها تصريح مجلس وزراء المنظمة في 19 جوان 1992 - مهام بترسبورغ-، الهدف من هذا الإدماج هو اعتراف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بمسؤولياتهم المشتركة في مجال الأمن والدفاع حيث جاء في الفقرة الثالثة من المادة 17 من اتفاقية أمستردام أنها تعطي لاتحاد أوربا الغربية إمكانية وضع وتطبيق قرارات الاتحاد الأوربي التي لها تأثير في مجال الدفاع[8]، فهي تقوي العلاقات السياسية بين الدول 15 واتحاد أوربا الغربية، والعلاقات العملياتية بين هذا الأخير وحلف الشمال الأطلسي كما تؤكد المادة على أن سياسة الاتحاد حسب ما ورد لا تؤثر على الطابع المميز لسياسة أمن ودفاع بعض الدول الأعضاء وهي تحترم التزامات معاهدة حلف الشمال الأطلسي بالنسبة لبعض الدول الأعضاء التي تعتبر دفاعها المشترك لا يتحقق إلا في إطار الحلف

اتفاقية أمستردام أضفت أهمية كبيرة على هدف الدفاع المشترك أكثر من معاهدة ماستريخت، لكن ما جاء في المادة 17 يقوي تبعية الاتحاد الأوربي لحلف الشمال الأطلسي خاصة عندما يتعلق الأمر بمهام بترسبورغ، كما أن المادة لم توضح جيدا وضع اتحاد أوربا الغربية هل هو تابع للاتحاد الأوربي أو لحلف الشمال الأطلسي، إضافة إلى هذا اتفاقية أمستردام تعطي الحق لأي دولة رفض قرار مشترك، لكن ما يميز الاتفاقية أنها بالتعديلات الجديدة تحترم شخصية كل دولة من دول الاتحاد الأوربي وأضفت مرونة على العلاقات الأوربية خاصة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وهذا ما سمح للاتحاد الأوربي أن يواصل مسار بنائه في هذا المجال دون عرقلة ناتجة عن قوانين مقيدة.

ما يمكن استنتاجه هو أن العلاقة بين حلف الشمال الأطلسي واتحاد أوربا الغربية تكون عن طريق الهوية الأوربية للأمن

والدفاع IESD، لكن ما كان يطمح إليه دول الاتحاد ليس مجرد علاقة بينها وبين الحلف عن طريق اتحاد أوربا الغربية، وإنما تطوير دفاع مستقل، الذي هو استمرار طبيعي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC، وفي نفس الوقت تطوير الهوية الأوربية للأمن والدفاع داخل الحلف ومن هنا ظهرت عبارة "سياسة أوربية مشتركة للأمن والدفاع PECSD "التي تم التكلم عنها في نتائج رئاسة المجلس الأوربي بفيينا 11- 12 ديسمبر 1998 دون استعمال الرمز، ثم أستعمل في المجلس الأوربي بكولون جوان 1999 كعنوان لتصريح إلى غاية إدراجه رسميا في الملحق الأول لنتائج رئاسة المجلس الأوربي بهلسنكي 10- 11 ديسمبر 1999، ثم ألغي الحرف C في اتفاقية نيس للتسهيل إذ أصبحت السياسة الأوربية للأمن والدفاع PESD، وبالتالي أصبح يتعايش مفهومان: الهوية الأوربية للأمن والدفاع التي تعتبر كمشروع تاريخي لاتحاد أوربا الغربية والمتبنى من حلف الشمال الأطلسي، والسياسة الأوربية للأمن والدفاع التي ولدت من مشروع أوربي مبني على الهوية الأوربية للأمن والدفاع لكن طموحها أكبر.

من العوامل التي ساعدت على إنشاء السياسة الأوربية للأمن والدفاع تغير مواقف دول الاتحاد من مسألة الدفاع الأوربي، فبريطانيا التي كانت منذ 1948 من الدول المتشددة إزاء دفاع أوربي مشترك، وكانت ترفض أي محاولة لإنشاء قوة عسكرية مستقلة عن حلف الشمال الأطلسي الذي يبقى الوحيد بالنسبة لها القادر على الاستجابة للرهانات الأوربية في مجال الأمن والدفاع، بدأت تغير من موقفها ابتداء من 1998 بعدما جاء وزيرها الأول توني بلير ببعض التعديلات في السياسة الخارجية لبلده والتي أعلنت عنها القمة الأوربية لبورتشاش بالنمسا في 25 أكتوبر 1998 أين أعلن أن بريطانيا مستعدة أن تعمل لصالح هوية أوربية للدفاع والتي يمكن أن تشكل حجر الأساس الرابع للاتحاد[9]، فالوزير أراد أن يضع بلده في قلب أوربا واقترح تزويد الأوربيين بقدرات تسيير الأزمات .

إن ما ساعد بريطانيا على تغيير موقفها، حروب البوسنة والأزمة الكوسوفارية التي كانت قد بدأت في تلك الفترة والتي بينت عيوب الدول الأوربية في مجال الدفاع. فالأزمات دامت لعدة سنوات في هذه المنطقة وأوربا غير قادرة على فرض السلام، تغير الموقف البريطاني كان راجعا كذلك لتأكد الحكومة البريطانية أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتدخل في أوربا من

أجل حماية هذه الأخيرة وإنما لتحقيق مصالحها الخاصة وهذا ما اتضح في حرب كوسوفو أين كان التدخل أمريكيا بالدرجة الأولى وأين لم تطلع أمريكا شركاءها وحتى بريطانيا الحليف الوفي لها على خططها وأهدافها، وكان هذا بمثابة ضربة قوية للبريطانيين، لذلك تفطنت المملكة المتحدة أنه يجب على أوربا أن تتولى بنفسها مهمة الحفاظ على قارتها ومصالحها وأمنها بنفسها ولهذا الغرض يجب على بريطانيا أن تتعاون أكثر مع الدول الأوربية وأن تطور قوتها العسكرية.

من أسباب التغير كذاك التقارب الفرنسي مع حلف الشمال الأطلسي من جهة والتقارب الفرنسي الألماني من جهة أخرى، فبريطانيا كانت تريد الوقوف في وجه أي مبادرة فرنسية ألمانية يمكن أن تكون بعيدة كل البعد عن المبادئ الأطلسية[10].

أما بالنسبة لفرنسا، ففكرة بناء عمود أوربي للدفاع هدف دائم بالنسبة لها فقد قامت بعدة محاولات لتطوير هوية أوربية للأمن والدفاع في إطار اتحاد أوربا الغربية قبل أن تسقط هذه الأخيرة عضويا وثقافيا في يد حلف الشمال الأطلسي، ثم أصبحت تريد تطوير هذه الهوية في إطار الاتحاد الأوربي وجعل هذا الأخير فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية والتقليل من تبعية أوربا لأمريكا. إن ما كانت تتمناه فرنسا لاقى مناصرين، والعديد من اقتراحاتها حتى وإن كانت قديمة تم قبولها من الجميع، كما أن هناك عوامل داخلية ساهمت في التفتح الفرنسي وهي الثورة الحقيقية التي شهدتها سياسة الدفاع الفرنسية في الهياكل، القوات، المذاهب، والإستراتيجيات، فعلى غرار معظم الدول الأوربية، قامت فرنسا بخوصصة قواتها العسكرية، كما وضعت مذاهب عملياتية جديدة تتماشى مع التغيرات الجديدة التي يعرفها المحيط الأوربي والدولي منذ نهاية الحرب الباردة .

التفتح الفرنسي وتغيير الموقف البريطاني كان منعطفا حاسما في تاريخ التعاون الأوربي في مجال الأمن والدفاع وهذا ما اتّضح في قمة سان مالو في الرابع من ديسمبر 1998 أين حددت القوتان العسكريتان محتوى الدفاع الأوربي، فقد جاء في الإعلان المشترك الذي صدر عن القمة أنه من أجل تمكين الاتحاد الأوربي من اتخاذ القرارات وتطبيق العمل العسكري في حالة عدم تحرك حلف الشمال الأطلسي، ينبغي أن يمتلك الاتحاد الهياكل والقدرات اللازمة للتخطيط الإستراتيجي، آخذا في الاعتبار القدرات الحالية لاتحاد أوربا الغربية وتطوير علاقاته معه، وفي هذا

السياق فإن الاتحاد الأوربي في حاجة إلى تطوير قوة عسكرية يمكنها أن ترد بسرعة على أية تهديدات جديدة، ولا بد من دعم هذه القوة بصناعات عسكرية قوية ذات تكنولوجيات متطورة [11].

فتصريح سان مالو يؤكد على ضرورة لجوء الاتحاد الأوربي إلى الوسائل العسكرية اللازمة والملائمة سواء تعلق الأمر بالوسائل الأوربية المعرفة داخل العمود الأوربي للحلف، أو الوسائل الوطنية والدولية الخارجة عن إطار الحلف، ويؤكد على ضرورة حيازة الاتحاد لقدرات مستقلة للعمل، مستندة على قوات عسكرية فعالة قادرة على مواجهة الأزمات الدولية، وأن يزيد من تضامنه من أجل أن يكون قادرا أن يسمع صوته في شؤون العالم مع التقيد بواجبه في ظل منظمة حلف الشمال الأطلسي.

فالأمر لا يتعلق بإنشاء جيش أوربي ولا بتغيير أو منافسة حلف الشمال الأطلسي بأي طريقة [12]، وإنما التقليص من اعتماد أوربا على الولايات المتحدة الأمريكية، فالاتفاقية أعطت الأولوية للعلاقات بين حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوربي على حساب العلاقات بين اتحاد أوربا الغربية وحلف الشمال الأطلسي.

بالنسبة لمساهمة دول الاتحاد الأوربي الأخرى في مسار السياسة الأوربية للأمن والدفاع، يمكن أن نميز بين ثلاث فئات من الدول: الدول ذات النزعة الأوربية والدول ذات النزعة الأطلسية، والدول الحيادية، بالنسبة للفئة الأولى فقد لعبت دورا كبيرا في إعطاء دفعة قوية للسياسة الأوربية للأمن والدفاع، يشار أولا إلى ألمانيا التي كانت في البداية قوة مدنية تفضل الوقاية من الأزمات على التدخل العسكري، بدأت في اتباع مسار جديد وأصبحت تتقبل تدريجيا استعمال القوة [13]، حيث تم إدراج التدخل الألماني في دستور البلد الذي سمح ببعث الجنود الألمان للمشاركة في عمليات عسكرية خارج إطار حلف الشمال الأطلسي. وبعد أزمة كوسوفو تغير الجيش الألماني الذي أصبح يتماشى مع المستجدات حيث أصبحت ألمانيا قادرة على أن تأخذ مكانها في السياسة الأوربية للأمن والدفاع أين المهام تفرض بعث جنود إلى الخارج وإدراج مهام بترسبورغ ضمن أولوياتها، وأصبحت ألمانيا تهتم أكثر بالتدخل الأوربي من أجل الاندماج، توسيع الاتحاد الأوربي، مساندة هيئة الأمم المتحدة، تحفيز العلاقات الثنائية خاصة مع فرنسا .

نفس الشيء بالنسبة لكل من بلجيكا، لكسمبورغ وإسبانيا فقد لعبت هذه الدول دورا مهما في تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ثم السياسة الأوربية للأمن والدفاع،

أما الفئة الثانية وهي الدول الأطلسية فقد غيرت موقفها الرافض لتشكيل دفاع أوربي بعد الأزمات التي عرفتها أوربا في يوغسلافيا واعتراف بريطانيا أن أوربا قوية بحاجة لتحالف قوي واعتراف فرنسا أن وجود حلف الشمال الأطلسي ضروري للأمن الأوربي من أهم هذه الدول هولندا، إيطاليا، البرتغال التي طورت موقفها إزاء الدفاع الأوربي والتعاون في مجال الأمن[14]. واستطاعت تقبل المبادئ العامة المتعلقة بتقوية السياسة الأوربية للأمن والدفاع والتي جاءت بها فرنسا بريطانيا وألمانيا لكن دون إثارة شكوك حلف الشمال الأطلسي.

الفئة الثالثة وهي الدول الحيادية، وهي النمسا، فنلندا، السويد وايرلندا، مفهوم الحياد بالنسبة لها هو أن تكون هذه الدول مدمجة في الاتحاد الأوربي وتشارك في السياسة الأوربية للأمن والدفاع وكل أهدافها حتى العسكرية وتشارك في عمليات تسيير الأزمات حتى العسكرية ومع استعمال القوة إن تطلب الأمر ذلك لكن تستبعد المشاركة في حلف عسكري للتدخل في ظل مساعدة مشتركة كالتي جاءت في الباب الخامس من اتفاقية ماستريخت، لكن الدفاع المشترك أصبح مسألة حساسة في كل النقاشات الخاصة بسياستها وهذا لتطور السياسة الأوربية للدفاع وتطور العلاقات بين الاتحاد الأوربي وحلف الشمال الأطلسي وتطور المحيط الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ونتائج حروب يوغسلافيا السابقة، لذلك عرفت هذه الدول نوعا من المرونة وهذا ما أدى إلى اضمحلال خط التفريق بين الدول الحيادية وباقي دول الاتحاد من خلال ما تم ذكره نلاحظ أن كل دول الاتحاد الأوربي شاركت في الأعمال الأولى للسياسة الأوربية للأمن والدفاع منذ 1998، وترجمت مهام بترسبورغ بكثير من المرونة وهذا ما سمح للدول الأوربية المعنية أن تتقدم في هذا الملف وخاصة الدول المسماة بالدول الحيادية التي كانت تبدو معارضة في البداية لأي تطور سياسي في مجال الأمن والدفاع .

أهم مراحل بناء السياسة الأوربية للأمن والدفاع

تغيير مواقف دول الاتحاد أدى إلى الإعلان عن مشروع الدفاع المشترك وأصبح الهدفان الأساسيان له هما التعريف بأهداف القدرات Headline goals وإنشاء مؤسسات تقرير خاصة بالسياسة الأوربية للأمن والدفاع، حيث تم العمل لتحقيق هذين الهدفين خلال كل اللقاءات التي جمعت الدول 15، وأضفى كل لقاء لمسة جديدة على مسار التعاون الأوربي في مجال الدفاع سواء تعلق الأمر بقدرات الاتحاد أو بهياكله.

فالمرحلة الأولى جسدتها قمة كولون، المرحلة الثانية عبرت عنها قمة هلسنكي مع ما سمته بالأهداف العامة للقدرات، المرحلة الثالثة وهي مرحلة التحضير للجداول دفعتها قمة فيرا، أما المرحلة الرابعة والتي ميزتها تنصيب مؤسسات أوربية جديدة بعدما كانت مشاريع في اللقاءات السابقة فكانت نتائج لقمة نيس هذا ما سيتضح في النقاط التالية:

- **مرحلة التعريف المشترك للمهام الوسائل:**

وهي أهم مرحلة عرفها الاتحاد الأوربي في تطوير السياسة الأوربية للأمن والدفاع. فالتقييم المشترك للتهديدات والمخاطر التي يمكن أن تواجه الأمن الأوربي شيء أساسي لترجمة سياسة أمنية ودفاع مشترك، فكيف يمكن أن نتكلم عن أمن دون تحديد التهديد الحقيقي، ومحاولة التعريف المشترك للمهام التي يجب القيام بها للوقوف في وجه هذه التهديدات، باحثة عن طرق العمل للتدخل في حل الأزمات .

الآن تغيرت مصادر التهديد وظهرت أنواع جديدة من الأزمات، فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت أوربا تواجه عدة مخاطر يمكن أن تؤدي لأزمات عديدة وهي نشر أسلحة الدمار الشامل، باعتبار أن العديد من الدول تملكها وأخرى تريد الحصول عليها، الإرهاب الدولي، مخاطر المحيط البيئي، التطرف الإسلامي، الوضع الداخلي الجديد في مجموعة الدول المستقلة، الهجرة، وبالتالي أصبحت الأنواع الجديدة للأزمات داخلية أكثر منها خارجية.

أصبح الاتحاد الأوربي الآن يبحث عن الوسائل والقدرات التي يجب أن يضعها للوقوف في وجه هذه المخاطر والأزمات الجديدة، حيث عبر عن إرادته أن يضع تحت تصرف الوقاية من النزاعات الوسائل المختلفة التي يملكها، سواء تعلق الأمر بالدبلوماسية، الوقاية، التعاون من أجل التنمية، التسيير المدني والعسكري للأزمات والشراكة مع باقي الدول، من المساعدات الإنسانية إلى عمليات فرض السلام بالقوة المسلحة مرورا بعمليات المحافظة على السلام[15]. وكانت الدول الأوربية تسعى لتنصيب قوة أوربية مستقلة، قادرة على التحرك المستقل مستندا على قوات عسكرية والقدرة على استخدامها في مواجهة الأزمات الدولية [16]، وهذا ما جاء في المجلس الأوربي لكولون المنعقد بين 3 و4 جوان 1999، أين تم وضع التقرير الأول حول PESD وكانت نقطة تحول حاسمة تجاه تطوير الاتحاد الأوربي للسياسة الأوربية للأمن والدفاع. وقد تم التكلم في مجلس

كولون عن ضرورة استعمال الاتحاد الأوربي لوسائل الحلف في عمليات أوربية .

▪ مرحلة تحديد الهدف العام للقدرات

تم عقد قمة هلسنكي في العاصمة الفنلندية بين 10 و11 ديسمبر1999 حيث شهدت القرار الأكثر أهمية لحد الآن، قرار اتخذ بصفة مصلحية من قبل المجلس الأوربي لإعطاء معنى لفكرة الدفاع الأوربي وهذا بفضل اتفاق أخذ بالأغلبية من قبل الدول 15، فقد نص البيان الختامي للقمة على أن الاتحاد الأوربي سوف يشارك في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن مجلس أوربا سوف يعمل على تطوير قدراته الذاتية لاتخاذ القرار والتحرك حين لا يكون الحلف مستعدا لذلك وهذا بغرض القيام بعمل عسكري لمواجهة أزمات دولية، وجاء في البيان أيضا أن المجلس وبناء على الخطوط العريضة التي وضعتها قمة كولون والتقارير الرئاسية وبعد إنشاء وحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع UPPAR، ومنصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وإدماج مهام بترسبورغ، قرر الاتحاد بهلسنكي إنشاء أعضاء جديدة وهياكل سياسية وعسكرية داخل المجلس الأوربي وهذا للسماح للاتحاد بضمان التوجه الإستراتيجي الضروري للتخطيط وتسيير عمليات بترسبورغ، فقد تم التعبير عن الإرادة الأوربية لوضع قاعدة لتسيير الأزمات وكذلك تعريف الأهداف المشتركة ذات الطابع العسكري وهذا بإعطاء الاتحاد الأوربي قدرات مناسبة تسمح له بقيادة العمليات من جهة ولعب دور هام في إطار عمليات حلف الشمال الأطلسي من جهة أخرى، وسميت بالأهداف العامة للقدرات[17] أو Headline goals، القدرات التي تكلم عنها المجلس الأوربي بهلسنكي تتكون من قوات وطنية ثنائية ومتعددة الجنسيات والتي ستجمع من أجل عمليات تسيير الأزمات التي سيقودها الاتحاد الأوربي مع أو دون مساندة وسائل وقدرات حلف الشمال الأطلسي، وقد وضعت الدول الأوربية لنفسها هدفا عاما في هلسنكي وهو أن تكون قواتها قادرة من هنا لغاية سنة 2003 أن تنتشر بسرعة في ظرف ستين يوما على الأكثر[18]، وهذا من خلال مساندة كل القوات القادرة على تسيير مهام بترسبورغ خاصة العمليات التي تتطلب قدرات هائلة يمكن أن تصل إلى مستوى جسم مسلح أي 15 لواء، أي ما يقارب حوالي 50000 إلى 60000 جندي[19]، حيث يجب على هذه القوات أن تكون كافية ولها القدرات اللازمة للقيادة والسيطرة وأن تحصل على

المعلومات الكافية والمعدات وباقي وحدات الصراع حتى الجوية والبحرية إن دعت الحاجة لذلك والمحافظة على تواجد هذه القوات في المنطقة لمدة سنة على الأقل ..

للوصول للأهداف العامة المحددة في هلسنكي كان يجب تحديد الوسائل اللازمة لذلك، وقد أوكلت هذه المهمة للضباط المشكلين لنواة المختصين العسكريين تحت تصرف الأمين العام للمجلس، ويساند هؤلاء فوج مختص مكون من ضباط آتين من كل عواصم الدول الأوربية العضو وسمي هذا الفوج ب Headline task forces HTF، حيث كان يجتمع أعضاؤه بصفة دائمة وابتداء من شهر جويلية 2000 أصبحوا يعملون في أفواج قسمت حسب التخصص، وتعمل تحت مسؤولية الهيكل العسكري المستخلف .OMI وكانوا مساعدين في أعمالهم من قبل متخصصين من حلف الشمال الأطلسي كلما كان ذلك ضروريا وهذا بغرض تقديم تحليلاتهم الإضافية حول وضع جداول القوات، وكانوا يعملون تحت اسم HTF plus.

▪ مرحلة التقييم العسكري للحاجيات:

قمة المجلس الأوربي بسانتا ماريا بفيرا كانت بين 19- 20 جوان2000 ، وكانت فترة الرئاسة البرتغالية ولقد تناولت القمة عدة نقاط أهمها التسيير المدني للأزمات وقد اتخذ المجلس عدة إجراءات في هذا المجال حيث قام بتنصيب لجنة مكلفة بالجوانب المدنية لتسيير الأزمات وهذا للعمل بالتعاون مع المختصين الإداريين للدول الأعضاء لتزودها بآراء تقنية حول الجوانب الإدارية، القانونية، حول الشرطة، الإدارة المدنية وباقي المجالات المتعلقة بالجوانب المدنية لتسيير الأزمات، كما وضع المجلس ميكانيزم ربط مع هياكل اللجنة الأوربية، هدفها تحديد قاعدة معلوماتية حول قدرات الشرطة التي تمتلكها الدول الأعضاء وهذا للمحافظة على المعلومات واقتسامها، تحديد الأهداف الملموسة لأعمال غير عسكرية واقتراح مبادرات مرتبطة بالقدرات.

تم تبني عدة قرارات هامة في قمة فيرا، فمن جهة تم التطرق من جديد إلى مبدإ تنظيم لقاء إدراج القدرات في 20 نوفمبر2000[20] تحت الرئاسة الفرنسية، ومن جهة أخرى تم تبني إجراءات الاستشارة أو مشاركة دول أخرى في التسيير العسكري للأزمات، خلال هذه المرحلة، الاتحاد سيخبر الدول المعنية بتواصل الأعمال المتعلقة بهذا الملف مع إمكانية مشاركتها في تقوية القوات الأوربية بـ 60000 شخص مثلما جاء في الهدف العام لهلسنكي الأهداف العامة للقدرات أو Headline goals، والأمر

يتعلق هنا بالدول الست العضو في حلف الشمال الأطلسي وليست عضوا في الاتحاد الأوربي وهي هنغاريا، إيسلندا، النرويج، بولونيا، التشيك وتركيا، والدول المرشحة لدخول الاتحاد الأوربي وهي بلغاريا، قبرص، إستونيا، لتوانيا، لاتيفيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا.

كل هذا يعني أنه على رئاسة الاتحاد أن تستدعي خلال هذه المدة لقاءات ذات طابع 15+15 أي دول الاتحاد والدول الأخرى المرشحة للانضمام، وكذلك ذات طابع 15+6 أي إدماج الدول الأوربية العضو في حلف الشمال الأطلسي. وقد أعلنت كل دول الاتحاد مشاركتها في جدول القوى catalogue، أي استعدادها لتقديم تفاصيل مشاركتها العسكرية. أول جدول للقوى وضع في جويلية 2000 يصف القدرات اللازمة للوصول للهدف النهائي ثم عقدت دول الاتحاد الأوربي لقاء في 20 نوفمبر 2000 ببروكسل تم فيه عرض المساهمات العسكرية حسب ما تم الاتفاق عليه في كل من قمة هلسنكي وفيرا، وقررت الدول تكريس الجهود على المستوى المتوسط والبعيد لمواصلة تطوير القدرات العملياتية والإستراتيجية، ومواصلة تحقيق المشاريع الحالية أو المقترحة المتعلقة بتوحيد القوى[21].

لكن المشاركات لم تكن كبيرة بالمقارنة مع الإمكانيات الموجودة، وقد أبرز التقرير الأول حول لقاء التزام الدول بتقديم القدرات أن المشاركات الوطنية لا تسمح للاتحاد الأوربي أن يقوم بمهام بترسبوغ، وأن الاتحاد له عجز في القدرات الإستراتيجية والتكتيكية، ولذلك فأولويات السياسة الأوربية للأمن والدفاع في الشهور المقبلة كانت تتمثل في العمل من أجل تغطية العجز ووضع سياسة للتمارين العسكرية.

خلال المجلس الأوربي بفيرا تم تحديد المبادئ والإجراءات التي تسير الاستشارات بين حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوربي، المبدآن الأساسيان هما ضمان استشارة فعالة، تعاون وشفافية حول الإجابة العسكرية المقدمة في حالة أزمة وضمان تسيير فعال لهذه الأخيرة، حيث تقوم الاستشارات بين الاتحاد الأوربي والحلف على احترام استقلال القرار للمنظمتين، المحافظة على الاستشارة، التعاون، الشفافية، الاعتراف بالطبيعة المختلفة لكل من الاتحاد الأوربي وحلف الشمال الأطلسي، التساوي بين الاثنين وعدم التمييز بين الدول الأعضاء.

- **مرحلة تنصيب مؤسسات جديدة:**

تميزت هذه المرحلة بوضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوربية من ناحية

وتنصيب هياكل سياسية وعسكرية لصناعة القرار والتي كانت ناتجة عن قمة نيس المنعقدة خلال الأيام 7، 8 و9 من شهر ديسمبر 2000 وقد ركز هذا اللقاء على ضرورة تطوير السياسة الأوربية للأمن والدفاع المقررة في كولون وكان الهدف الأساسي لنيس وضع أسس القوة العسكرية الأوربية والمحافظة على السيطرة على مسار القرار[22]، ونجد في المادة الخامسة من الاتفاقية أن هدف سياسة الاتحاد الأوربي هو تقوية دورها في مجال التسيير الدولي للأزمات العسكرية والمدنية.

تم التوقيع على اتفاقية نيس في 26 فيفري 2001 لكن لم تصادق عليها في بداية الأمر إيرلندا بعد استفتاء وطني، وبالتالي لم تدخل حيز التطبيق في تلك الفترة .

أنشأت قمة نيس ثلاثة هياكل دائمة، طابعها الاستخلافي قد تمت الموافقة عليه من مجلس الاتحاد الأوربي في 14 فيفري 2000 دون الوصول لاتفاق رسمي مع الحلف حول استعمال الاتحاد الأوربي لوسائله. هذه الهياكل هي اللجنة السياسية والأمنية الدائمة COPS اللجنة العسكرية CM، أركان الجيش EMUE.

نستطيع القول إنه في نيس نجحت دول الاتحاد الأوربي في إنشاء هياكل تسمح لها باتخاذ القرار والتحرك بصفة مستقلة وتم إنشاء قوة رد سريعة مكونة من 100000رجل منها 60000 في البر مع كل اللوجستيك والمعدات الأساسية لمهام المحافظة وإحلال السلام[23].

أما في مجال التسيير المدني للأزمات، فقد وضعت قمة نيس مفهومين مرتبطين بعمل قوات الشرطة وهما الخطة التي تسمح بالوصول للأهداف المسطرة والمحافظة عليها بواسطة المساعدات التطوعية. كما تم في هذه الفترة تحويل اتحاد أوربا الغربية واختفائها كمنظمة عملياتية تطورت في القرن الأخير.

بالنسبة للعلاقات مع حلف الشمال الأطلسي، كشفت قمة نيس عن عمق الخلافات الأوربية الأمريكية حول ووضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوربية، فالولايات المتحدة الأمريكية التي طالما نادت بدور أوربي أكبر في تحمل أعباء الإنفاق العسكري، عادت لتعلن معارضتها الشديدة لامتلاك الاتحاد الأوربي لقوة عسكرية مستقلة تعمل بعيدا عن قيادة حلف الشمال الأطلسي، فمن ناحية عبرت فرنسا عن الرغبة الأوربية في بلورة هوية دفاعية مستقلة وإنشاء آلية مستقلة لاتخاذ القرارات الدفاعية والأمنية مع بقاء الحلف أساس الدفاع المشترك بحيث تكون القوة الأوربية مكملة ومعززة للحلف، تنفذ مهام حفظ

السلام والإغاثة وغيرها من الأعمال عندما لا ترغب واشنطن في التدخل، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عملت على تقييد عملية إنشاء هذه القوة وتطورها عبر التمسك بإخضاع تخطيط ومراقبة العمليات التي تقوم بها هذه القوة للحلف في الأخير [24]. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تعارض الدفاع الأوربي المشترك، بالعكس تريد أن ترفع الدول الأوربية ميزانيات دفاعها وتتحمل جزءا من مسؤولياتها في القارة، لكن كل هذا يجب أن يتم تحت وصاية الحلف.

انتهت قمة نيس بصيغة توافقية بين الرغبتين الأوربية والأمريكية حيث جرى حذف للفقرة التي اعترضت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد الأوربي في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع الحلف، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوربية، والتخلي هذا جاء تحت ضغوط أمريكية برفض السماح للقوة الأوربية باستخدام العتاد الأطلسي ما لم يشرف الحلف على عملية التخطيط وهذا بالإضافة إلى اعتراض تركيا على استخدام الاتحاد للعتاد الأطلسي ما لم يتم إشراك أنقرة في قرارات الحلف [25].

لهذا وبعد التمهيدات التي وضعتها قمة كولون حول علاقات الاتحاد الأوربي مع حلف الشمال الأطلسي والإجراءات التي وضعتها قمة فييرا، قمة نيس جاءت بالجديد وهو جعل إجراءات الاستشارة مع الحلف رسمية، حيث حدد تقرير الرئاسة الفرنسية المصادق عليه من رؤساء الدول والحكومات الاتفاقات خارج مرحلة الأزمات وخلال هذه الأخيرة، فخارج مجال الأزمات تم وضع اقتراحين للاستشارة، الأول هو وضع ميكانيزم لقاء دوري بين اللجنة السياسية والأمنية ومجلس حلف الشمال الأطلسي على مستوى السفراء وعلى المستوى الوزاري، أما الثاني فهو ميكانيزم الاجتماعات بين كل من اللجان العسكرية لحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوربي للحصول على مزايا الحلف حول مسائل خاصة، كما يمكن تنظيم اجتماعات خاصة بين مختلف الأفواج، حيث تأخذ هذه الأخيرة شكل أفواج ad Hoc بين الحلف والاتحاد الأوربي، أو لجان خبراء، كما يمكن تكملة هذه الاجتماعات بدعوة ممثلي الحلف حسب إجراءات اتفاقية الاتحاد الأوربي وعلى أساس التبادل.

أما في مرحلة الأزمة فاللقاءات والاجتماعات بين حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوربي يجب أن تكون مكثفة وإذا أراد الاتحاد الأوربي أن يقوم بدراسة معمقة

للاختيارات، يطلب استعمال وسائل وقدرات الحلف ليستطيع التدخل، وتحضر لقاءات بين اللجنة السياسية والأمنية ومجلس الحلف، وإذا كان لا يمكن تفادي الأزمة وقرر الاتحاد الأوربي التدخل هنا، إما يطلب الاتحاد وسائل وقدرات الحلف، إما يتدخل بوسائله الخاصة.

كما منح الاتحاد الأوربي الفرصة للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي أن تشارك في عمليات الاتحاد الأوربي، وتتم هذه المشاركة من قبل لجنة المشاركين التي تم تحديدها رسميا في قمة هلسنكي، وهي لجنة مفتوحة لأعضاء الحلف غير العضو في الاتحاد الأوربي التي تريد المشاركة في عملية الاتحاد الأوربي باستعمال وسائل الحلف وإذا لم تستعمل وسائله يمكن أن يتم استدعاء هذه الدول وفق قرار من المجلس، وقد تم التأكيد على هذه المبادئ في القمة الأوربية لفييرا، التي أعلنت على أن كلا من الدول الأعضاء في الحلف وليست منضمة للاتحاد الأوربي والدول المرشحة للانضمام لهذا الأخير والتي أكدت على مشاركتها بنشر القوات العسكرية لها نفس حقوق وواجبات الدول المشكلة للاتحاد الأوربي .

الهيكل العام للسياسة الخارجية للأمن والدفاع

بمجرد الإعلان عن التعاون السياسي من قبل الدول 15 مند نهاية 1998 أصبح الهدفان الأساسيان لمشروع الدفاع الأوربي هما التعريف بأهداف القدرات headline goal وإنشاء مؤسسات مع ميكانزمات تقرير خاصة بالسياسة الأوربية للأمن والدفاع لهذا قررت دول الاتحاد أن تزود الاتحاد الأوربي بهياكل عسكرية جديدة تستجيب لحاجيات السياسة الأوربية للأمن والدفاع لإمكانية جعل الاتحاد الأوربي عملياتيا نهاية عام 2001، ولتحقيق هذا يجب توفر قوات عسكرية مستقلة وهذا ما تم التعبير عنه في قمة هلسنكي والقدرة على اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة فكان من الضروري خلق مؤسسات لا يملكها الاتحاد الأوربي وهذا ما جاء في قمة نيس. ويمكن تلخيص الهياكل الجديدة في النقاط التالية:

- **تحديث الهياكل الموجودة:**

حيث قامت دول الاتحاد الأوربي بتكليف الهياكل الموجودة وهي المجلس الأوربي، رئاسة الاتحاد الأوربي، مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية والمفوضية الأوربية بمسائل لها انعكاسات على مجال الدفاع.

- **خلق مهام ووحدات جديدة وهي:**

- **الممثل الأعلى للسياسة الأوربية للأمن والدفاع:** إن وظيفة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة سجلت لأول مرة

ضمن نص اتفاقية أمستردام 1997، بعد اللقاء الحكومي للمجلس الأوربي لأمستردام في جوان 1997، أين تم وضع قرار إدماج مهمة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتفاقيات، حيث تنص الاتفاقية في الفقرة الثالثة من المادة 18 على أن" الرئاسة تساعد من قبل الأمين العام للمجلس الذي يقوم في نفس الوقت بمهام الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة"[26]

وبالتوازي مع لقب السيد PESC يسمى كذلك السيد PESD وطبعا تجربته السابقة في حلف الشمال الأطلسي ساعدته في مهامه التي تسلمها في 18 أكتوبر 1999، وقد صرح سولانا أنه قد حان الوقت لتصبح أوربا قوة عالمية أكثر نشاطا وتأثيرا .

كما سهل سولانا العلاقات بين كل من الاتحاد الأوربي، اتحاد أوربا الغربية وحلف الشمال الأطلسي، وأصبح يلعب دور المنسق، الناطق الرسمي والمحامي لمشروع السياسة الأوربية للأمن والدفاع بعد تقرير الرئاسة الفرنسية في ديسمبر 2000 الذي أدرج مهامه في ميكانزمات PESD عند إدارة الاتحاد الأوربي للأزمات، ففي هذه الحالة، يقوم بتكوين السياسات، يقدم آراءه للجنة السياسية والأمنية COPS، يقدم الإدارة العملياتية لمركز الساتليت، ويضمن أن يساند هذا الأخير قدر الإمكان قرارات المجلس ويقدم قراراته للجنة السياسية والأمنية، يقوم إذا الأمين العام/الممثل الأعلى بالربط بين الأعمال، ويسهر على أن يقوم كل هيكل من هياكل المجلس بمساهمته في معالجة الأزمة، وهذا بالحفاظ على لقاء ضيق مع كل من المفوضية والرئاسة طيلة مسار حل الأزمة، وهنا يمكن أن يترأس اللجنة السياسية والأمنية COPS، ثم يقدم لها مشروعا لتسيير الأزمة، وعند محاولة تكوين مفهوم لتسييرها، يقوم الأمين العام الممثل الأعلى باستشارة شركاء الاتحاد استنادا للآراء المقدمة من رئيس اللجنة العسكرية عند التخطيط لعملية عسكرية، وستكون هذه الاستشارات إطارا لتبادل الآراء والنقاشات حول إمكانية إشراك شركاء الاتحاد الأوربي في تسيير الأزمة.

عند أخذ قرار التحرك، سيكون الأمين العام الممثل الأعلى مكلفا في الظروف المحددة والمعرفة من المجلس بتطبيق المظاهر السياسية، البوليسية والعسكرية للعمل المشترك المخصص لحل الأزمة، كذلك تطبيق الإجراءات المتعلقة بالسيطرة السياسية والإدارية الإستراتيجية الممارسة من قبل COPS في إطار عملية تسيير أزمة، كما يقوم الأمين العام الممثل الأعلى بالتحرك مع هذه اللجنة طيلة

التطبيق العام لهذه الإجراءات والربط بين المظاهر المدنية والعسكرية، ويأخذ إجراءات المتابعة الأساسية حسب ما كان محددا في العمل المشترك مع حصر عمل الاتحاد على ضوء المعلومات المتوفرة خاصة المعطيات السرية التي تقدمها الدول الأعضاء والأعضاء المعنية الأخرى، آخذا بعين الاعتبار أعمال الفرقة المكلفة بربط التدخل في تسيير الأزمة، كما يقوم بوضع، متابعة، تواصل وتطبيق عمل الاتحاد الأوربي وعند انتهاء الأزمة يعمل على المساهمة في الاستقرار والبناء بعد النزاع.

إضافة إلى دوره كممثل أعلى للسياسة الخارجية له منصب الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوربي له الأدوار التقليدية المتعلقة بالأمانة.

- الوحدة السياسية UP: وهي استحداث لوحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع UPPAR التي أنشأت حسب التصريح السادس الملحق باتفاقية أمستردام في 1997، تابعة للأمانة العامة لمجلس الاتحاد وتحت مسؤولية الأمين العام/ الممثل الأعلى[27]، تتكون من مستخدمين يأتون من الأمانة العامة، الدول الأعضاء، المفوضية واتحاد أوربا الغربية. حيث يمكن لكل دولة عضو أو المفوضية أن تقدم اقتراحات متعلقة بالأعمال التي يجب أن تقوم بها الوحدة السياسية ومساندة هذه الأخيرة في مسار التخطيط للسياسة وهذا بتزويدها قدر الإمكان بالمعلومات اللازمة بما فيها المعلومات السرية .

تقوم وحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع بمراقبة وتحليل التطورات في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، تقييم مصالح الاتحاد وتحديد المجالات التي يمكن أن ترتبط بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التحذير السريع والتقييم في الوقت المناسب في حالة أحداث أو حالات تشك في أن تكون لها انعكاسات معتبرة خاصة عندما يتعلق الأمر بأحداث يمكن أن تؤدي لأزمة سياسية، بطلب من المجلس أو الرئاسة أو بمبادرتها تقوم الوحدة بتقديم اقتراحات متعلقة بالسياسة المتبعة، مدعمة بحجج وهذا تحت مسؤولية الرئاسة وهذا مشاركة منها في تعريف السياسة داخل المجلس.

وقد بدأت وحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع في العمل نهاية 1999 مع المصادقة على اتفاقية أمستردام، تطورات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسياسة الأوربية للأمن والدفاع، وصول خافيير سولانا لمنصب الأمين العام/الممثل الأعلى، والتطورات التي شهدها المحيط الدولي في 1999- 2000 كالحرب في كوسوفو.

في المرحلة الأولى كانت الوحدة مكلفة بمساندة الممثل الأعلى في الأعمال والنشاطات، التخطيط للسياسة، التحضير للتوجهات السياسية للاتحاد الأوربي استنادا لوثائق عمل، كما كانت تهتم بالتحذير السريع، هذه المهمة التي بدأت توكل شيئا فشيئا لمركز الأوضاع centre de situation الذي فصل عن الوحدة السياسية UP.

أحد أهداف الوحدة السياسية وضع مقاربة ونظرة أوربية للسياسة المتبعة عن بعد من قبل الدولة والمفوضية كما أنها تسجل في كل مرة التحول المؤسساتي في الاتحاد الأوربي لتطوير السياسة الأوربية والأمنية المشتركة وتنصيب سياسة أوربية للأمن والدفاع، لذلك يجب أن تتميز الوحدة السياسية بالمرونة وأن تتماشى مع الأوضاع التي تتطور بسرعة، كما أنها تقدم اقتراحات ذات مستوى عاليا للممثل الأعلى، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة واللجنة السياسية والأمنية، أعمالها تأتي عن طريق متابعة الملفات مع إبقاء علاقات مع الدول الأعضاء لتبادل المعلومات وأخذ تحاليل هذه الدول لتكون اقتراحات الوحدة السياسية مقبولة من الدول وخاصة من قبل اللجنة السياسية والأمنية.

كما أن الوحدة السياسية تزود كلا من اللجنة السياسية السابقة واللجنة السياسية والأمنية بالتحاليل والآراء وتحضر لهم وثائق استراتيجية أو نظرة سياسية، كما أنها تأتي بمشاركات فيما يخص القدرات المدنية والعسكرية لتسيير الأزمات، الشرطة، إرساء دولة القانون وسياسة التمارين والوقاية من الأزمات.

- مركز الأوضاع Centre de situation:

ظهر هذا الهيكل مع تطورات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوربية للأمن والدفاع منذ 1999- 2000 وقد ساعدت عدة عناصر على تنصيبه كإدراج تصنيف الملفات الدبلوماسية والعسكرية، الحد من وصول الشعب إليها، إدخال مستخدمين أكفاء. يقوم مركز الأوضاع Sit-cent في تطوير مقاربة أوربية لمسائل الأمن والدفاع مع إبقاء بعض المسافة مع الدول الأعضاء، رغم أنها تزوده بالمعلومات، كان ينظم في السابق لوحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع، الآن أصبح مستقلا عن الوحدة السياسية، يسيره مستشار خاص، يتكون من فريق ضيق من الدبلوماسيين والخبراء العسكريين مكلف بالتحذير السريع ومتابعة تطورات السياسة الخارجية والأوضاع الدولية، يقيم المعلومات التي يتحصل عليها ويمررها للهياكل الفعالة، ويستند في أعماله على العديد من

مصادر المعلومات: وسائل الإعلام، مصادر شعبية وحكومية، ومراكز الاستعلامات الوطنية والحكومية، كما أن له علاقات مع منظمات أخرى مثل حلف الشمال الأطلسي، هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي ومع المنظمات غير الحكومية.

في حالة أزمة يضاعف من الحصول على المعلومات، يدرسها ويقدم تقرير الأوضاع للأمين العام/ الممثل الأعلى والهياكل الفعالة في مجال تسيير الأزمات خاصة اللجنة السياسية والأمنية واللجنة العسكرية، ويواصل في تقديم تقاريره وتحاليله طيلة الأزمة.

تحصل مركز الأوضاع على المعدات من قبل مركز ساتليت منظمة أوربا الغربية المدمج الآن في الاتحاد الأوربي، وعند وضع خاص يدعم بخلايا أزمة.

- مركز الاتحاد الأوربي للأقمار الصناعية ومعهد الدراسات الأمنية:

وكالتين جديدتين للاتحاد الأوربي، بالنسبة لمركز الاتحاد الأوربي للأقمار الصناعية CSUE أو Sat cent ورثه الاتحاد الأوربي من مركز الأقمار الصناعية لاتحاد أوربا الغربية[28]، تم إنشاؤه بعمل مشترك في مجلس جويلية 2001، مركزه Torrejon de ardoz بإسبانيا، مدير المركز يعينه مجلس الإدارة الذي يرأسه الأمين العام /الممثل الأعلى، وتقوم اللجنة السياسية والأمنية بالمراقبة السياسية لنشاطات المركز، كما أنها تقدم توجيهات للأمين العام/ الممثل الأعلى حول أولويات مركز الساتليت، المهام الموكلة لهذا الأخير هي النشاطات والاستعلامات في المجالات العسكرية، المدنية والفضائية، ويعتبر إدماج هذا المركز ضروريا في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوربية للأمن والدفاع وهذا بهدف تقوية التحذير السريع حسب أوامر الأمين العام /الممثل الأعلى ومتابعة الأزمات، كما يساند المركز في مسار أخذ القرار في إطار السياسة الخارجية الأمنية المشتركة وخاصة السياسة الأوربية للأمن والدفاع وهذا بتقديم العتاد الناتج من تحليل الصور الفضائية والمعلومات الجانبية، وكذلك الصور الجوية، حيث يستغل الصور لصالح مركز الأوضاع أو أركان جيش الاتحاد الأوربي. ولهذا على هذا الأخير وخاصة فرقة الاستعلامات توجيه أبحاث المركز وهذا بتوضيح الاحتياجات.

في حالة تصاعد الأزمة يضمن الأمين العام /الممثل الأعلى الإدارة العملياتية للمركز ويضعه في اتصال مباشر مع أركان جيش العمليات الوكالة الثانية وهي معهد الدراسات الأمنية للاتحاد الأوربي IESUE،

فهو كذلك موروث من اتحاد أوربا الغربية، في 16 جويلية 2001، تبنى مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوربي عمل مشترك لإنشاء هذا المعهد الذي يساهم في تطور السياسة الخارجية الأمنية المشتركة وخاصة السياسة الأوربية للأمن والدفاع وهذا عن طريق تقديم ملفات أبحاث، تنظيم لقاءات، تدعيم الحوار الأطلسي، التعاون مع باقي معاهد البحوث وأفواج العمل داخل وخارج الاتحاد الأوربي نشر الأعمال التي يقوم بها.

- **تنصيب مؤسسات جديدة:**

تم الاعتراف بثلاثة هياكل دائمة وهي اللجنة السياسية والأمنية الدائمة، اللجنة العسكرية وأركان جيش، وكان هذا قفزة نوعية في مسار السياسة الأوربية للأمن والدفاع، وجديدا مؤسساتيا يرتبط بوضع السياسة الأوربية للأمن والدفاع لأن الأمر يتعلق بمؤسسات جد حساسة.

-اللجنة السياسية والأمنية الدائمة COPS:

أول هيكل جديد مقره ببروكسل، لجنة مكونة من ممثلين دائمين وهم سفراء الدول 15 يعملون تحت سيطرة مجلس رؤساء الدول والحكومات[29]، حيث تدرس هذه اللجنة كل مظاهر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوربية للأمن والدفاع فاللجنة السياسية التي كانت موجودة في هياكل الاتحاد COPO كانت تجتمع مرة واحدة في الشهر وهذا غير كاف لدراسة كل الملفات والقيام بالتحذير السريع، لذلك عوضت المادة 25[30] من اتفاقية الاتحاد الأوربي المتعلقة باللجنة السياسية بالنص التالي:

الفقرة الأولى: تنصيب لجنة سياسية وأمنية تتابع الوضع الدولي في مجالات خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتشارك في تعريف السياسات بإعطاء آراء للمجلس بطلب من هذا الأخير أو بمبادرتها الشخصية، تراقب تطبيق السياسات المناسبة دون المساس بمهام الرئاسة والمفوضية.

الفقرة الثانية: تمارس اللجنة السياسية والأمنية تحت مسؤولية المجلس الرقابة سياسية والإدارة الإستراتيجية لعمليات تسيير الأزمات.

الفقرة الثالثة: يمكن أن يسمح المجلس للجنة السياسية والأمنية لغرض عملية تسيير الأزمات ومواصلتها أخذ القرارات المناسبة المتعلقة بالسيطرة السياسية والإدارة الإستراتيجية للعملية.

وقد تم إنشاء اللجنة السياسية والأمنية الدائمة بعد قرار المجلس في 22 جانفي 2001[31] وتم تحديد دور وإجراءات عمل ومهام اللجنة السياسية والأمنية في ملحق هدا القرار الذي أعاد ما جاء في الملحق الثالث من تقرير

الرئاسة حول السياسة الأوربية للأمن والدفاع المصادق عليه في قمة نيس.

حيث تقوم اللجنة السياسية والأمنية بالمراقبة السياسية والإدارة الإستراتيجية بالعمل تحت سلطة مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية[32].

- اللجنة العسكرية للاتحاد الأوربي CM:

إن القرار المتعلق بإنشاء وتنصيب اللجنة العسكرية للاتحاد الأوربي أخذ في نفس الوقت مع ذلك المتعلق باللجنة السياسية والأمنية، فقد كان مطلوب خبير عسكري لوضع السياسة الخارجية للأمن والدفاع ومراقبة عمليات تسيير الأزمة تحت لواء الاتحاد الأوربي، مثلما هو الحال بالنسبة للجنة السياسية والأمنية المستخلفة، تم إنشاء هيكل عسكري مستخلف OMI في 14 فيفري 2000 بقرار من المجلس وعقد اجتماع حقيقي في 11 ماي 2000، وأصبح الهيكل العسكري دائما بقرار المجلس في 22 جانفي 2001 ويسمى باللجنة العسكرية للاتحاد الأوربي، تابعة لمجلس الاتحاد الأوربي وتضم رؤساء أركان الجيوش CEMA للدول 15 يجتمعون أربعة مرات في السنة، وكلما كان ذلك ضروريا، في حالة الأزمة ينوب عنهم الممثلون العسكريون[33] REPMIL، أول اجتماع رسمي للجنة العسكرية يجمع الممثلين العسكريين كان في 23 ماي 2001 .

إن اللجنة العسكرية للاتحاد الأوربي الهيكل العسكري الأساسي، مصدر الإشارة والتعاون العسكري بين الدول الأعضاء، في مجال الوقاية من النزاع وتسيير الأزمات، يضمن الإدارة العسكرية لكل النشاطات العسكرية في إطار الاتحاد الأوربي، مكلف بتقديم توصيات وآراء عسكرية للجنة السياسية والأمنية سواء خارج إطار الأزمة أو خلالها حول كل المسائل العسكرية سواء بطلب من هده الأخيرة أو بمبادرتها الشخصية[34].

في حالات تسيير الأزمات، وبعد المشاركة في وضع القرار ووضع التوجيهات الإستراتيجية، تراقب اللجنة العسكرية للاتحاد الأوربي وتتابع التنفيذ الحسن للعمليات العسكرية، تقييم الوسائل والقدرات العسكرية الموجودة بما فيها استعمال الوسائل المدنية، ويشارك رئيس اللجنة العسكرية في اللجنة السياسية والأمنية، ويقيم بعد ذلك في مرحلة ثالثة الاختيارات العسكرية الإستراتيجية المقدمة من قبل أركان الجيش وتقدمها للجنة السياسية والأمنية، مرافقة بتقييمها ورأيها العسكري، وفي وقت أخذ القرار الرسمي

بالتحرك في مرحلة رابعة، يحضر رئيس اللجنة العسكرية لعمل المجلس كناطق رسمي للجنة العسكرية.

بطلب من اللجنة السياسية والأمنية، تكلف اللجنة العسكرية قائد العمليات بالربط مع أركان جيش الاتحاد الأوربي تسيير مسار القوى خلال كل العملية العسكرية للاتحاد الأوربي، ويكون رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوربي المركز الأساسي للقاء مع قائد العملية، وتساند اللجنة العسكرية من قبل أركان جيش الاتحاد الأوربي، يراقب التنفيذ الحسن للعمليات العسكرية المنفذة تحت مسؤولية قائد العمليات وهذا عن طريق تقديم تقارير دورية للجنة السياسية والأمنية متعلقة بتطبيق العمليات على المستوى العسكري، إعطاء معلومات وتحاليل للجنة السياسة والأمنية بالتعاون مع قائد العمليات، تحضير اختيارات استراتيجية أخرى على ضوء تطور الوضع على المستوى السياسي والعملياتي وحسب توجيهات اللجنة السياسية والأمنية، إعطاء نصائح للجنة السياسية والأمنية حول ما تجنيه هذه الأخيرة إذا واصلت العملية، غيرها أو أنهاها، كما تطلب اللجنة العسكرية من قائد العملية أن يقدم تقريرا حول سير العملية.

-أركان جيش الاتحاد الأوربي EMUE:

مثل الهيكلين السابقين، تم تقرير إنشاء أركان جيش الاتحاد الأوربي في نفس الوقت. حيث تم تعيين أركان جيش الاتحاد الأوربي وفق قرار المجلس في 22 جانفي 2001[35].

فالمجلس الأوربي كان قد قرر بهلسنكي انه من الضروري أن تتوفر قدرة فعالة لأركان الجيش، نواة أركان جيش الاتحاد الأوربي في المستقبل، وكانت مهمة الخبراء الستة الأوائل الذين تم تعيينهم في 1 أفريل 2000 هي التعريف بالمهام، التنظيم ووسائل أركان جيش الاتحاد الأوربي، وكذلك مساعدة أفواج العمل المكلفة بالتفصيل في الهدف العام.

أول اجتماع رسمي لأركان جيش الاتحاد الأوربي كان في 23 ماي 2001، وقد تم تنصيبه رسميا في 11 جوان 2001 قبل أن يصبح عملياتيا في 2002، يتكون من خمسة فرق مسيرة من جنرال لواء وهي:

1- خطط- المفاهيم، 2- استعلامات، 3- عمليات- تمارين، 4- لوجستيك- موارد، 5- أنظمة الإعلام والاتصال[36]. أي من حوالي 135 مليون عسكري من دول الاتحاد، وقد وضع أركان جيش الاتحاد الأوربي كل قدراته العسكرية في خدمة السياسة الأوربية للأمن والدفاع وخاصة في

تسيير العمليات العسكرية المسيرة من الاتحاد الأوربي، وتتمثل مسؤولياته في تنفيذ المهام التي أوكلت له من اللجنة العسكرية للاتحاد الأوربي، ثم تقديم التقييم العسكري الذي تحتاجه مختلف هياكل الاتحاد، ثم عليه ضمان التحذير السريع، تقييم الأوضاع والتخطيط الإستراتيجي لمهام بترسبورغ، بما فيها التعريف بالقوات الأوربية الوطنية والدولية، كما أنه مكلف بالتفطن لظهور الأزمات وتقديم تقييم للأوضاع بالتعاون مع مركز الأوضاع في حالة أزمة.

عند حدوث أزمة يتلقى أركان الجيش مجموعة من الخيارات العسكرية الإستراتيجية من قبل اللجنة العسكرية للاتحاد الأوربي، حيث يقوم بترتيبها وتحضيرها عن طريق التعريف بالخيارات الأولية العامة، الدعوة من أجل التخطيط للموارد الخارجية باستعمال: إما الوسائل المضمونة لحلف الشمال الأطلسي أو القدرات الوطنية للتخطيط أو أركان الجيوش العامة الدولية، كما يقوم أركان الجيش بتقييم لنتائج العمل والقيام بساعات إضافية من أجل تقديم تقييم شامل يتناسب مع المؤشرات الأولية والتوصيات، إلى اللجنة العسكرية التي تقدمها بدورها للجنة السياسية والأمنية على شكل آراء عسكرية.

هذا باختصار الجانب المؤسساتي للسياسة الأوربية للأمن والدفاع، فما يميز الاتحاد الأوربي أنه اتحاد يستمر ويتقدم خطوة بخطوة، من المجموعة الأوربية للفحم والفولاذ إلى العقد الأحادي ثم الاتحاد الأوربي ومحاولة الانتقال من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى السياسة الأوربية للأمن والدفاع والعمل على الاستمرارية والنجاح في مجال الدفاع، ورغم أن الاتحاد الأوربي لا يزال لحد الآن غير قادر على القيام بعمليات كتلك التي يقوم بها حلف الشمال الأطلسي وأن أغلب تدخلاته مدنية إلا أنه استطاع أن يكون لنفسه مؤسسات في مجال الأمن والدفاع لم تكن موجودة من قبل والتي كان من المستحيل تنصيبها في ظل معارضة بعض الدول الأوربية وتشدد الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أي استقلالية أوربية في مجال الدفاع، فإن ما قام به الاتحاد الأوربي يشكل قفزة نوعية، ورغم أنه لا يزال بعيدا عن تشكيل قوة عسكرية بالإمكانيات المتوفرة لدي الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن البناء الأوربي لا يزال مستمرا.

الهوامش:

(1) هاني خلاف، أحمد نافع، نحن وأوربا، شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1997، ص.19.

(2)Sirus et Philippe Grasset, "La defense européenne, rapports transatlantiques", défense nationale, n°08,Aout 2000,p.20.

(3) Déclaration du sommet de l'OTAN à Copenhague 7 juin 1991, revue de l'OTAN, n°03,1991,p.31.

(4) André Dumoulin, "l'européanisation de l'Alliance : partenariat équilibré ou trompe-l'œil ?", La défense en Europe, les adaptations de l'après-guerre froide, la documentations française, Paris 1998, p.258.

(5) Jacques Balmont," Une initiative pour l'Europe de la défense" , défense nationale n°7,juillet 2002,p.21.

(6) Daniel Vernet, "Vers l'Europe de la défense", Commentaire, N°92, Hiver 2000-2001, p.781.

(7) Jean-Michel Dumond et Philippe Setton, La politique étrangère et de la sécurité commune, La documentation française, Paris, 1999, pp.119, 117.

(8)Jean-pierre Maury, " UEO, quel rôle pour demain? ", La Défense en Europe, les adaptations de l'après guerre froide, Op.cit p.243.

(9)Pierre Baudin, ,"Les Aspects institutionnels de l'Europe de la défense " défense nationale, n°12 Décembre 2000.,p.42.

Voir aussi, Philippe Moreau Defarges, "God Save Britain", Défense nationale n°3, mars 2003, pp.40.41.

(10) Pierre Razoux, "nos voisins britaniques ont-ils une stratégie ?," Défense nationale n°8/9, Aout septembre 2003, p.145.

(11) عماد جاد، الاتحاد الأوربي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2001، ص.211

(12) Bernard de Bressy, " Defense ou intervention, Le paradoxe", Defense nationale n°4, Avril 200, p.06.

(13) Françoise Maufrass-Sirjacques, "Allemagne, entre restructuration interne et normalisation internationale", La défense en Europe, les adaptations de l'après-guerre froide, Op.Cit.,p.19.

(14) Philip Everts, "Pays-Bas, l'innocence perdue", La défense en Europe, les adaptations de l'après-guerre froide, Op. Cit., p.177.

(15)Alain Faupin, "Europe de la Defense et lien transatlantique, convergences et divergences",

conférence du général prononcé le 13 juin 2001 à l'occasion de l'assemblée générale du comité d'études de défense nationale, Défense nationale, n°10, Octobre 2001. p.134.

(16)Daniel Vernet," vers l'Europe de la défense", Op. Cit., p.782.

(17)Alain Richard, "l'Europe de la défense", Défense nationale, N°01, Janvier 2001,p.10.

(18)Jacques Balmont," Une initiative pour l'Europe de la défense", défense nationale n°7, juillet 2002,p.23-24.

(19)عماد جاد، الاتحاد الأوربي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص.213.

(20) Colonel Philippe Guidi , Etat-major des armée," la PESC de Maastricht à Laeken, l'ue devient opérationnelle", Op. Cit., n°2 février 2002, p.151.

(21)"Déclaration d'engagement de capacité militaires des Ministres de la défense des Quinze, à Bruxelles, le20 novembre 2000, http://www.défense. gov.fr /actualités/brèves/informations.

(22)عماد جاد، الاتحاد الأوربي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص.214.

(23) Daniel Vernet, "Vers l'Europe de la défense", Op. Cit., p.779

(24) عبد المجيد إبراهيم، " القوة الأوربية تحمي تعدد الأقطاب"، الخليج، 28- 12- 2000.

(25) نور الدين الفريضي، "الأطلسي يطلب التخطيط للقوات الأوربية"، الحياة، 13 ديسمبر 2000.

(26) Patrice Buffotot, "la conférence intergouvernementale et la reforme de la PESC, beaucoup bruit pour rien", La Défense en Europe, les adaptations de l'après guerre froide, Op.cit p.241.

(27) Patrice Buffotot, "la conférence intergouvernementale et la reforme de la PESC, beaucoup bruit pour rien", La Défense en Europe, les adaptations de l'après guerre froide, Op.cit p.241.

(28) تريزا هيتشر، توماس فالاسيك، "البعد الأمني للجهود الجماعية الأوربية في الفضاء"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، مرجع سابق ص.855.

(29) Colonel Philippe Guidi, Etat-major des armées," la PESC de mastricht à Laeken, l'ue devient opérationnelle", Op.Cit., 2002, p. 150

(30)" Europe de la défense, Les défis de l'après Nice", Ramses, p.252.

(31)Decision 2001/78/PESC, 22-01-2001 portant la création du comite politique et de securité , j. o. L27 du 30-01-2001, p.01.

(32) Cops http://www.ladocfrancaise.gouv.fr/dossier_actualite/europe_defense/glossaire/glossaire.shtml.

(33) Colonel Philippe Guidi , Etat-Major des armée ," la PESC de Mastricht à Laeken, l'ue devient opérationnelle," Op.Cit, n°2 février 2002,p.150.

(**34**)"les organes politiques et militaires permanents de l'ue", http://www. défense. gouv.fr/europe/enjeux-pecsd-htm.

(35) Décision du conseil N 2001/80/ PESC, 22 Janvier 2001 instituant l'Etat –major de l'union européenne, JO L27 du 30/01/2001,p.07.

(36) Lavoizard Jean-Michel, "L'information de sécurité, un élément-clé de la construction européenne", défense nationale n°3, mars 2003, p.109.

تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي
التحديات والآليات

أ/ فاطمة بودرهم

لم يعد الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا نوعا أو نمطا من أنماط الترف الفكري والثقافي، تمارسه نخب معينة أو جماعات مميزة، بقدر ما أصبح ضرورة إنسانية وحاجة اجتماعية وغاية اقتصادية تهتم بها وتسعى لتحقيقها وتلبيتها كل المجتمعات والأمم، بغض النظر عن مستويات تقدمها الاقتصادي وتغيرها الاجتماعي وتنوع أنساقها الثقافية وتطورها التكنولوجي وقدرتها على التكيف أو المسايرة أو المواجهة، بطرح البدائل الممكنة لتحقيق تنميتها وتحديثها وتمايزها بإمكانياتها المادية والبشرية دون مساعدة خارجية، وعن طريق إقحام كل قواها البشرية في مسار التنمية والتغيير والتحديث دون تمييز نوعي .

فالمرأة أصبحت في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة من أهم العناصر الفاعلة في المجتمع، أي نصفه من الناحية الديموغرافية، ومن ناحية البناء الاجتماعي ومن ناحية القوى أو الموارد البشرية المنتجة والفاعلة والمؤثرة. فكل أدبيات التنمية والتحديث والتغيير بكل أشكاله تجمع على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا هو السبيل الأنجع والأسرع لتقدم المجتمع وترقيته في جميع مناحي الحياة. فمشاركة المرأة الجدية تبدأ من المشاركة الاجتماعية في دائرة الأسرة، حيث تبدي المرأة رأيها بكل حرية في القرارات الأسرية. تطرح البدائل وتناقشها في هذه الدائرة، فتتاح لها حرية صنعها واتخاذها. حيث تؤكد الدكتورة " رفيقة سليم حمود " على أهمية مشاركة

المرأة في اتخاذ القرارات، ليس فقط على مستوى الأسرة، بل على مستوى كافة الدوائر والأصعدة. حيث قالت: « تسمح المشاركة في اتخاذ القرارات للأفراد بالتأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حياتهم، بحيث تصبح تلك القرارات أكثر استجابة لحاجاتهم. من هذا ضرورة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مواقع اتخاذ القرارات على كافة الأصعدة حتى تتمكن من تحسين ظروف حياتها »[1].

تنبع أهمية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات من ناحية تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على حياتها وتلبية احتياجاتها، بحيث تكون المرأة في موقع مناسب لما تأمله وتطمح إليه من هذه المشاركة، فهي أقدر وأفضل على تحديد أهدافها من هذه القرارات، ولذلك تصبح مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات سواء في دائرة الأسرة أو في الدوائر الأخرى المتعلقة بالشؤون العامة أكثر من ضرورة.

من بين الدوائر المؤثرة والمشجعة على تجسيد ضرورة مشاركة المرأة دوائر المجتمع المدني. فالعضوية في هذا المجتمع تهيئ للمرأة ظروفا حسنة وممكنة لتحقيق مشاركتها السياسية والاقتصادية في العمل والإنتاج المادي السلعي والخدمي والمشاركة الثقافية في إنتاج واستهلاك الفكر والفنون والآداب التي تفتح طرقا جديدة أمام المرأة للمشاركة السياسية في رسم السياسات العامة للدولة وتحديد مسار المجتمع وتنظيمه وتوجيهه والإسهام في صنع القرار الإستراتيجي، وحتى المشاركة النقابية من خلال الانضمام والحضور الإيجابي والفعال في النقابات والاتحادات المهنية التي تعكس ديناميكية الأفراد في المجتمع ومشاركتهم في مراقبة الأداء الحكومي والمجتمعي على حد سواء. إن تمكين المرأة الجزائرية أو المرأة في العالم، ضرورة عصرية أملتها ظروف البيئة العامة والخاصة. فبيئة المجتمعات الخارجية محفوفة بالفرص والتهديدات. فإما ندرك أهميتها ونعمل جاهدين للاستفادة من مجموعة الفرص التي تقدمها لنا هذه البيئة الخارجية لنتحرر أكثر من أشكال التبعية باستخدام العلم وتطبيقاته التقنية في كل مجالات حياتنا. ونعمل على اكتسابه واكتساب طرق استخداماته التقنية لتدريب القوى البشرية المتاحة لبيئتنا الداخلية، دون تمييز على أساس نوعي أو ثقافي. وإما نتهاون ونجمد ونكرس التخلف العام في كل الميادين ولكل الفئات الاجتماعية. ونفتح الباب واسعا أمام التهديدات وننغلق على أنفسنا في دائرة الجهل، والأمية والحرمان والتخلف بكل أشكاله.

ارتبط مفهوم التنمية بنساء العالم الثالث منذ سبعينات القرن العشرين، ولاسيما العقد الذي حددته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما بين 1975 / 1985. فهذه المساعي الأممية أدت إلى الإقرار بالجهود المتعاظمة المتزايدة التي تبذلها النساء , وسلطت الضوء على ما اعتبر آنذاك المشكلات الخاصة بالنساء في عملية التنمية , كما أتاحت هذه المساعي فرصا للنساء في العالم الثالث للتعبير عن أنفسهن مباشرة ومن دون وساطة[2]. كما ارتبط مفهوم التنمية بمفهوم التمكين الذي أصبح بدوره يستخدم كبديل لمفهوم التنمية في دراسات وبحوث المرأة والشباب[3]. إن مفهوم التمكين استخدم كسياسة ارتبط بمفهوم المواطنة وكإستراتيجية للتنمية وكمدخل أساسي وحديث لمعالجة قضايا المشاركة السياسية للمرأة في البلاد العربية خصوصا وبلدان العالم الثالث عموما. وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تحديات وآليات التمكين من العمل السياسي للمرأة في الجزائر , في التساؤل العام التالي:

ما هي أهم الآليات للتخفيف من ضغط تحديات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر؟

تجد هذه الإشكالية الإجابة عنها في الفرضيتين التاليتين:

1- أهم الآليات لتخفيف ضغط تحديات التمكين السياسي للمرأة الجزائرية هي الآليات السياسية والقانونية.

2 - تشكل الآليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ركائز أساسية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي.

1/ التمكين، معناه ونشأته: قبل استعراض أهم التحديات وأقوى المعوقات التي وقفت ولازالت تقف عقبة أمام العمل السياسي للمرأة عموما والمرأة الجزائرية خصوصا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بشكل دائم أو مؤقت أو بشكل رسمي أو غير رسمي، لابد من الوقوف على مختلف المفاهيم والتعاريف التي أصبغت على لفظ التمكين، خاصة أن القرآن الكريم ذكره في أكثر من سورة، نورد منها بعض الآيات التي جاءت به كل من سورة القصص، سورة النور وسورة يوسف وكلها تحمل نفس المعنى والدلالة .

فقد قال عز وجل في محكم تنزيله: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴾ (٥)

و قال أيضا: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (**)

وجاءت الكلمة أيضا في سورة يوسف عليه السلام، إذ قال عز وجل: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِي ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِي مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (***)

فالكتاب الكريم ورد فيه المفهوم، مما يدل على قوة استخدامه في حياة البشر سواء العاديين منهم أو غير العاديين (الخارقين) كالأنبياء والمرسلين عليهم صلوات الله وسلامه.

فهو مفهوم حمل معاني ودلالات أساسية تمركزت حول معنى القوة وبعثها في النفس وتعزيز المكانة بين الناس خاصة لأولئك المكلفين والمختارين بتبليغ رسائل الخالق لعباده وهديهم إلى الصراط المستقيم. فهذا المفهوم لما يحمله من قوة اللفظ وعمق المعنى ارتبط مباشرة بمفاهيم العمارة والاستخلاف في الأرض وتثبيت النفوس على أداء المهام وإنجازها في أحسن الظروف. فهو ببساطة يعني بعث القوة في نفوس المستضعفين.

من خلال ما ورد في الآيات الكريمة، فإن التمكين مفهوم قديم، وما استحدث فيه هو اتساع نطاق استخدامه، فقد انتقل من نطاق التكاليف الشرعية إلى نطاق الاستخدامات الحديثة. غير أن معظم الباحثين لم يتفقوا حول بداية ظهوره في المجالات الدنيوية، فمنهم من يؤرخ لبداية نشأته منذ ستينات القرن (20) العشرين على يد حركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل استخدامه إلى المجالات العلمية والنظرية، وانتشر أكثر مع ترويج المنظمات النسائية له. وازدادت أهميته مع تنامي التيار النسوي في أمريكا اللاتينية المعروف بمجموعة DAWN. فهذا التيار تبنى المفهوم للتعبير عن رفض التقاليد المجتمعية التي تكرس تبعية المرأة للرجل وتباعد الفجوة النوعية بينهما. و ذلك بالاستمرار في تجسيد السلطة الأبوية داخل الأسرة والمجتمع [4].

2 / تطوره ومجالات استخدامه: لقد تطور مفهوم التمكين كثيرا عما كان عليه في بداية ظهوره وتبنيه من طرف المهمشين والمستضعفين في الأرض إلى تعميم استخدامه في المجالات العلمية والنظرية، فتعددت استخداماته وتأكدت الحاجة إلى العمل به في كل المجالات، كالمجال الاجتماعي من

حيث تمكين الفقراء من العيش الكريم والنهوض بأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية المتدنية، أو تمكين العمال من الاشتراك في مناقشة قضايا إنتاجهم كالمشاركة في تخطيط الإنتاج وتنظيم المؤسسة التابعين لها . أو تنفيذ برامج التنمية **والتغيير** والتحديث على مستواهم أو تقييم الأداء أو تحسين الجودة في العمل أو تنمية الخبرات والمهارات الوظيفية أو غيرها. أو تمكين إدارة الموارد البشرية من القيام بوظائفها الخاصة بالمورد البشري وتحقيق ما يسمى بالتمكين الإداري[5]. وإدارة الجودة، المعرفة والمواهب.

وهناك الاستخدامات النفسية له[6] كالتمكين النفسي الذي يتضمن ثلاثة مكونات أساسية هي: التمكين العاطفي، و هو تمكين الفرد من التحكم في شعوره وحياته بكفاءة، والتمكين الإدراكي وهو فهم طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي تؤثر في توزيع القوة والموارد في البيئة المحيطة. ويشير التمكين السلوكي إلى اتخاذ فعل المشاركة. خلاصة القول إن التمكين اتسعت مجالات و نطاقات استخدامه وأصبح الاقتراب الأكثر شيوعا وانتشارا في دوائر هيئات المنظمة الأممية، خاصة تلك الهيئات والدوائر التي تنشط في مجال المرأة وتنمية قدراتها في المجال السياسي، ولاسيما البرنامج الإنمائي للنساء في العالم الثالث ومنه العالم العربي والإسلامي لما تعانيه هذه البلدان من تدني مستوى المشاركة السياسية لنسائها. تعددت مجالات تطبيقه إلا أن مجال المرأة هو الذي شاع فيه استخدام المفهوم بشكل واسع. فمنذ مؤتمر بكين المنعقد عام 1995، تبلور مفهوم التمكين كإستراتيجية عمل لتغيير وضع المرأة خصوصا في جانبه السياسي، وبذلك صار نطاق تطبيقه المجال السياسي، أي تمكين المرأة من الاستفادة الكاملة بحقوقها السياسية نصا وواقعا.

3/التمكين السياسي: يشير التمكين السياسي إلى عملية تغيير هياكل القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتعامل معها الأفراد، مع توافر الثقة بالذات والقدرات والإمكانيات وكذلك الاستعداد النفسي للاختيار بين البدائل المطروحة. فهذا التغيير يجب أن يحقق العدالة الاجتماعية ويمنح فرص متكافئة في التنمية البشرية لكلا الجنسين خاصة النساء. فقد عرفه البعض على أنه: "عملية تهدف إلى رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع"[7] فهو بهذا المعنى غايته توعية البشر من ذكور وإناث بأهمية إدراكهم الجيد لأوضاعهم وأحوالهم

وتحفيز العزائم والهمم فيهم على تغيير أوضاعهم نحو الأفضل، بكل الوسائل والقوى المتاحة من تعليم، عمل، وضع اجتماعي أو ثقافي. و بالنسبة للمرأة، فهو توعية لها بوضعها والاهتمام من جانبها بالمشاركة في مناقشة القضايا التي تهمها، والتعبير عن وضعها والتصريح بمشاكلها وهمومها. فليس أقدر ولا أفصح ولا أصدق منها في طرح اهتماماتها وانشغالاتها وطموحاتها. و عليه فإن التمكين هو فعل الوصول بالمرأة إلى تفعيل أدوارها المتنامية في المجتمع، بتعزيز وتقوية مكانتها وتصحيح وضعها وتحسينه في دائرة أسرتها، وفي كل دوائر المجتمع والدولة. فكلما تم إشباع حاجات أفراد الأسرة المتنوعة والمتجددة في كل الميادين، دون تمييز نوعي بين ذكورها وإناثها، كلما عم الاستقرار الاجتماعي وتوسع إلى مجالات أكثر وأعمق، هي مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة. هذا الاستقرار المرغوب لن يحدث بمحض الصدف، وإنما بتكامل جهود الأفراد المنتمين لمجتمع واحد، دون تمييز نوعي أو ثقافي أو اجتماعي ولا تغليب لجنس على آخر.

يمكن تعريف التمكين السياسي إجرائيا، على أنه استعادة المجتمع لكل طاقاته وإمكاناته للنهوض الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي والحضاري وتحقيق الاتجاه التعاوني بين ذكوره وإناثه، باعتبارهم عناصر فاعلة وفعالة، مؤثرة ومتأثرة ببعضها . فكلما زاد ارتباط أعضاء المجتمع الواحد ببعضهم على أساس التعاون والتضامن لإحداث التغيير الإيجابي، كلما استرجع المجتمع ثقتهم به وبأنفسهم على العمل الجاد وتعاظم ولائهم للنظام السياسي القائم، وزاد شعورهم بالانتماء الوطني والثقافي وخدمته دون انتظار مقابل. لقد تعددت التعاريف لهذا المفهوم وتباينت بتباين الاتجاهات والفئات الاجتماعية الباحثة، ولكنها أجمعت كلها على بعض القواسم المشتركة في تعريفه، كمفهوم القضاء على عدم المساواة بين الجنسين، توفير فرص للتكافؤ لكل الأفراد دون تمييز نوعي أو عرقي أو غيره. فقد تمحورت معظم مفاهيمه حول ثلاثة محاور أساسية هي:

- إزالة كافة العقبات التي تعوق عملية التمكين سواء القانونية والتشريعية أو الاجتماعية المتعلقة بكل التقاليد والعادات أو السلوكات التي تصنف الفئات المهمشة أو الأقل حظا في مراتب أدنى.

- تبني سياسات وإجراءات وتشريعات وإقامة هياكل ومؤسسات تقضي على مظاهر الإقصاء والتهميش وتتولى عملية التمكين.

- تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمعلومات والمهارات والموارد والقدرات على النحو الذي يكفل لها مشاركة فعالة وفرصا متكافئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا[8].

يفهم من خلال هذه المحاور أن التمكين يهدف إلى تقوية وتعزيز الأدوار الاجتماعية، الاقتصادية , السياسية والثقافية والإدارية للأفراد داخل مجتمعاتهم، برعاية كل الفئات المجتمعية دون تمييز أو إقصاء، مهما اختلف شكله أو سببه ومنح هذه الفئات، خاصة المصنفة في المراتب الدنيا، فرصا وامتيازات تجعلها في موضع التعاون والتنافس الإيجابي والتكامل لأداء الأدوار المنوطة بهم في المجتمع والدولة، و يتوقف نجاحه على مدى الاستجابة الواعية للمستهدف منه .

4 / تحديات المشاركة السياسية أمام المرأة الجزائرية:

أولا/التحديات السياسية أمام مشاركة المرأة السياسية الجزائرية:

رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية، فإن التحديات التي تواجهها في المرحلة الانتقالية من التقليدية إلى الحداثة ومن الأنظمة الحزبية الأحادية إلى الأنظمة الحزبية التعددية، تعد متشابهة إلى درجة كبيرة، كما أن العوامل التي تحد وتقلص من مشاركة المرأة السياسية تحمل العديد من العناصر المشتركة.

فأهم التحديات التي تواجه النساء في البلاد العربية في المجال السياسي هي التحديات السياسية، حيث لا تزال التحديات الناجمة عن الصراع العربي/ الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن تشكل عنصرا أساسيا في العوامل المؤثرة على كافة جوانب الحياة في الوطن العربي، ومادامت المرأة الجزائرية جزءا من نساء العالم العربي، فهي مطالبة برفع تحدي هذا الاحتلال الاستيطاني والوقوف إلى جانب المرأة الفلسطينية في كفاحها ضد قوى الاحتلال والاستيطان، وتنظيم جهودها بشكل فعال لمواجهة التأثيرات السلبية لهذا التحدي على وضعها كامرأة في المجتمع، وعلى سائر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد كان له الأثر الكبير على تشكيل سياسات الدول العربية وعلى حياة المواطنين فيها.[9]

- تنتقد أنظمة الحكم في الدول العربية، بالرغم من الاختلافات الشكلية بينها، بأنها أنظمة غير ديمقراطية، حيث لا يشير تصنيف Freedom House حول الحريات السياسية والمدنية في دول العالم إلى أي دولة عربية على أنها حرة. وبشكل مواز، فإن التقرير الأول حول التنمية البشرية

العربية جعل من مصطلح العجز العربي في مجال الحرية والديمقراطية مصطلحا واسع الانتشار في العديد من الأدبيات، التي تتناول الوضع السياسي في الوطن العربي.[10]

- ازداد الوضع السياسي في الدول العربية سوءا بعد أحداث 11 سبتمبر2001، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن الدول العربية تشهد زيادة في إحكام قبضة الدولة على مواطنيها وتراجع عام في حماية حقوق الإنسان والأوضاع السياسية.

ومهما كانت الأسباب التي تؤثر على الأنظمة العربية وتجعلها غير ديمقراطية، فمن الواضح أنها تؤثر على الأحزاب السياسية، حيث تتوفر أدلة في بعض الدول على أن الهياكل الداخلية لبعض الأحزاب تميل لأن تكون تقليدية وغير ديمقراطية تحتاج لمزيد من الشفافية في أسلوب عملها[11].

ما يلاحظ على الأحزاب السياسية الجزائرية، أنها لا تمثل فعلا قنوات هامة لتمثيل النساء في البرلمان أوغيره من المسؤوليات الحزبية أو التنفيذية، من حيث انخراط النساء الضئيل جدا في الأحزاب السياسية، قلة ظهور النساء في هذه الأحزاب بمظهر القائد حيث عدم المساواة في التمثيل الحزبي للنساء مقارنة بالرجال، فهن لا يؤثرن على مجريات الأمور من حيث الترشيح والانتخاب وتولي الوظائف القيادية، بسبب حجمهن العددي الضعيف وقلة تأثيرهن لقلة وزنهن العددي داخل هذه الأحزاب. إضافة إلى سيطرة ذهنية المجتمع الأبوي على تركيبة وعمل الأحزاب السياسية، التي تنظر إلى المرأة المناضلة أو المنخرطة في صفوفها نظرة دونية وأخرى فوقية، مما يجعل النساء داخل هذه التنظيمات مبعدات عن مراكز صنع واتخاذ القرار، بل تابعات من الدرجة الثانية في هذه الهياكل[12].

رغم الجهود التي تبذلها بعض الأحزاب السياسية لاستقطاب وجذب النساء، خاصة المثقفات والجامعيات، إلا أن هذا الجذب يبقى غير مهم وغير قادر على توفير وعاء هام من الطاقات النسائية داخل الأحزاب السياسية بسبب الأعراف والتقاليد المسيطرة على المجتمع الجزائري من جهة، وقلة الاهتمام بترشيح النساء للمناصب القيادية على قوائم الأحزاب[13]، من جهة أخرى لانعدام الثقة في قدرة النساء على تقديم الكفاءة والفعالية في الأداء الحزبي أو الحكومي، إضافة إلى الرفض العام الذي يقابل به ترشيح النساء بما فيهم النساء أنفسهن، فالنساء لا يقبلن نساء يمثلنهن في مختلف المستويات.

والتراجع الذي لوحظ في تمثيل النساء على مستوى الأحزاب السياسية بالجزائر تزامن مع ما يسمى بالعشرية السوداء، حيث عاشت هذه السنوات ركودا كاملا، فقد أحجمت النساء عن الانخراط في الأحزاب السياسية بعد إلغاء نتائج انتخابات 1991 وتنامي التيار الإسلامي المتطرف وتصاعد العنف السياسي ضد المرأة خاصة[14].

فانعدام السلم والأمن في المجتمع الجزائري والذي عاشته الجزائر بحدة في فترة التسعينيات ولعشرية كاملة، أثر تأثيرا كبيرا وخطيرا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فأرقام التراجع عن ممارسة النشاط الانتخابي بشقيه الترشح والانتخاب خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية مؤشر واضح على تدني مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي وعزوف حقيقي عن العمل السياسي[15]. ولهذا تسعى المرأة الجزائرية إلى خلق مناخ آمن وسالم يشجعها على المشاركة الاقتصادية وتحقيق ذاتها من خلال عملها، وهذا بدوره ينعكس بأثر إيجابي على كل نشاطاتها الأخرى، وأهمها النشاط السياسي.

فالمرأة الجزائرية لا تختلف عن باقي النساء في العالم العربي، من حيث العقبات والتحديات التي تواجه عملها في المجال العام والمجال السياسي، مع اختلاف بسيط في خصوصية كل بلد عربي، والتي تنعكس – بطبيعة الحال- على درجة صعوبة العمل السياسي للمرأة بدرجات متفاوتة، تبعا للتسهيلات والآليات التي تعزز أو تقلص الدور السياسي للنساء. فالنساء في الجزائر المنخرطات في بعض الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات النسائية، تطالب بنظام الحصص لتعزيز دورها السياسي ورفع مهاراتها السياسية إلى جانب الرجل للتكامل السياسي وتوسيع نسب التمثيل النيابي النسائي، وتأكيد حضور المرأة الإيجابي في مواقع اتخاذ القرار الإستراتيجي، ومراجعة كافة التحديات، وخلق آليات قانونية وعملية تحفظ حقوق النساء وتشجعهن على ممارسة واجبات المواطنة الكاملة[16]، وتحقيق مبدأ العمل الجماعي والقيادة الجماعية لحل مشكلات كل الفئات المجتمعية بحسن الحوار والتعاون والتكامل في الأدوار والمشاركة الإيجابية، مع إمكانية التكتل والعمل في المستويات المحلية والإقليمية والدولية، للاستفادة من التجارب الإنسانية في مجال التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، وخلق أطر ومؤسسات كفيلة بحماية حقوقها بالكامل. وإدماجها الفعلي في مهام البناء والتغيير، عن طريق إشراكها في تنفيذ ومتابعة الالتزامات الوطنية

والدولية، من معاهدات واتفاقيات تقضي على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، في حدود إلزام هذه الأخيرة بمبادئ وأخلاق العمل السياسي، النابعة من قيم ومعتقدات التراث الحضاري الإسلامي. وضرورة النظر إلى المرأة والرجل كشركاء في التنمية ومواطنين في الدولة[17].

من بين أهم التحديات السياسية التي تواجه العمل السياسي للمرأة في الدول العربية، نجد البيئة السياسية الخاصة بكل دولة، حيث تعد هذه الأخيرة أكبر تحد تواجهه المرأة لتحقيق طموحاتها السياسية[18]، فالبيئة السياسية تتحدد بسياسات الدولة الخاصة بمشاركة المرأة السياسية وبالأحزاب السياسية وبالنظم الانتخابية.

للأنظمة الانتخابية تأثير واضح على تقدم المشاركة السياسية للنساء في العالم، خاصة في توظيفهن، في الأجهزة التشريعية[19]. فالدستور الجزائري المؤرخ في 28 نوفمبر 1996 تضمن القليل من التدابير حول طريقة التصويت في الانتخابات، نصت المادة (2) والفقرة (1) على "يكون الاقتراع عاما ومباشرا وسريا". وحددت المادة (5) شروطا مفروضة تتعلق بالناخب. فطرق التصويت في الجزائر تضمنت أسلوبين، التصويت بالأغلبية والتصويت على القائمة، فالنوع الأول من التصويت يعني انتخاب رئيس الجمهورية والنوع الثاني من التصويت يعني كل العمليات الانتخابية الأخرى، كالانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس الشعبية الولائية والبلدية. نستنتج من هذا الأمر أن نظام التمثيل النسبي، الذي قد يلائم بعض النساء وفي بلدان أخرى، لم يؤثر على مستوى وصول النساء إلى المناصب الانتخابية. ولا يمكن لهذه الطريقة في الاقتراع أن تنجح في تمكين المرأة من العمل السياسي فعلا، إلا إذا انتظمت هذه الفئة الاجتماعية بشكل كاف للاستفادة من مزايا هذا النوع من الانتخاب. كما للأنظمة الانتخابية تأثير على مشاركة المرأة السياسية، فإن للطبيعة المستقلة لعمل المنظمات النسائية تأثير واضح على مدى مشاركة المرأة في العمل السياسي[20]. فعندما تكون المنظمات النسائية مستقلة، يكون انخراط النساء الطوعي في هذه الجمعيات محدودا لعدة اعتبارات، تعود في أهمها إلى صعوبة العمل الجمعوي المستقل والمخاطرة في بيئة غير ديمقراطية بصفة عامة[21]. كما تعود محدودية هذه المشاركة إلى عدم اقتناع النساء بضرورة اقتحام الفضاء العام، الذي يبقى فضاء ذكوريا، إلى جانب صعوبة التوفيق بين المسؤوليات المنزلية والمهنية والسياسية والجمعوية[22].

فالجمعيات الموالية للحزب الحاكم، يكون الانخراط فيها مرتبطا بالانتماء إلى الحزب الحاكم وإلى مدى تطبيق سياسته، كحالة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في ظل الحزب الواحد.

إن انخراط النساء في الجمعيات والمنظمات النسائية، تتحكم فيه عوامل كدرجة الاقتناع بالدور المنوط بهذه الجمعيات والمنظمات، وبعلاقتها بالسلطة السياسية وبالحزب الحاكم. فالنمط الأول من المنظمات والجمعيات النسائية تعبوي قائم لخدمة مصالح الحزب الحاكم، بينما النمط الثاني المستقل فهو دفاعي يسعى إلى خلق مجتمع مدني مستقل، يتبنى قضايا النساء الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بصورة شاملة، ويسعى إلى تضمينهن في كل أنواع المشاركة. يبقى التحدي السياسي الأساسي هو تمكين أكبر عدد ممكن من النساء للارتقاء إلى المناصب العليا في السلطة السياسية، فالأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتمثيل النيابي النسائي والمشاركة في المواقع الحكومية كافة ضئيل ودون المستوى المطلوب.

ثانيا/- التحديات الاجتماعية والثقافية:

تواجه المرأة العربية تحديات رئيسية في انخراطها في العمل العام، تتراوح مابين عدم الاستقرار السياسي للمنطقة العربية وغياب الشروط والمؤهلات الخاصة بالمهام النيابية لدى المرأة العربية.[23]

تتعدد وترتبط التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية في انضمامها للمجال العام، منها ماهو وثيق الصلة بالبناء الأبوي للمجتمع الجزائري والذي تغلغل في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومنها ماهو وثيق الصلة بقناعة النساء أنفسهن اللواتي، عوضا من الانسجام مع طموحاتهن يفضلن الإبقاء على وضعهن. على الرغم من اختلافات المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلدان العربية، إلا أنها تشترك في خاصية واحدة وهي البنية الأبوية[24]. فقد أفرز هذا النمط الأبوي هوية اجتماعية للمرأة تعتمد على صلاتها بالرجل، ولذلك فإن جوهر اضطهاد المرأة يكمن في هذا النظام. وأن تحرير المرأة جزء أساسي للقضاء على النظام الأبوي. يتم القضاء على النظام الأبوي للمجتمع الجزائري أو غيره من المجتمعات الأبوية العربية بفضل تعاون الجنسين في المجتمع على تفهم طبيعة التطور والتغيير، التي تستلزم تفهما جيدا لضرورة مشاركة المرأة في المجال العام والمجال السياسي، وتغيير القوانين التي تشجع على الاستمرارية في تبني هذا النظام، وتشجيع المرأة على الاستقلالية

والإنجاز من خلال تسهيل دخولها التعليم والعمل ومواصلة التعليم العالي والنشاط الاقتصادي، والمشاركة في النشاطات النقابية والسياسية والجمعوية، فالتطور لن يحدث دون عقبات أو دون ضغوطات أو دون تراجعات فيه.

فالعقبات عادة، تجد جذورها في المجتمع نفسه، خاصة المجتمع العربي الذي يحاول دائما العودة إلى الأصول الأولى، أو يمكن أن تجد جذورها لدى النساء أنفسهن اللواتي تعودن على أوضاعهن الأولى ولا يفكرن في تغييرها، حتى ولو نلن نصيبا من العلم والمعرفة، فهن جاهلات بحقوقهن [25].

فغالبية النساء يجهلن حقوقهن ماعدا خريجات كليات الحقوق، تعرفن القليل من حقوقهن، والمعلومات التي تملكن تتسم بالعمومية المفرطة، فالتعليم لا يقدم أي قدر من المواد التي تتناول حقوق المرأة والأوضاع القانونية الخاصة بالأسرة. من هنا فإن النساء المتعلمات لا سبيل لهن لمعرفة حقوقهن، كذلك فإن الصحف والمجلات تتعرض للمشاكل القانونية بشكل يتسم بالعمومية. وأما الوسائل الإعلامية المرئية التي تعد أكثر الوسائل الإعلامية مخاطبة، للأغلبية الشعبية والتي تعد مصدرا أساسيا للمعرفة، بالنسبة لفئات الأميين ومحدودي التعليم، فإنها تثقف في القليل من المسائل القانونية، ولذلك فإن النسبة الأكثر من المشاكل القانونية التي تقع فيها المرأة تعود إلى جهلها المفرط بحقوقها القانونية[26].

لذلك فإن القضاء على الجهل والأمية، ومنها الأمية القانونية مسألة حيوية، لمواجهة أعباء العمل العام ومواجهة عادات وتقاليد المجتمع المنافية لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

وتصبح معالجة الوضع الدوني للمرأة أمرا في غاية الصعوبة، عندما تقتنع المرأة، نتيجة التنشئة الاجتماعية بدونيتها، وبأن قدرتها واستعداداتها محدودة مقارنة بالرجل، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق بأدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها. لأن في نظرها، من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعي ككل[27].

من أهم العقبات التي واجهتها الجزائر خلال تنفيذ منهاج عمل "بيجين" والمبادرات الأخرى التي تلتها تمثلت في:

- الأنماط الجاهزة والقيود الثقافية التي مازالت سائدة.
- عزوف النساء في غالب الأحيان عن المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية واكتفائها بأدوارها التقليدية[28].

تمثلت أهم التحديات في القضاء على الفقر مع حلول عام 2005، يشمل هذا الإجراء 1.2

مليون شخص ويتطلب 13 مليار دينار جزائري سنويا أي ما يعادل 170 مليون دولار[29].

وكذلك التقليص من حدة البطالة من خلال آليات دعم تشغيل الشباب، خاصة النساء وترقية العمل الريفي والعمل المنزلي.

- استكمال وتعميق تنفيذ إجراءات تحديث الجهاز الاقتصادي والاجتماعي (المالي، العدالة، قواعد التجارة من خلال الخصخصة وترقية الاستثمار).

- دعم الشبكة الاجتماعية الموجهة لمساعدة الفئات الفقيرة من خلال وكالة التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي.

- إن آليات دعم تشغيل الشباب والنساء على الخصوص في الوقت الحالي، بالنظر إلى كيفية التشغيل وأجور هذه الوظائف المؤقتة لا تفي بأدنى شروط الحياة الكريمة.

فمن الضروري مراجعة طرق التشغيل وتحديد أجور عادلة تحفظ كرامة الإنسان الجزائري. أما بالنسبة للإجراءات الأخرى فقد تكون مجدية ومؤثرة على مستوى المشاركة السياسية لكل المواطنين مادامت إصلاحات جهاز العدالة والتجارة والاستثمار قد تم تطبيقها أو الشروع في تطبيقها، فحتما ستسفر عن نتائج فعالة تشجع على ممارسة الحقوق السياسية.

- مدى الوعي بحقوق المرأة وقدراتها:

يمكن تفسير الوضع الراهن للمرأة الجزائرية أيضا بعدد كبير من العوامل الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي نشهدها في معايشتنا اليومية في مختلف المجالات، من ذلك:

- الاتجاهات والقيم وأنماط العلاقات السائدة:

تأتي على رأس المعوقات التي تعترض نمو وتطور المرأة الجزائرية، الاتجاهات والقيم وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع والأفكار المقولبة، عميقة الجذور التي تؤكد على أدوار محددة بشكل صارم لكلا الجنسين، فتنظر إلى المرأة كزوجة وأم بشكل أساسي وتعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية والعقلية، انفعالية بطبيعتها وتفتقر إلى الضبط الذاتي وتحتاج إلى حماية من قبل الرجل (الأب، الزوج، الأخ)، في حين تنظر إلى الرجل على أنه أكمل عقلا من المرأة وأكثر حكمة وتدبيرا وأحسن تصرفا.[30]

وهذا ما يجعل هذه المجتمعات تقيد حرية الإناث وتفرض سيطرة كاملة على النساء وتعزلهن خلف النقاب، مما يجعلهن خادمات

مستكينات، ويفقدهن الثقة بالنفس وتكبت قدراتهن وإمكانيتهن ويقتل عندهن روح النقد والمبادرة.[31] إلى جانب احتقار العمل المنزلي من قبل الرجل.

تستمر تلك الاتجاهات في المدرسة من خلال المناهج والمحتويات لبعض الكتب. فتقدم للفتاة أنشطة التدابير المنزلية والحياكة، فيما يدخل الصبي إلى مشاكل الكهرباء والميكانيكا، وتبرز الكتب المدرسية الأب يعمل في الخارج والأم تغسل وتطبخ وتمسح، وهكذا تستمر عملية القولبة في تفاصيل الحياة اليومية، ومن أجل هذا يعتقد الكثير من الأولياء أن تعليم الذكور أهم من تعليم الإناث وأكثر استثمارا[32].

يتغير مصير الفتاة عندما تتغير المواقف الاجتماعية تجاهها ويفسح المجال أمامها لتنمو في ضوء ما تؤهلها له قدراتها، فقد بينت الدراسات أن النساء اللواتي ينجحن في مهن ذات مستوى عال ينحدرن غالبا من أسر تشجع الاستقلالية والإنجاز والاستكشاف ولهن أمهات عاملات يشجعن عمل البنت في الخارج.

-اقتناع المرأة بدونيتها.

تصبح معالجة الوضع الدوني للمرأة صعبة عندما تقتنع هي – نتيجة التنشئة الاجتماعية- بدونيتها، وبأن قدراتها واستعداداتها محدودة مقارنة بالرجل، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق أدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها، لأن ذلك في نظرها، من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعي الجزائري ككل.

-الدور السلبي لوسائل الإعلام الجماهيرية والكتب المدرسية والأدبية:

يتفاقم الأمر سوءا عندما يعاد إنتاج الاتجاهات والأفكار التقليدية. ويجري تثبيتها بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية (الصحافة، الإذاعة، السينما، التلفزيون) والكتب المدرسية والمؤلفات الأدبية، حيث تصور الفتيات والنساء عامة بأدوار تقليدية وكتابعات للرجال وفي مرتبة أدنى منهم.

شملت التحديات الأساسية أمام مشاركة المرأة العربية سبع تحديات أساسية، حسب رأي الدكتورة ماجدة علي صالح أهمها:

- التحدي المتعلق بقضية المنهج في تناول موضوع المرأة، وهو ضرورة أن تتوقف المرأة عن إرسال خطاباتها بكافة أنواعها، وأن تعتمد خطابا أكثر خصوصية، والتحديات الأخرى المرتبطة بضرورة الوعي، حيث إن مشكلة المرأة لا تتعلق بسبب واحد وهو الاضطهاد الذكوري فقط، بل المشكلة متشعبة، تعود لأسباب داخلية وأخرى خارجية.[33]

فالأسباب الداخلية تعود إلى التقاليد الاجتماعية والثقافية المحددة لوضعية المرأة في المجتمع، فضلا عن الفقر، فالكثير من الدراسات تؤكد تأنيث الفقر.[34]

فبعض النظم السياسية تكرس هذه العادات الاجتماعية والثقافية وتدعمها القوانين ونظم التعليم، التي لم تهتم محتويات برامجها بقضايا المرأة والتنبيه لها أو تبني رؤى تنتقد هذه العادات والتقاليد، التي تعوق تطور وترقية المرأة. تتقاعس المرأة عن العمل في المجال العام أو في المجال السياسي بسبب هذه التقاليد، في اعتقادها أن الإسلام لم يحث على ذلك، فضلا عن نقص أو عدم وضوح المفاهيم السياسية لديها، عدم ثقة المرأة بالمرأة.

أما الأسباب الخارجية فتعود للمؤثرات الخارجية، وخاصة القيم الوافدة المتصادمة مع الفكر وواقع المرأة العربية والمسلمة.

أما التحدي الرابع فتمثل في توجيه خطاب المرأة من جانبها، مما يجعله قاصرا عن خدمة قضية المرأة، باعتبارها قضية مجتمعية تتطلب مسؤولية متضامنة بين الرجال والنساء في المجتمع. وتمثل التحدي الخامس في أن الخطاب النسوي يعيد المطالبة بمطالب أصبحت متقادمة في بعضها ومستوردة من النماذج الغربية البعيدة، عن واقع وخصوصية المرأة العربية والمسلمة، فلذلك تبدو الحاجة أكثر من ملحة لخلق نموذج إسلامي، يتبنى قضايا المرأة العربية والمسلمة المعاصرة. أما التحدي السادس، وهو ضرورة ما يشاع عن التمويل الأجنبي لعدد من مشروعات المرأة، وما لهذه الإشاعات من انعكاسات خطيرة على وضع ودور المرأة في المجال العام والمجال الخاص. أما التحدي السابع، فهو العمل من أجل تغيير القواعد القانونية المسيرة لوضعية المرأة.

فمشروع تعديل قانون الأسرة وتغيير بعض النصوص المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية في الجزائر، من أهم العوامل المساعدة على تحقيق المبدإ الديمقراطي للدولة وتوسيع المشاركة السياسية للنساء وأكثر ضمانا لممارسة المرأة لحقوقها.[35]

وما يمكن ملاحظته، أن تشريعات الأحوال الشخصية في المغرب العربي تعد أكثر تقدمية من المشرق العربي، وقد نجحت الكثير من دول المغرب العربي، تونس، المغرب والجزائر، بدرجات متفاوتة في التقدم نحو رفع الظلم عن المرأة في علاقات الأحوال الشخصية دون المساس بأصل من أصول الشريعة.[36] هنا إشارة إلى التعديلات التي أدخلت على قانوني الأحوال الشخصية والجنسية في الجزائر.

تبقى تحديات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الجزائر، من أهم التحديات التي واجهتها الجزائر خلال تنفيذ منهاج عمل "بيجين" والمبادرات التي تلتها.

ثالثا/ التحديات القانونية والإعلامية:

تتضمن دساتير الجزائر كما هو الشأن بالنسبة للدول العربية المصادقة على اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، نصوصا تؤكد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، مثال ذلك الفصل التاسع والعشرون من دستور الجزائر لعام 1989 والحقوق والواجبات في الفصل الواحد والثلاثين من نفس الدستور. رغم ما هو واضح من أن هذه النصوص تكفل للمرأة الحق في المشاركة السياسية، إلا أن حجم هذه المشاركة في الواقع مازال ضئيلا. وهذا يرجع في القدر الأكبر منه، إلى أن قواعد الأحوال الشخصية مستمدة بصفة أساسية من تفسيرات واجتهادات دينية ترتد إلى الماضي في عمق التاريخ البعيد، عندما كانت ثقافة التمييز هي الثقافة السائدة في المجتمعات البشرية، مع إضفاء طابع القداسة على هذه التفسيرات والاجتهادات، في إطار خلط شديد بين الثوابت العقيدية للدين والتغييرات النسبية المرتبطة بالواقع التاريخي للمجتمعات.[37]

التحديات القانونية:

تمثلت في تعديل مواد قانون الأسرة الجزائري الصادر عام 1984، تلك المواد التي لا تتفق ومبادئ المساواة، بين الرجل والمرأة ومشاركة المرأة الكاملة في المجتمع.

- الاعتراض على القوانين المكتوبة التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية، والتي تكرس التعسف الموجه ضد النساء الجزائريات، في أماكن العمل وداخل الأسرة وفي الشارع وفي الحياة العامة.

- إلغاء قانون الأسرة الجزائري والتشريعات التي تكرس التمييز واستبدالها بقوانين مدنية تشجع على المساواة بين الرجل والمرأة.[38]

فبعض المنظمات النسائية أعطت الأولوية للقضايا الخاصة بالنساء، لذا فهي ترفض فكرة احتفاظ المرأة بمراكز قيادية داخل الأحزاب السياسية مع اشتراكهن في المنظمات النسائية في نفس الوقت. وفي نفس الوقت الذي يشير فيه تعدد وازدياد المنظمات الجزائرية إلى النواحي الإيجابية الخاصة بتجربة التعددية في الجزائر، فهو ينطوي أيضا على بعض المساوئ، فنتيجة لتعدد الهويات والأهداف، فشلت هذه المجموعات في أن تصبح قوة متماسكة ومؤثرة وفعالة.[39]

جاء في تقرير نشره مركز المرأة العربية للتكوين والبحث "كوثر" أن قراءة تحليلية للبحوث الخاصة بصورة المرأة العربية في وسائل الإعلام، خلال عشرية (1995- 2005) كفيلة بملاحظة ما يلي:

- أن القليل من وسائل الإعلام العربية التي تقدم صورة إيجابية عن المرأة العربية، تثير بشكل أساسي قضايا المرأة العاملة وقضايا المرأة التي تحتل منصبا في دوائر اتخاذ القرار وقضايا المرأة المشاركة في الحياة العامة[40]. لهذا فإن دور وسائل الإعلام يبقى سلبيا في نشر وإذاعة أخبار كل الفئات النسائية، التي تحتاج إلى من يأخذ بيدها ويبصرها بحقيقتها ويوضح لها ما لها وما عليها، تجاه مجتمعها ودولتها وأمتها. إن تدخل وسائل الإعلام عامل أساسي في نشر الوعي بين النساء بوضعهن كمشاركات في كل المجالات وليس كمستهلكات فقط، لما يفرض عليهن من قيم وأفكار وممارسات. فوسائل الإعلام دورها فعال ومؤثر في مجال ترقية القيادة النسائية والتشجيع على ممارسة الحقوق السياسية، بوصفهن ناخبات ومرشحات لكل المستويات السياسية والتشريعية، والمنتجات للقيم والاتجاهات السياسية التعاونية في الأوساط الأسرية والمجتمعية. يلاحظ من خلال هذه القراءة التحليلية لتلك البحوث، أن دور وسائل الإعلام في هذا الميدان يعد غير كاف إن لم يكن ضعيفا.[41]

فالمرأة الجزائرية كسائر النساء العربيات، تواجه تحدي نقص تغطية نشاطاتها السياسية من طرف وسائل الإعلام العمومية والخاصة من جهة، وعدم إثارة قضايا تهم المرأة والسياسة بشكل عام من جهة أخرى.

تعاني المرأة الجزائرية من سوء تمثيلها أو حضورها في محتويات وبرامج ونشاطات مختلف وسائل الإعلام، سواء بالنسبة لمؤسسات الصحافة العمومية أو الخاصة. ومهما اختلفت أشكال وسائل الإعلام في الجزائر، فإن مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تبقى ذات اهتمام ضعيف لدى هذه الوسائل الإعلامية.

يوجد في الساحة الإعلامية حوالي 291 عنوانا للصحافة المكتوبة، منها 68 يومية، إلى جانب قناة وطنية أرضية وقناتين فضائيتين Canal Algeire و3 Algerie، و38 إذاعة منها 6 وطنية و32 محلية، إلى جانب تجربة الصحافة الإلكترونية، جريدة Echourouk On Line، فهي حديثة، انطلقت عام 2007 واستطاعت منذ شهر جانفي 2008 أن تستقطب عددا كبيرا من الزائرين،

تجاوز250 ألف [42]. ما يلاحظ هو أن المرأة الجزائرية سجلت حضورها في الساحة السياسية بقدر نسبي مقارنة بالماضي، ولكنها لم تتمكن من الدفاع عن حضورها السياسي عبر وسائل الإعلام، فهي غائبة كليا عن ميدان الاتصال، لقلة اهتمام وسائل الإعلام بتغطية نشاطاتها السياسية سواء من خلال الصحافة المكتوبة أو من خلال التلفزة الوطنية أو حتى من خلال الصحافة الإلكترونية أو من خلال الإذاعة الوطنية والمحلية.

فمن خلال عينة البحث الذي تم خلال جوان 2009، المتمثلة في جريدة الخبر وجريدة Le Quotidien d'Oran. تمت ملاحظة 12 عددا من جريدة الخبر، التي اهتمت بنشر أخبار تتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية مقابل 6 أعداد للجريدة الثانية اهتمت بنفس الموضوع، فكلتا الجريدتين عالجتا مشاركة المرأة في الحياة السياسية بنفس الكيفية، جاءت في صورة عروض حال أو في صور تقارير، وقليلا ما لوحظت محاولة تنويع بالنسبة لجريدة الخبر. وفي حالة كلتا الجريدتين فإنه لوحظ غياب المقابلة وLe portrait.

- فالتغطية الإعلامية تمس فقط النساء البارزات في الأحزاب السياسية، وخاصة في أوقات الحملات الانتخابية، الرئاسية بشكل أساسي. والمفروض أن التغطية الإعلامية الهادفة تهتم بالنشاط السياسي لكل الفئات النسائية الناخبات والمرشحات على السواء، البارزات كالقائدات والمناضلات، في الأوساط الحضرية، كما في الأوساط الريفية، لتكون التغطية أكثر شمولية وفعالية، قادرة على التأثير في الأوساط النسائية التي تعزف عن المشاركة السياسية، وقادرة على تحويل الاتجاهات النسائية السلبية بخصوص المشاركة السياسية وخلق قناعات واستعدادات وتوجهات إيجابية نحو العمل السياسي، وتغيير نظرة المجتمع والمرأة إلى الخروج إلى المجالين العام والسياسي، ونشر ثقافة سياسية مشاركة في مجتمع توجه نحو الديمقراطية وقطع أشواطا نسبية في تفعيل دور المجتمع المدني وخلق آليات تمكين سياسي فعلي للمرأة، بفضل إجراءات قانونية وأخرى سياسية ومؤسساتية. وما تم ملاحظته بالنسبة للصحافة المكتوبة تم أيضا بالنسبة للإذاعة والتلفزيون أو الصحافة الإلكترونية.

- فبالنسبة لنشرة الأخبار المتعلقة بالحصة الأسبوعية "أروقة السياسية" التي تذيعها الإذاعة الوطنية الجزائرية، تمت ملاحظة (خلال فترة شهر جانفي من عام 2009) 3 نشرات إخبارية أثارت موضوع المشاركة السياسية للمرأة بنسبة 2.28٪

و5.19٪ و6.7 ٪ من أوقاتها للمرأة المشاركة في الحياة السياسية. وتركزت النشرات الثلاث حول النساء الأكثر نشاطا في المجتمع المدني، وخاصة المنخرطات منهن في التشكيلات السياسية أو عضوات الحكومة أو النائبات.[43]

وأما بخصوص تغطية التلفزيون للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، فإنه من خلال تحليل الجريدة المصورة للثامنة مساء وعلى غرار حلقتين من النقاش في حصة في "الصميم" و"المنتدى"، أظهرت أن موضوع المرأة عولج ونوقش مرات عدة، ولكن بشكل ضعيف، فعلى سبيل المثال قدرت نسبة التغطية لمشاركة المرأة في انتخابات 9 أفريل 2009 بـ 9.70 ٪، حيث اعتبرت ضعيفة ولكنها في تقدم مقارنة مع باقي التغطيات الخاصة بالنشاطات السياسية الأخرى للنساء في الجزائر.[44]

- أما بالنسبة للصحافة الإلكترونية من خلال منتدى الشروق، فإنها تنشر أخبار المرأة المنتخبة والمرأة في عضوية الحكومة، وأغلبية ما ينشر في شكل مقالات كتبت بأقلام النساء، خالية من كل نقد أو اعتراض أو تشخيص لعوامل الضعف والتدني لهذه المشاركة أو الدعوة الجدية لتغيير وضع المرأة وتوعيتها بحقوقها بالكامل.

5/ الآليات الوطنية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي: تنوعت الآليات الوطنية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي بين الآليات السياسية والقانونية والمؤسساتية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية.

فبالنسبة للآليات الاقتصادية، سعت الجزائر إلى تضمين المرأة في القوى العاملة ودمجها في أجهزة وهياكل الدولة التربوية والصحية والأمنية والقضائية، كما شجعت النساء على اقتحام مجال الأعمال الحرة والمتاجرة.

فكل تشريعات العمل الدولية والوطنية تسعى لتضمين المرأة في المشاركة الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال دستور الجزائر لعام 1996، نص في مادته 51 المؤرخ في 28 نوفمبر1996 على مايلي: "تساوي جميع الموظفين في تقليد المهام والوظائف دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".[45] كما نصت المادة 55 من نفس الدستور على حق المواطن في العمل: "لكل مواطن الحق في العمل".[46]

تشير الإحصائيات إلى أكثر من مليون ومائتي ألف امرأة يشغلن مناصب بمؤهلات عالية بنسبة تعادل 15 ٪ من العاملين وأن عددهن يتزايد بوتيرة أعلى من الرجال، ففي الفترة ما بين 2005/2001 ارتفع عدد النساء العاملات من 883000 إلى 1.2 مليون عاملة،

وفي آفاق 2020 يتوقع الخبراء وصول نسبة نمو توظيف اليد العاملة النسوية إلى 4.5 ٪ وفي أوساط الرجال إلى 2.5٪ تقريبا ضعفها إذا ما قورنت بعام 1977، حيث كانت النسبة تمثل 1.7٪ [47]، وهذا لأسباب التفوق العددي للطالبات المتخرجات من الجامعات وبسبب عزوف الذكور عن الأعمال أو الوظائف الحكومية التي لا تدر المال واختيار الأعمال الحرة كالمتاجرة وغيرها.

تتركز اليد العاملة النسوية في القطاع الخدمي موزعة مابين، التربية والتعليم، الصحة، القضاء والإدارة العمومية وقليلا ما تتواجد المرأة في القطاعات الإنتاجية.

أولا / الآليات السياسية:

جاءت فكرة تعزيز عدد النساء المغاربيات في المناصب السياسية من خلال نظام حصص على أساس الجنس، وبالأخص في الجزائر، حيث أثير نقاش في الدوائر السياسية والقانونية حول مشروع نظام الحصص النسبية لصالح المرأة. فقد قدمت الجزائر نموذجا عن تراجع الحظوظ الانتخابية للمرأة المغاربية، فرغم حضورها القوي في نظم التعليم والعدل والصحة إلا أن النساء الجزائريات شهدن تراجعا في أعداد مقاعدهن البرلمانية من 35 في 1962 إلى 30 في 2007. [48] فهذا التراجع دفع الخبراء والسياسيين والقانونيين إلى الاجتماع بتاريخ 20 ديسمبر 2009 في الجزائر العاصمة لنشر الوعي حول دور المرأة في السياسة وعلاقتها بالإعلام.

دار النقاش حول مشروع السلطة السياسية للمرأة في الجزائر والمغرب وتونس برعاية معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتكوين من أجل تقدم المرأة وبمساهمة مركز المرأة العربية للتكوين والبحث، تمحور الحوار والنقاش حول نظام الحصص النسبية للتمثيل النسائي.

اعتبر هذا النظام الصيغة الديمقراطية الوحيدة التي تسمح بدخول النساء إلى المجال السياسي، حسب رأي كاتبة جزائرية تدافع عن حقوق المرأة المغاربية. فهذا النظام شاع استخدامه في كل من السويد والنرويج وفرنسا. ومكن النساء في رواندا وإثيوبيا من الحصول على نسبة جيدة في البرلمان.

ورأى وزير التضامن السيد جمال ولد عباس، أنه رغم الانفتاح السياسي، إلا أن تمثيل المرأة في المؤسسات المنتخبة وخاصة البرلمان والمجالس المحلية يظل ضعيفا جدا، لذلك فإن هذا المشروع الخاص بتبني نظام الحصص يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية، وفقا لمقتضيات المادة 31 من الدستور الجديد والتي تنص على أن الدولة ستعمل على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة بزيادة فرصها في التمثيل في

المجالس المنتخبة. أما لويزة حنون رئيسة حزب العمال، فإنها ترى أن نظام الحصص لا يمكن أن يحل مشكلة التكافؤ والمساواة، فيما يخص ولوج المناصب السياسية، فهي ترى وتحبذ نظام المهارات على الحصص، كأسس للترقية السياسية حيث قالت: "لا يجب أن تظهر النساء على اللوائح الانتخابية، ما لم يكن لديهن المهارات والكفاءات الضرورية، وإذا لم يكن يفعلن ذلك، لا حاجة لنا إذا للحد من أعدادهن". (49)

فالسيد رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح" أكد على أن تمكين المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، هو مسألة تستدعي نظرة إيجابية من كل المجتمع الجزائري نحو المرأة ودعوة صانعي القرار لوضع إطار قانوني ودستوري محفز، وأن الأحزاب السياسية يجب أن تكون السباقة لتبني هذه الخطوة في مفهومهم السياسي. (50)

ودعت إلى تبني نظام الحصص السيدة "نوارة سعدية جعفر" وزيرة الأسرة والتضامن، فقد أشارت إلى أن نسبة التمثيل النسائي في الدول التي تأخذ بنظام الحصص قدرت بـ19.3٪ بينما قدرت بنسبة 14٪ في الدول التي لا تأخذ به. (51) وهذا ما أحدث جدلا ومعارضة في أوساط المشاركات في ملتقى النساء السياسيات العربيات المنعقد بالجزائر بتاريخ 25 جانفي 2009 تحت شعار "من أجل تمثيل أفضل للمرأة العربية في الحياة السياسية".

ثانيا / الآليات القانونية والإعلامية:

تعتبر القوانين والإجراءات القانونية عوامل أساسية في دعم وترقية المشاركة السياسية للنساء، ولكن ما هو هام أيضا في تعزيز هذه المشاركة، هو توضيح طبيعة العمل السياسي وتحديد شروطه الفعالة من طرف مختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري على الخصوص.

فالتعريف بهذه القوانين وتفسيرها وتشخيص فرص الاستفادة بالحقوق السياسية المقررة دستوريا للمرأة، محورا هاما لتشجيع النساء على اقتحام المجال العام والمجال السياسي.

وهذا ما يجب أن تسعى إليه وسائل الإعلام كافة في مجال نشر وإذاعة كل ما يتعلق بمحددات، شروط، تجارب ونشاطات العمل السياسي النسائي. فحسب دراسات سابقة أكد تقرير "كوثر" المنشور سنة 2006، المتعلق بالمرأة العربية ووسائل الإعلام العربية، على أن هذه الوسائل الإعلامية العربية تصور المرأة العربية بشكل عام، في صورة سلبية(52).

الآليات القانونية:

تضمنت الآليات القانونية إصلاحات شملت قانون الأسرة لعام 1984، فقد انصب الاهتمام على تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي تضمنه قانون الأسرة لعام 1984، والذي اعتبر النساء الجزائريات قاصرات قانونيا. فقد أجاز التمييز ضدهن في الزواج والطلاق والإرث ورعاية الأطفال، كما سمح للرجل بالتطليق دون مبرر، ولم يسمح للمرأة بالطلاق من دون موافقة الزوج، وما لم تقرر المحكمة لظلم أو إجحاف لحق بالمرأة، فقانون الأحوال الشخصية كان أكبر تحد أمام عمل المرأة في المجال العام وفي المجال السياسي خاصة.

إلى جانب إصلاح قانون الجنسية، حرصت إصلاحات 2004 على إصلاح قانون العقوبات، حيث جعلت عقابا للتحرش الجنسي ضد النساء، كما صادق مجلس الحكومة على إصلاح قانون الجنسية، بحيث أصبح من حق المرأة الجزائرية المتزوجة من أجنبي أن يتمتع أطفالها بجنسيتها. وفي هذا التعديل سحب للتحفظ الذي أبدته بعض الدول العربية، ومنها الجزائر، على المادة 92 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثالثا / الآليات المؤسساتية:

إن الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقضايا المرأة تجسد في إنشاء وزارة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ملحقة برئاسة الحكومة، وحاليا ألحقت بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، تضطلع هذه الوزارة بمهمة ترقية الأسرة والمرأة بالتكامل والتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية ومختلف هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

تمحورت مهام هذه الوزارة في مجال قضايا المرأة حول ما يلي:

1- تطوير قدرات المرأة وتعزيز مساهمتها في مختلف المجالات السياسية وفي مواقع اتخاذ القرار وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- الدفاع عن قضايا المرأة الخاصة من خلال:

- تحسيس النساء بحقوقهن.
- توسيع مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- محاربة العنف والتمييز الممارس ضد النساء وكل أشكال الإقصاء والاستغلال.
- تحسين الشروط الصحية للمرأة في الوسط المهني.

- تشجيع برامج محو الأمية الموجهة للنساء، لاسيما في الوسط الريفي، وتشجيع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات التي تنشط في هذا المجال.

- خلق مشاريع تنموية ذات علاقة بالصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحرف التقليدية بالمناطق الريفية.

- تنويع برامج التكوين والتعليم المتخصص الموجه للفتيات والنساء المعوقات.

- تأسيس مقاربة النوع الاجتماعي.

أما على الصعيد المحلي، فقد أنشأت مديريات العمل الاجتماعي عبر كل ولايات الوطن، بغرض النهوض بالأسرة عموما وبالمرأة بشكل خاص، وكذا وكالة التنمية الاجتماعية التي أنشئت علم 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96- 232 تحت وصاية رئيس الحكومة، بهدف تقديم المساعدة للفئات المحرومة الممثلة في:

- النساء ربات البيوت دون دخل.

- العائلات ذات الدخل المحدود المتكفلة بشخص معوق.

- أرباب العائلات والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم والبالغين 60 سنة وأكثر.

- تقدم لهؤلاء منح جزافية وتمويل مشاريع من شأنها تحسين معيشة المعوزين.[53]

يبقى هذا الفعل نصوصا مكتوبة في ظل انعدام آليات للمتابعة الميدانية والحرص على إتباعها بقواعد عقابية في حالة الإخلال بها أو عدم الالتزام بها، إلى جانب الطرق الملتوية والتعسفية التي تقدم بها هذه المساعدات، سواء من طرف وكالة التنمية الاجتماعية أو من طرف مديريات النشاط الاجتماعي، لانعدام المراقبة المنتظمة والمستمرة وغياب الدعم المادي، فكل هذه المنح ضعيفة لا تفي بحاجيات الفئات الخاصة ولا تمدهم بالقوة للاهتمام بالنشاط السياسي.

- إنشاء مرصد شغل المرأة في 11 فيفري 2002 على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات التابعة لوزارة الطاقة والمناجم، وتعميم هذه التجربة على مستوى فروع الشركة عبر بعض ولايات الوطن.

إن قصر التجربة على قطاع واحد ليس من باب مراعاة العدالة الخارجية لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، والتي تضم أكثر الفئات العمالية كقطاع الوظيف العمومي على سبيل المثال.

والهدف الأساسي من هذه المراصد الوطنية هي:

- تعزيز نسب التشغيل النسوي في مختلف الوظائف وأنشطة المجتمع.

- تطوير المسار المهني للنساء العاملات في المجتمع على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص.

- توفير فرص اعتلاء النساء العاملات مناصب المسؤولية في جميع مجالات أنشطة المجتمع.

فهي تجربة محدودة وصيغة لا تفي بغرض التمكين السياسي لكل النساء العاملات، وفي مختلف الوظائف والقطاعات الإنتاجية والخدمية الوطنية.

وبخصوص الإجراءات الجزائية، تم إنشاء مركزين وطنيين لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب ومراكز أخرى اجتماعية كديار الرحمة وغيرها. كما أنشأت لجنة المرأة التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين مركزا للاستماع وتوجيه ضحايا التحرش الجنسي.

خاتمة:

عوامل عديدة دعت إلى الاهتمام بتمكين المرأة من العمل السياسي، والعمل بجد على إلغاء التمييز على أساس النوع ورفع الغبن عن المرأة .أهمها تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة وخاصة في الدول المتخلفة من العالم العربي والإسلامي . فهذا الاهتمام المتزايد من طرف هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية نابع من إيمان المجتمع الدولي والمنظمات النسائية العالمية كالفدرالية العالمية الديمقراطية للنساء والاتحاد العام للنساء العربيات والاتحاد النسائي الإفريقي وغيرها من منظمات عالمية ووطنية. إن تحقيق مطلب التنمية المستدامة لا يتم تحقيقه دون مشاركة كل فئات المجتمع والاعتماد على أكبر حجم فيها وهي فئات الشباب والنساء.

بالإضافة إلى اتساع رقعة الوعي النسائي وإدراك اختلافهن في المشاركة وتخلفهن عن المشاركة في البناء والتحديث والتغيير الاجتماعي، التنظيمي والسياسي مقارنة بنساء العالم المتقدم الذي يدمج كل فئاته الاجتماعية في الحراك الاجتماعي. دون أن ننسى القيم الإنسانية الداعية إلى إحقاق الحق والمساواة بين النساء والرجال في كل الميادين والمجالات. لقد ترجمت الجهود الدولية والوطنية الحكومية والأهلية والنسائية إلى مداخل أساسية تساعد على ترقية وتعزيز مكانة ووضع المرأة. من أهمها مدخل الرفاهية الاجتماعية، إزالة الفقر، تفعيل الاقتصاد، اقتصاد المعرفة، وأكثرها حظا من اهتمام الدول والحكومات والمنظمات النسائية الدولية والوطنية مدخل التمكين الذي غدا من أهم هذه المداخل في وقتنا الحاضر. تعمل وفقه الحركات النسائية وكل الدول والمنظمات الموقعة على اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة بكل أشكاله. فهو يهدف إلى رفع الوعي النسائي ونشر وعي سياسي في

أوساط النساء ورفع مقدرتهن على العمل والنضال. ففاية التمكين توعية المرأة بأحوالها واهتمامها بالمشاركة في مناقشة قضاياها، لأنها أقدر كل الفئات الاجتماعية تعبيرا عن مشاكلها.

وما جاء به التعديل الدستوري الحديث بالجزائر بشأن تعزيز دور المرأة المتعاظم في الحياة العامة وتمكينها من العمل السياسي إلا إطار قانوني آخر مجسد لنية صادقة للقيادة السياسية في ترقية أدوار المرأة الجزائرية وتقوية دورها السياسي الهام والفعال في توجيه مسار كل من الدولة والمجتمع.

وتبقى الاتفاقية حول القضاء على كل أنواع التمييز تجاه النساء، من بين كل الآليات الدولية الأهم بمقدار ما تنوي ترقية المساواة في جميع الحقوق الإنسانية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنص على كل الالتزامات الملموسة من طرف الحكومات الوطنية لضمان ممارستها. فهي بمثابة مقياس عالمي لتحديد المساواة بين النساء والرجال. والمصدر القانوني أو الأساس القانوني للتشريعات الوطنية. وقبل الاعتماد على هذه الاتفاقية العالمية لإنصاف المرأة نحتاج إلى إقامة تصور عقلاني حول تأثيرات المشاركة السياسية نفسها على المرأة الجزائرية.

الهوامش

(1) رفيقة سليم حمود, المرأة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، (القاهرة : دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع) الطبعة الأولى، 1997، ص73 .

(2) أميمة أبو بكر، شيرين شكري، المرأة والجندر، إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، (دمشق: دار الفكر)، 2002، ص 81 .

([3]) أماني مسعود , الدور السياسي لمهمشي مصر، بالتطبيق على مجتمع القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1998 ص 38 .

(❖) سورة القصص، الآيتان 5 – 6

(❖❖)سورة النور، الآية 55

(❖❖❖)سورة يوسف الآية 21

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(5)سمير محمد عبد الوهاب، ليلى مصطفى البرادعي، إدارة المواد البشرية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2007، ص 202 .

(6) أماني مسعود، التمكين، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية العدد 22, السنة الثانية, 2006، ص8.

(7) شرين شكري، مرجع سابق، ص106.

(8) أماني مسعود, التمكين، مرجع سابق، ص 5.

(9) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي"، 5، 6 ديسمبر، 2004، القاهرة، مصر، ص 1

(10) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(11) نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

(12) أمين خالد حرطاني، تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، دراسة مقارنة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، أفريل 2006، ص 44.

(13) نفس المرجع، ص 45.

(14) المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، طبعة أولى، صنعاء، اليمن، أفريل 2005، ص 56.

(15) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(16) أماني مسعود، التمكين، مرجع سابق، ص7.

(17) مصطفى الفقي، "المواطنة والحقوق السياسية"، في المرأة والمشاركة السياسية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2000، ص 31.

(18) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق، ص 7.

(19) أمين خالد حرطاني، مرجع سابق، ص 29.

(20) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(21) المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، مرجع سابق، ص 48.

(22) المنتدى الديمقراطي الأول، مرجع سابق، ص 49/48 .

(23) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مرجع سابق، ص 5.

(24) عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى، 1999، ص 29.

(25) رفيقة سليم حمود، مرجع سابق، ص 153.

(26) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(27) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(28) الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000، من الجزائر)، ص 2.

(29) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات، ص 38.

(30) رفيقة سليم حمود، المرجع نفسه، ص 142.

(31) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(32) نفس المرجع، صفحة 147.

(33) ماجدة علي صالح، "خطاب المرأة العربية بين الواقع والتحديات"، (مداخلة في مؤتمر الدور

السياسي للمرأة العربية)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 23.

(34) عواطف عبد الرحمان , الإعلام العربي وقضايا العولمة , (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع)، طبعة أولى، 1999، ص 173.

(35) المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة، مرجع سابق، ص 56.

(36) محمد محمد نور فرحات، الأوضاع التشريعية للمرأة في البلدان العربية، مؤتمر الدور السياسي للمرأة في العالم العربي المنعقدة عام 2008، بالقاهرة، ص 9.

(37) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(38) ليلى حسيني، العيش على خط الخطر،(القاهرة: تصميم وطباعة جرين ليف آرت ستوديو)، 1997، ص 14.

(39) نفس المرجع، نفس الصفحة .

(40) تقرير تنتمية المرأة العربية، المرأة العربية والإعلام، دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين 1995 و2005، كوثر، 2006، ص 89/88 .

(41)Hamida Elbour, « Médiatisation de la participation politique de la femme en Algérie, au Maroc et en Tunisie », Rapport de synthèse de l'exercice média, Juin 2009, P 22.

(42)Ibid , p 51.

(43)Ibid , p59.

(44)Ibid , p 60.

(45) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 51. 46 –نفس المرجع، المادة 55.

(47) لخميسي شيبي، مؤتمر الدور السياسي للمراة في العالم العربي، دراسات حالة: الدور السياسي للمراة، تضمين أم تهميش، الجزائر نموذجا، , مرجع سابق، , ص 7.

(48)La tribune, le phénomène ne concerne pas uniquement le monde arabe, faible présence des femmes en politique, centre d'information des nations unies , Alger , du 25 Janvier 2009 , p 04 .

على مواقع http/www.Unite,org.dz

(49) الجزائر تدرس نظام الحصص، على موقع WWW.magharebia.com

(50)La tribune, op cit, p 04.

(51)Ibid, p 04.

(52) تقرير تنمية المرأة العربية، مرجع سابق، ص 85 .

(53) المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات, مرجع سابق, ص 58/57.

مقالات

- إشكالية بناء الدولة في العالم العربي
- المرأة والسياسة في الجزائر

إشكالية بناء الدولة في العالم العربي

أ. صافو محمد

لقد كانت معاهدة لوزان (1922) بمثابة النهاية الرسمية للإمبراطورية العثمانية التي عاش في ظلها معظم العرب خلال أربعة قرون كاملة، وبداية التأسيس لوعي سياسي عربي يحدد هويتهم السياسية والإطار الجغرافي الذي يعرفها، والمجال الذي تتحرك فيه والمحيط الذي تتفاعل معه.

ولاقت فكرة إعادة صياغة العالم على أساس قوة التصميم الذاتي للكيانات الوطنية تشجيعاً في خطابات الرئيس الأمريكي آنذاك (وودرو ويلسون) وقادة آخرين من الحلفاء[1]، وهو ما حفّز العرب على التفكير والعمل من أجل إجراء تغيير في المكانة السياسية وتقرير مصيرهم من خلال الاستقلال وبناء دولة عربية مستقلة.

غير أنّ هذه الآمال العربية اصطدمت بنهج وسياسة إنجلترا وفرنسا في السنوات التي عقبت الحرب، حيث كان لهذه الدول مصالحها الجوهرية التي عملت على تحقيقها، وبموجب ذلك خضعت معظم البلدان العربية للسيطرة البريطانية – الفرنسية إضافة إلى زرع كيان معاد (إسرائيل) داخل الجسم العربي، ساهم وبدور فعال في هندسة المنطقة العربية والتحكم إلى حد بعيد في تحديد خط سيرها.

وأمام هذا الواقع الاستعماري كان لزاماً على العرب أن يخوضوا مسارات نضال سياسي، وحروب تحريرية طويلة قادت في النهاية إلى الاستقلال، لكن في إطار كيانات جديدة اسمها (الدولة الوطنية)، وبذلك انقسم العالم العربي على نفسه، ووصل عدد الكيانات المشكلة له (22 دولة)، ولازال مرشحاً لمزيد من الانقسامات وميلاد كيانات جديدة. والنتيجة هنا: إذا كانت الدولة الوطنية(l'état -nation) في أوربا نتاج عملية توحيد، فإنّها في العالم العربي نتاج عملية تفكيك مستمرة. قدمت نفسها على أساس أنّها الأداة المثلى لتحقيق حاجيات المواطن وضمان مختلف حقوقه والتصدّي

لمختلف التحديات مهما كانت طبيعتها ومصدرها.

والسؤال المطروح هنا: هل استطاعت الدولة العربية (الوطنية) مجابهة التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الاستقلال؟

لقد واجهت الدول العربية أربعة أنواع من المشاكل والتحدّيات وهي تعمل على تأسيس وإعادة بناء كيانات جديدة، تمثلت فيما يلي[2]:

- مشكلة بناء الدولة وهي مشكلة تركيبية تتعلق بزيادة التكامل والاندماج.
- مشكلة البناء القومي وهي تؤكد على الجوانب الثقافية للتطور السياسي.
- المشاركة السياسية وتتعلق بتمكين المواطن من المساهمة الدائمة والفاعلة في اختيار البدائل المرتبطة بحقوقه ومصيره.
- مشكلة توزيع الرفاه وترتبط بالتوزيع العادل للقيم بين مختلف الفئات الاجتماعية بما يضمن كرامتها.

لكن، كيف كان أداء الأنظمة العربية وهي تسعى للتعامل مع هذه التحديات؟

إنّ المتأمّل في التحديات التي واجهت الدولة الوطنية عربياً يجدها متعددة الأبعاد (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وقيمية)، ويبدو أن الأداء كان ضعيفاً وعلى جميع المستويات حيث تجمع معظم تقارير التنمية الإنسانية العربية على سوداوية الواقع.

وفي هذا الإطار جاء تقرير العام 2009 مكمّلا للتقارير السابقة بدءاً من العام 2002، والتي كشفت عن نواقص ثلاثة فادحة تعيق مسار التنمية في المنطقة العربية، ويتعلق الأمر بالمعرفة والحرية وحقوق المرأة، وذلك كله نتاج فلسفة أمنية تقليدية تتمحور حول الدولة وأمنها دون أدنى اهتمام لأمن الإنسان، وخاصة ذلك التهديد الذي تكون الدولة ذاتها مصدراً له.

" فالعلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ليست علاقة سليمة، ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان، نراها في عدة بلدان عربية تمثل مصدراً للتهديد ولتقويض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية "[3].

وكان من نتاج هذه العلاقة غير السليمة، تردّي الوضع التنموي العربي، ولعلّ محمد جواد رضا[4] خير من شخص الوضع بقوله: "خلال نصف القرن الماضي لم ننجز إنجازاً حضارياً واحداً نابعاً من تفكيرنا بأنفسنا ومصلحتنا، لم نبن شبكة من طرق المواصلات على الأرض العربية تيسر نقل منتجاتنا الزراعية والحيوانية بين الأقطار العربية الممتدة على قارتين عظيمتين. لم نبن أسطولاً تجارياً يتحرك بين المدائن العربية

عـاملاً علـى تحقيـق الوحـدة الاقتصـادية بـين الأقطار العربية، ويسهل التبادل التجاري بينها ويـوفر فـرص العمـل لـلآلاف مـن الرجـال والنسـاء. لم نـبن مؤسسـة صـناعية تصـنع منتجاتنا الزراعية والحيوانية وتفتح لاقتصادنا الأسواق العالمية. لم نؤسس نظاماً تربويّاً يؤدّي إلى خلـق التنـاظر الفكـري والكفايـة الإنتاجية بين الأجيال العربية. لم نقم مؤسسة طبية متكاملة بين أقطار الأمّة العربية ترتفع بالمسـتوى الصـحي للأمّـة الـذي هـو أسـاس السـعادة العامـة والإنتاجيـة العاليـة. لم نؤسـس نظاماً مصرفياً يقرب بين أنواع النقد العربية وييسر سيولة المال العربي بين الأسواق العربية ويسـهم في نمائها الاقتصادي والاجتماعي. لم نبتدع نظاماً قانونياً يحمي حقوق المستثمرين ويشـجعهم علـى توظيـف رسـاميلهم في عمـران الـوطن العربـي. لم نفعـل شـيئاً مـن هـذا. وقـد ضاعت كل الفرص لفعله الآن".

ويمكـن أن نضـيف: لم نحقـق تماسـكاً اجتماعيـاً، ولا انـدماجاً وطنيـاً، ولم نـبن المؤسسـات التمثيليـة المعـبرة عـن المشـاركة السياسـية، الأمـر الـذي ضـاعف مـن حـدة العنـف السياسـي - كعنصـر أساسـي لعمليـة التغـيير- في الكـثير مـن البلـدان العربيـة. وبتعبير آخر فشلنا في بناء الدولة الديمقراطية الحديثـة بمـا هـي مجمـوع أدوات عقلنـة المجتمـع[5]، والعقلانيـة هنـا لابـد أن تكـون تامة وشاملة وليست قطاعية أو مرحلية.

إن هـذا التشـخيص يكشـف عـن أزمـة بنيوية عميقة تعيشها الدولة العربية، وأهمّ مظاهرها[6]:

- عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة:

يلاحظ في معظم الدول العربية عدم ترسخ فكـرة الدولـة كمؤسسـة دائمـة، منفصـلة ومتميزة عن السلطة الحاكمة. وفي هذا الصدد يقـول محمـد جـابر الأنصـاري: " وعـن البيـان يجب التفريق بين النظام الحاكم وبين مؤسسة الدولة ككل. هذا من الناحية النظرية، وفي الحـالات الطبيعيـة لأوضـاع الـدول، ولكـن مسـألة التفريـق بهـذه البسـاطة عنـدما يكـون الجهاز الحاكم ذاته، وأحياناً الفرد الحاكم ذاته هو "صمام الأمان" بالنسبة إلى بقاء الدولة... كمـا في حـالات عربيـة عديـدة أوضـح مـن أن يشار إليها[7].

- ضـعف وهشاشـة الدولـة مقابـل تضـخم أجهزتها ومؤسساتها اللاّفعالة:

لقـد تضـخمت مؤسسـات الدولـة الوطنيـة بشكل كبير انطلاقاً من تغلغلها وتمددها في مختلف مجالات النشاط، لكن ذلك لم يكن بالمعنى الإيجابي وهو ما تسبب في ضياع الوقت والجهد والمال. الشيء الذي انعكس على أدائها مـن حيـث بنـاء علاقـة تكامـل وانسـجام مـع

مواطنيها، أو مجابهة التحديات الخارجية وتعميق الاستقلال الخارجي.

- علاقة التأزّم بين الدولة ومجتمعها:

ومرد ذلك سعي السلطة الحاكمة إلى فرض سيطرتها على مختلف تكوينات المجتمع المدني، وحرمانه من الاستقلالية الضامنة لفاعليته وحركيته "و هكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالاً لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة..." [8]

- ضعف البنية الاقتصادية للدولة واعتمادها على الريع بدل الإنتاج:

يطلق البعض على هذه الدول مفهوم "دول رصد التخصصات"، كمقابل لمفهوم "دول الإنتاج"[9]، وهنا تقوم الدولة بدور الوسيط بين القطاع النفطي وبقية القطاعات من خلال برامج الإنفاق العام، وفي ظل غياب الاقتصاد المنتج ما زالت الأنظمة العربية متحررة كثيراً من الاستجابة لمطالب الحريات السياسية والمدنية مادامت هي مصدر الرزق لقطاعات مجتمعية واسعة، وفي بعض الحالات وعند تراجع تمويلات الريع تضطر بعض الدول إلى إجراءات تقشفية، والرفع من الضرائب. مقابل هامش من الحرية السياسية المحسوبة والمقيدة.

- استشراء الفساد السياسي والإداري وغياب الرقابة والمساءلة:

ولعل أحسن توصيف لهذا الفساد وتأثيره على بنية الدولة برمتها، ما عبّر عنه الرئيس الجزائري عام 1999، في خطاب أمام إطارات الأمّة بقوله: "بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد". وحسب قوله: "دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع".

- التبعية الهيكلية للخارج:

وتكشف هذه التبعية عن ضعف الأداء السيادي للدولة العربية سواء تعلق الأمر بمدى قدرتها على التصدّي للتهديدات الخارجية، أو بحرية قرارها السياسي والاقتصادي، فهناك قوى داخلية يرتبط وجودها وأمنها بقوى خارجية أكثر من رضا وقبول مواطنيها. وهو ما يطرح الاستفهام حول أولوية المصالح والرهانات، فهل مصلحة البلد والمواطن هي القائد والموجه، أم أن مصالح قوى التبعية هي التي تحتل موقع الأولوية القصوى في أجندة النخب الحاكمة؟

ولم تعد قضية بناء الدولة شأناً داخليا يحكمه مبدأ السيادة وما يتبعه من حرية في علاقة الدولة بمواطنيها بل باتت تشكل أولوية قصوى ضمن أطر العلاقات الدولية بتجاوز أثارها وتداعيتها للحدود الوطنية وهو ما يجبر صانع القرار الدولي، الإقليمي والعالمي على التعامل معها في إطار رسم السياسات الأمنية ومحاولة المساهمة في بناء السلام العالمي.

فكثيراً ما أسهم تدهور الأوضاع في بلد ما، وسيادة حالة اللاّاستقرار في التأثير المباشر على أمن دول الجوار الجغرافي تحديدا، وعلى حفظ السلم والأمن الدوليين عموماً.

وبالتالي فإن بناء السلم وتحقيق الأمن تمر حتماً عبر بناء الدولة داخلياً، لكن ما هي المقاربات الكفيلة ببناء الدولة لتنقل من مصدر تهديد للأمن إلى مساهم فعلي ومشارك قوي في بناء السلام؟

إن المقاربات الكفيلة بذلك، تصب كلها في إطار بناء الدولة الحديثة وتجاوز محاولة التكيف العربي الفاشلة مع المتغيرات عبر التمكين "للدولة التحديثية"، بحسب تعبير الدكتور برهان غليون.

1- **الدولة التحديثية:** وهي في الواقع لا حديثة ولا قديمة[10] فهي تتبنى مفاهيم الحداثة، ولكنها لا تتردد في تجاوزها إذا اقتضى الأمر ذلك، وإذا كانت الحداثة تقتضي الحرية وتجعلها مصدراً لشرعية الدولة، فالدولة التحديثية تستطيع أن تبني الدكتاتورية وتراكم السلطة وتضاعف من مركزتها باسم "الدفاع عن الحرية"، إنه منطق الجمع بين المتناقضات الذي وظف ولازال في تبرير السياسات التي لم تنتج في نهايتها إلاّ دولاً ضعيفة وهشة ومقطوعة الأوصال مع مواطنيها وشعوبها.

ومن سمات الدولة التحديثية:

أ- **المركزية الشديدة والسلطة المطلقة:** وليس الهدف من كل ما هو معلن الاستجابة لحاجيات المواطنين، وتسريع وتيرة التنمية، وإنّما إطلاق يد الدولة في التعامل مع رعاياها بالمشيئة ودون خوف تبعة، وذلك اعتمادا على تحديث القوة العسكرية وتطوير البيروقراطية في إطار تعزيز أدوات الضبط والقهر الاجتماعي.

ب- **ضعف التمثيل:** وذلك عبر تزوير إرادة الأمة بواسطة الانتخابات غير الشفافة وغير النزيهة، وهو ما يفرز في النهاية مجالس تمثيلية محلية أو وطنية عاجزة عن التعبير عن مصالح المواطنين وغير قادرة على تحصيلها والدفاع عنها، حيث أصبحت السلطة التنفيذية بعيدة عن أيّ رقابة أو محاسبة.

ج- **دولة استبدادية:** لكنها ليست بالضرورة دولة لا قانونية[11]، فهي تضع الدساتير، وتجري الاستفتاءات حولها، وتعرضها على ممثلي الشعب، كما تسن القوانين وتضعها موضع التنفيذ، لكن لا تتردد كثيراً في اختراقها والقفز عليها، وإعطائها القراءات التي تراها متماشية ومصالحها.

ولعل من أبرز مجالات التحديث هو تحديث نمط الاستبداد "الاستبداد الحداثي"، فواقعنا العربي يشهد اختلالاً بائنا بين دولة تزداد قدرة على الضبط الرقابي، والردع العقابي مصحوب بنزعة تدخلية هائلة في فضاءات الحياة الخاصة والعامة، مقابل مجتمع متذرر مقطوع الأوصال، لقد سبق لعالم الاجتماع الفرنسي لاتوش أن سمّى هذه الظاهرة بـ"التحديث دون حداثة"[12]، قاصداً بذلك التوظيف الأداتي للتحديث لصالح هياكل ومؤسسات السيطرة داخل الدولة، ولكن دون إشاعة فضائل الحداثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكشف المتابعة حجم التحديث والتنسيق بين أجهزة الأمن العربية في وقت لازال المواطن يموت من أجل رغيف خبز أو يسجن لمجرد رأي.

ولا يخرج الدكتور خلدون حسن النقيب كثيراً عن هذا الإطار في تحليله لظاهرة الدولة في المشرق العربي المعاصر، واصفاً إيّاها بالتسلطية، مترجماً هذا المفهوم بأسس ثلاثة:

أ- احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع (اختراق المجتمع المدني).

ب- بقرطة الاقتصاد: إمّا من خلال توسعة القطاع العام، وإمّا بإحكام السيطرة عليه بالتشريع واللّوائح.

ج- كون شرعية نظام الحكم تقوم على القهر من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظم ضد المواطنين.

أمّا أدوات الحكم التسلطي فيجملها فيما يلي[13]:

أ- النخبة المتسلطة (عسكرية أو مدنية) وفي بعض الحالات الحزب الحاكم.

ب- التركيبة البيروقراطية-العسكرية للدولة.

ج- البنى الموازية لنظام الحكم كالتضامنيات القبلية والطائفية والمهنية.

إن هذه السمات، وهذه الوسائل هي نتاج تحريف عربي لمبدإ المصلحة العليا للدولة، أين تم تجاهل حقوق الناس، وممارسة الاستبداد والتسلط تحت هذا المبدإ الفضفاض وغير المعرف والمحدد.

والواقع أن الدولة ما هي إلاّ رابطة سياسية تهدف في المقام الأول إلى ضمان أمن الأفراد والمساهمة في تحقيق ذواتهم.

وقد نصت المادة (02) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789 على ذلك صراحة:

" غاية كل رابطة سياسية المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية غير القابلة للتقادم، هذه الحقوق هي الحرية، والملكية، والأمن، ومقاومة الطغيان"[14].

وبالتالي فإن مصلحة الدولة العليا تقتضي عدم مصادرة هذه الحقوق والاجتهاد في انتهاكها، كما أن الدولة التي تطورت ورسخت مفهوم الدولة- الأمة هي التي عرفت هذه المصلحة وجعلت لها حدوداً، وأهمّها حد الحرية، فالمصلحة العليا للدولة يجب أن تحدها حرية الأفراد، لأن في تجاوز ذلك تفكيكا للرابطة السياسية وبداية تفكك وتآكل للدولة ذاتها.

ويبدو أن أصل الداء لم يتغير منذ قرون الانحطاط في العالم العربي الإسلامي (ق18)، وحتّى يومنا هذا (بداية القرن 21) فقد تبنى مفكرون مسلمون فكرة أن غياب الحرية وغلبة الاستبداد هي سبب تخلف المسلمين.

وفي هذا الصدد جاء كتاب عبد الرحمن الكواكبي (1854- 1902) حول الاستبداد [15] والذي يقول في مقدمته "... كل يذهب مذهباً في سبب الانحطاط وما هو الدواء، وحيث إنّي قد تمخض عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية وقد استقر فكري على ذلك، كما أن لكل نبإ مستقرا، بعد بحث ثلاثين عاماً..."

ومنذ ذلك الحين، لم يتم البحث في العلاج رغم وضوحه، فلم يتم بناء المؤسسات التي تكرس الشورى أو ما يقوم مقامها من مؤسسات تضمن حرية اختيار المواطن لمن يحكمه بطريقة شفافة ونزيهة.

وهكذا سيطر الاستبداد السياسي على معظم الدول العربية مع اختلاف في الطبيعة الشكلية للأنظمة السياسية ذات الجوهر الواحد (أنظمة جمهورية وراثية، أنظمة ملكية وراثية)، قاسمها المشترك هو الاستبداد وما يتبعه من إقصاء وتهميش وعجز بيّن وواضح في المشروعية.

2- **المشروعية:** من ضرورات بناء الدولة الحديثة إعادة بناء علاقة السلطة بمواطنيها، أي هندسة علاقة جديدة بين الحكام والمحكومين، وذلك عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة[16] ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال اشتراك مختلف مكونات المجتمع التي تحظى بتأييد شعبي واسع في تكوين السلطة

في إطار نظام تشاركي متوافق عليه ويتبع ذلك مشاركة مختلف الفئات مهما كان حجمها ووزنها مادامت تعبر عن تنوع مجتمعي يجب مراعاته واستثماره في تقوية الدولة واستقرار النظام وحفظ الأمن.

وهذا معناه الانتقال من التمثيل إلى المشاركة، وذلك لمواجهة التهديدات التي تحاول الأغلبية فرضها على الأقلية، في إطار ما يعرف بـ"ديمقراطية الأغلبية" وتشمل عادة:

- **الاستبعاد من المشاركة:**

التلاعب بالحقوق السياسية وعبر وسائط الإعلام لزيادة نفوذ الأغلبية في المجال السياسي مثلاً من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح الأغلبية[17].

- **القمع:**

فرض ممارسات اجتماعية على الأقليات، وهو ما يتكرر في مجتمعات عديدة، فكثيراً ما كانت لغات الأقليات وثقافتها موضع خطر أو تهميش، والآن يفرض تصاعد التعصب الديني في بلدان عديدة ممارسات ثقافية على أقليات غريبة عنها، وفي بعض المجتمعات يكون التعصب إزاء الراغبين في ممارسة ديانتهم إنكارا للحق في التعبير وحرية المعتقد[18].

- **الإفقار:**

وذلك من خلال سلوكات الأغلبية الرامية إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية من خلال، مثلاً: نقلها قسراً من المناطق الغنية بالموارد أو عدم استفادتها من الموارد التي تقع بباطن الأرض التي تسكنها.

وكل ذلك يطرح قضية التوزيع العادل للثروة وتقاسم السلطة، وما يترتب عنهما من مطالبات قد تأخذ طابعا مسلحاً يهدد وحدة الدولة واستقرارها، فهناك ملايين الأشخاص الذين لقوا حتفهم في حروب أهلية في العقد الماضي نتيجة التوزيع غير العادل للثروة والاستئثار بالسلطة.

وأمام مظاهر ضعف المشروعية في الداخل تكرست التبعية الهيكلية للخارج، فالتبعية اليوم في الوطن العربي هي واقع قائم له مظاهره وأبعاده الاقتصادية والغذائية والمالية والعسكرية والأمنية والسياسية والثقافية والتكنولوجية[19]". حيث خلقت هذه العوامل توازنات في المنطقة، تشجع على التباعد والانقسام والتنابذ، ودفعت بالنخبة العربية إلى التنافس بينها على خطب ودّ الغرب، أمريكا وأوروبا أساساً، لانتزاع صفة الوكالة، أو للعب دور في المنطقة يظهر سطوتها أو يضمن لها تكوين رصيد سياسي خاص بها ... يعوضها عن غياب السياسة وهامش السياسة الداخلية

... فدولنا اليوم بين من يسوق مقدرته على التهدئة وضبط النزاعات الداخلية لضمان توكيله من قبل النظام الدولي، وبين من يهدد بتفجير الأوضاع وإشعال النار، كي يستدرج عروضاً في التوكيل تتجاوز حجم قوته الحقيقية "[20]. وهنا يمكن تسجيل كيف تحولت العديد من الأنظمة العربية إلى "شركات أمنية" تعمل على حفظ أمن أمريكا والغرب في مناطق بعيدة، بينما هي عاجزة في الواقع حتّى عن حماية نفسها وضمان أمن مواطنيها.

إن هذه الوضعية تدفع بالضرورة إلى البحث في الدولة وفهم مشكلاتها باعتبارهما يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة - بما فيها الأزمة الأمنية- التي تعيشها المجتمعات العربية، وكل إصلاح أو محاولة إعادة بناء، يجب أن تمر عبر الدولة، أي بناء الدولة وفقاً لمبدإ سيادة المواطن والعمل على تلبية حاجياته المتطورة، أي إعادة بناء دولة ونظام سياسي ديمقراطي حديث يتماشى ومنطق الإنسان وكامل حقوقه ويمكن الوصول إلى ذلك عبر عدة مداخل:

1- **المدخل الدستوري:** وذلك عبر بناء دستور يضمن الحقوق وينصّ عليها (الدسترة)، إضافة إلى مصاحبتها لضمانات تكفل لذويها القدرة على التمتع بها، كما تحتاج العملية إلى قضاء مستقل ونزيه يحفظ للدستور علويته وسموّه على النصوص الأخرى كافة، وتجعل أحكامه سارية على الأفراد والجماعات[21].

كما تقتضي الدسترة ترسيخ دولة القانون، سواء من حيث تقييد القانون لنشاط الدولة، أو من حيث تكون الحقوق في منأى عن كل خرق أو مس من أي جهة، بما في ذلك الجهاز التشريعي[22].

بالإضافة إلى ما سبق، فلابد من بناء مؤسسات الجودة السياسية التي تضمن التداول السلمي على السلطة وفقاً لأطر متوافق عليها وفي ظل تعددية حزبية منتظمة ومؤسسة على ثقافة المشاركة التي تسمح للمعارضة بالوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة وتنافسية.

2- **المدخل القانوني:** بمعنى إعادة تكييف البنى القانونية والإجرائية للدولة بما يتماشى ومنطق العقلانية والفعالية، وذلك عبر بناء مجموعة من القواعد التي تقدس الحقوق وتقدس الصوت الانتخابي، وهو ما يزيد من دمقرطة النظام.

3- **المدخل المؤسساتي:** أي بناء المؤسسات القادرة على تمثيل مختلف القوى الاجتماعية المتعددة والمتنوعة، زيادة على بعد مهم وهو

إعادة النظر في طبيعة التقسيم الإداري للدولة بما يكرس منطق تقريب الخدمة من المواطن سواء تمّ في إطار من اللامركزية المؤسساتية أو الحكم المحلي الموسع.

4- **المدخل الانتخابي:** وذلك بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية حيث نصل إلى تمثيل متوازن بين الولايات والسكان في إطار تعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل مبدإ المواطنة الشاملة وما يضمنه من مشاركة لجميع الفئات.

5- **المدخل السياسي:** ويرتبط بهندسة الحكم في إطار الرشادة والجودة السياسية التي تهيكلها حقوق الإنسان والتنمية السياسية وتعززها التنمية الاقتصادية الدائمة.

إن توظيف هذه المداخل سيؤدي إلى تعزيز أمن الإنسان، ويزيد من مناعة الدولة في مضاعفة قدراتها على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها، وهو ما يسهم في بناء السلم الداخلي الذي يقوي قدرة الدول على مواجهة التهديدات الخارجية في إطار علاقة تكامل وانسجام بين الدولة والمجتمع.

وقد لاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، أن الحفاظ على سلامة أراضي الدولة هو الذي يحظى بأولوية عالية في سياسات الأمن الوطني([23]) وطالب بتركيز الاهتمام على حماية أرواح المواطنين القاطنين فيها، مقترحاً مفهوم أمن الإنسان - كمكمل للأمن القومي- باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، وبينما تعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم أمن الإنسان بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم([24]).

وعموماً، فإن أمن الدول مشروط بأمن مواطنيها وتحقيق كرامتهم وليس بالانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، وتجاوز الفكر القائم على مبدإ المصلحة العليا للدولة إلى اعتماد مبدإ أولوية الفرد مع ضمان كافة حقوقه، وهي المقاربة القادرة على مجابهة أي تهديد لأمن الدول العربية.

الهوامش:

(1) ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، تر: أسعد صقر، ط(2)، دمشق: دار طلاس للترجمة والنشر، 2008، ص 37.

(2) فيرل هيدي، الإدارة العامة: منظور مقارن، تر: محمد قاسم القريوتي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 64.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص 07.

(4) محمد جواد رضا، "الغد العربي الأفضل وأحجية الانتظار الطويل"، **المستقبل العربي**، السنة 18، عدد 202، ديسمبر 1995، ص142.

(5) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط(8). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006، ص 76.

(6) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص57.

(7) محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ط(3)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 190.

(8) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط (2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 110.

(9) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 63.

(10) برهان غليون، **المحنة العربية : الدولة ضد الأمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (ط3)، 2003، ص 19.

(11) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمّة**، مرجع سابق، ص 17.

(12) رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد الحداثي العربي: "التجربة التونسية نموذجاً"، في: علي خليفة الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، ط (1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 75.

(13) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، (ط3)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 32.

(14) لويس دومون، **مقالات في الفردانية**، تر: بدر الدين عردوكي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص 141.

(15) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2000، ص 02.

(16) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 22.

(17) عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص 769.

(18) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(19) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 61.

(20) برهان غليون، "معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها"، **المستقبل العربي**، السنة 32، عدد 368، سبتمبر 2009، ص145.

(21) أمحمد مالكي، "حول الدستور الديمقراطي"، في: **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص62.

(22) أمحمد مالكي، المرجع السابق، ص70.

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**، مرجع سابق، ص01.

(24) المرجع السابق، ص 02.

المرأة والسياسة في الجزائر

أ. نصر سمارة

تَحتَل الجزائر واحدة من المراتب الأخيرة في العالم في مجال التمثيل النسوي في المؤسسات السياسية والعامة. إنَّ الاختلالات التي تواجهها هذه التمثيلية المَصدُومَة اليوم عفا عنها الزمن. أكثر من ستة عقود من الزمن بعد الثورة المسلحة شاركت خلالها المرأة الجزائرية بنفس الطريقة مثل الرجال، ومع ذلك لا يَزَال التمييز حاصلا بشأنها في الوصول إلى العهدات الانتخابية، أو المناصب السياسية وتسيير المدن. المحافظة الدينية التي تنقلها المدرسة، وهي مؤسسة رغم تحررها منها بطريقة ما، قد انتشرت بسرعة إلى مجموع المؤسسات السياسية والعامة لتصبح حقيقة اجتماعية.

توسيع قاعدة التعليم والتعريب:

الخطاب الرسمي الجزائري لا يزال يُركز على التقدم الكمي للتعليم في جميع مستوياته. في حين أن هذا التقدم لا يمكن إنكاره ويُعبر عن الإرادة السياسية لتعميم التمدرس على جميع مستويات التعليم. ولكن مسألة نوعية التعليم نَادراً ما تُثار في التقارير الرسمية. وبحسب واحدة من هذه الوثائق، فإن الدخول المدرسي للسنة الدراسية 2009/2008 تَميَّز بتعزيز مُعتبر للبنية التحتية التعليمية. في قطاع التربية تمّ مَنح 3670 قاعة دراسية جديدة للطور الابتدائي، 383 مدرسة (بدعم يفوق 3000 قسم لتوسيع المدارس الموجودة)، 112 ثانوية جديدة. من حيث عدد المتمدرسين، ما مجموعه، 8054000 تلميذ ـ بزيادة قدرها 5.4٪ مقارنة مع العام الماضي ـ المتوقع لهذه السنة الدراسية، إحصاء 443000 في التعليم التحضيري، 3250000 في الطور الابتدائي (+2٪)، 3365000 في الطور المتوسط و1006000 في الطور الثانوي. إنَّه نفس الخطاب الذي يسود في التعليم العالي. حيث إن عدد المتمدرسين في هذا القطاع قد تضاعف خلال الـ 40 سنة بمعامل 250، فَانتقلَ أقل من 10000 طالب في سنة 1962م إلى 740000 في عام 2005 م مُوزَعين على 58 مؤسسة للتعليم العالي منها 27 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 06 معاهد وطنية، 04 مدارس عليا عادية

وملحقين جامعيين. بالنسبة للبحث العلمي تعزز بـ 12000 باحث، منهم 10000 أستاذ جامعي[1]. لكن الإنتاج الفكري ليس مُصنَّفا لأنَّه تَافِه حتى بالمقارنة مع جيراننا. إنَّ العملية الداخلية وكذلك أهداف الدروس غالبا ما تكون مخفيّة في البيانات الإحصائية التي تُقدم في كل سنة دراسية. وعلاوة على شعار "العدد يَتَفوّق على النوعية" الذي بُنِيَت عليه سياسة التعليم منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. أزمة النظام التربوي بأكمله والتي أصبحت واضحة اليوم والعوامل الرئيسية التي تُفسّر هذه الحالة هي البرامج المرهقة، طُرُق التدريس التي عفا عنها الزمن، ووجود إدارة بيروقراطية[2]، بما في ذلك اكتظاظ الأقسام ونقص تكوين المدرسين. في نهاية المطاف، إنّ أَغلَبّية المُتَمَدرسين لا يُتقن الحد الأدنى من الشروط الأساسية ويَصلُون إلى الجامعة تقريبا أُمِّيين، بالكَاد قَادرُون على القراءة والكتابة، ودون المعايير المحددة. هذا الاستنتاج بالفشل استذكره وزير التربية نفسه صارخًا: "43 سنة بعد الاستقلال و33 سنة بعد إصلاحات محمد الصديق بن يحيى، فَإِنَّنَا فَشلنا في إصلاح المدرسة (...) وإذا كان عدد كبير من الطلاب فَشلُوا في الجامعة، فهذا ليس ذنبهم بل ذنب السياسة والدولة[3]." هذه الحالة أصبحت أكثر كارثية في الجامعة حيث معدل التأطير عرف تدهورا حادا في السنوات الأخيرة، هذا المعدل ارتفع من مدرس لكل 8.4 طالب سنة 1985م إلى مدرس لكل 215 طالب في عام 1995م لتصل إلى أستاذ لكل 300 طالب في عام 2008م[4]. حدث هذا التدهور على الرغم من توظيف مدرسين مؤقتين أغلبهم ذُو مستوى ثانوي. فمن مجموع 280000 مدرس، هناك 170000 ذو مستوى ابتدائي و110000 ذو مستوى متوسط، 40000 فقط ممن هم حاصلون على ليسانس أو شهادة جامعية. إنَّ المستوى العلمي لهؤلاء الموظفين الجُدُد ضعيف جداً مِمَّا أَثّرَ سَلبًا على نوعية التّمدرُس والتكوين الجامعي. إنّه عندما تُغمِضُ عَينَيكَ على الصرامة التعليمية والعلمية فمن الواضح أنَّك تفتح الباب أمام جميع الانحرافات[5].

والعوامل الرئيسية المساهمة في هذه الحالة تشمل قلّة الموارد والمواد التعليمية، وسرعة الأخذ بالعربية كلغة تعليمية ونوعية تكوين المعلمين. المدرسة كوّنت أجيالا معربة سطحيا ولكن بمنهج تلقين مذهبي[6]. وليس من المدهش أن العديد من الشباب انضم فجأة إلى جماعات إسلامية مسلحة. لأن حركة التعريب العاملة داخل النظام التربوي قد وسعت من قاعدتها الاجتماعية بالتمجيد لأيديولوجيتها. ولأن المدرسة هي من يحدد مستقبل الأمم[7]. فإن الاستثمار الذي

تحقق خلال السنوات الماضية مربح اليوم، وبحسب ما استثمرنا، فقد نجني نخبة مدربة، منفتحة ومُحَفِزَة لِقَبُول دُخول المرأة التمثيل السياسي، أو نخبة مكوّنة من الطغاة، المختلسين، ومفتولي العضلات والمشعوذين. هذا العمل يبدو أكثر أهمية من أعمال عظيمة أخرى لأنه يبني أسس مصفوفة الأمة والجمهورية[8]. ولا عجب اليوم في أن الجامعة الجزائرية، التي يعود تاريخ نشأتها إلى عام 1909م، لم تعد معقلا للتفكير النقدي وذلك بسبب غياب واضح لمناقشات رئيسية حول عالمنا.

تمدرس الإناث والعودة إلى التقاليد

بحسب نتائج التعداد السكاني الخامس والذي تمّ في أفريل 2008م، فإن تمدرس الإناث منتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء الإقليم الوطني. إنّ قراءة أخرى للأرقام تكشف أن هناك فتاة واحدة من بين عشر تهرب من المدارس الابتدائية في المناطق الريفية. خلال فترة الإرهاب، بسبب الخوف من انتقام الجماعات الإسلامية المسلحة التي كانت قد حَظَرَت تعليم الفتيات في عدة قرى. هذا الوضع لم يتغيّر اليوم كثيرا. وهذه المرة تستحضر العوامل الاقتصادية من أجل تفسير التمدرس الكبير للذكور مقارنة بالإناث.

وفقا لهذا التّعداد، فإن هذا التوجه آخذ في التغيّر في المدارس الثانوية وفي الجامعات. إذ يدلّ على أن الإناث سَيُصبحنَ أكثر عدداً بدءاً بالمستويات الابتدائية وصولا إلى العالية، أكثر من 1.3 أنثى مقابل ذكر واحد وقد تصل أحيانا إلى 1.5 بحسب المناطق والتخصصات. هذه البيانات الجديدة لم تنعكس بشكل لائق في عالم الشغل. فالمنطق يفترض أنّ النساء سوف يُشكلن أكثرية في عالم الشغل أيضا. وهذا ما لم يتحقق في الواقع. إنّ نسبة النساء النشطات يتلقين أجراً أقل من 18٪، وهي تُمثل واحدة من أدنى النسب في العالم. هذه النسبة قد تشهد المزيد من الانخفاض عندما تصل تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى بلدنا.

بعض القطاعات الخدماتية ومنها قطاع التعليم، الصحة والعدالة بدأت تَتَأنّث. وهذه التخصصية المُفرَدَة أصبحت إشكالية بالنسبة لكثير من المناضلين في حقوق المرأة. إنّ النظام التعليمي قد أدى في النهاية بالمرأة إلى تركيز اهتمامها فقط بالقطاعات التي تساهم في إعادة الإنتاج الاجتماعي، ذي النمط التقليدي. وعلى الرغم من خصوصية هذا التقسيم الجديد للعمل، فإن العداوة لعمل المرأة قد ازدادت في الآونة الأخيرة.

العداء لعمل المرأة تمّ تأكيده عن طريق تقرير أجراه مركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة (CEDDIF). فنسبة الرجال المعادين للمرأة العاملة ازداد من 32٪ إلى 38٪ مقارنة باستطلاع أجري في عام 2000 م. والأهم من ذلك، أنّ نسبة النساء المعاديات لعمل المرأة ارتفعت من 18٪ إلى 25٪ في عام 2008 م. إنّ المجتمع الجزائري أصبح أكثر تحفظا من ذي قبل وكذلك تراجعت عقليته في الآونة الأخيرة. وكما هو بارز بوضوح، فإن ارتداء الحجاب غد ظاهرة غزت الفضاء العمومي وإذا كان التحجّب إخفاء للبؤس في الجزائر العميقة، فإنّه ليس هو الحال بالنسبة لوضع الخمار في المراكز الحضرية. إنّه ينظر على "اختلاف ثقافي". صلاة الجمعة في المساجد هي مؤشر آخر على هذه الطقوس الاجتماعية. الزواج العرفي الذي فُرض من قبل الإرهابيين في سنوات 1990م أخذ ينتشر في المدن الكبرى[9]. وشرعية تعدد الزوجات أيَّدَت هذه الظاهرة الجديدة. إننا نشهد عودة إلى التقاليد وإلى الأبوية (Répatriarcalisation) في المجال العام والخاص، في وقت كانت فيه الجزائر في غرفة انتظار الحداثة في سنوات 1960 و1970م. الحقيقة أنّها ثورة هادئة ولكن عدوانية تسير جنبا وبالتوازي مع اقتصاد بَازَار آخذ في النمو[10]. هذه المحافظة الدينية والاجتماعية تَجلَّت أيضا في المؤسسات العامة والسياسية.

المجالس المحلية:

في أول انتخابات تعددية عام 1990م والتي شهدت مشاركة 22 حزب سياسي، فإن قلّة المرشحات فاجأت الكثير من المراقبين. طبقا للبيانات الرسمية، هذه الانتخابات دَحرَجَت التمثيل النسوي. فقانون الانتخابات لعام 1989م، لم يُتح للرجال الحصول على خمس وكالات للتصويت فقط ولكن أيضا التصويت في مَحَلِّ زوجاتهم بمجرد إظهارهم للدفتر العائلي، إنّه لا يشجع الاقتراع النسوي. هذه الانتخابات كان لها تأثير على انتخابات أخرى لأن الإسلام السياسي اخترق المجتمع في جميع الجوانب وسوف نؤيد هذا الاتجاه.

في عام 1997م، المرشحات للمجالس الشعبية الولائية مَثّلنَ 7.78٪ مقابل 1.76٪ للمجالس الشعبية البلدية. من مجموع 1280 مرشحة للمجالس الشعبية البلدية، انتخبت 80 فقط، في حين من مجموع 905 مرشحة للمجالس الشعبية الولائية، انتخبت 62 فقط. أكثر من 1000 مجلس شعبي بلدي من مجموع 1541 يخلو فيه الحضور النسوي.

الانتخابات المحلية في 10 أكتوبر 2002م، عرفت 3654 مرشحة للمجالس الشعبية البلدية و2652 للمجالس الشعبية الولائية. انتخب منها

149 للمجالس الشعبية البلدية و115 للمجالس الشعبية الولائية. مقارنة مع اقتراع عام 1997م، تبدو الزيادة أكثر أهمية لدى المجالس الشعبية الولائية منها لدى المجالس البلدية: من 3.56٪ إلى 5.86٪ بالنسبة للأولى (المجالس الولائية)، ومن 0.60٪ إلى 1.10٪ للثانية (المجالس البلدية). غريب جداً، عدد المنتخبات للمجالس الشعبية البلدية فهو يكاد يكون مساويا تقريبا لعدد المنتخبات في المجالس الشعبية الولائية، في حين أنّ عدد المقاعد المخصصة للمجالس الشعبية البلدية ضعف تقريبا ما هو مخصص من مقاعد للمجالس الشعبية الولائية.

الانتخابات الوطنية:

في اقتراع عام 1997م، تمّ إحصاء 338 مرشحة، 11 منها وضعت على رأس القوائم، 26 في المركز الثاني و21 في المركز الثالث. انتخب منها 11 امرأة أي بنسبة 2.89٪، هذه النسبة تكاد تكون مطابقة لتلك التي كانت في عام 1982م (1.40٪) وفي عام 1987م (2.40٪). إنّ نظام التعددية الحزبية يبدو أنّه لم يستفد منها العنصر النسوي. إنهن يفضلن الاهتمام، بكل طاقاتهن، في المنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل المساواة في الحقوق وترقية المجتمع المدني.

إنّ اقتراع 30 ماي 2002م تميّز بزيادة معتبرة في عدد المرشحات، فمن مجموع 10052 مرشح، نجد 694 امرأة لكن انتخب منها 25 فقط من مجموع 389 نائب يشكلون المجلس الشعبي الوطني. هذه النتيجة تُمثل ضِعف ما كانت عليه في عام 1997م وهو ما أثار وبسرعة أمالاً كبيرة في الأوساط النسوية. كُنّا نأمُل أن تكون مراجعة قانون الأسرة، الذي صدر في 1984م، في مستوى تطلعات القرن الواحد والعشرين (XXI). لكن خاب أملنا لأنّ هذه المراجعة التي تمت في عام 2005م لم تخل من التوجهات الأيديولوجية الخفية، خاصة ما تعلق منها بوضعية المرأة القاصر.

الانتخابات التشريعية لـ 17 ماي 2007م شهدت مشاركة 1018 مرشحة من مجموع 12225 مرشح، أي بزيادة قدرها 8.32٪ مقارنة بتشريعيات 2002م. إنّ حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) قدم 541 مرشح من بينهم 48 امرأة مرشحة مثلن 8.87٪، وهي نسبة أقلّ من تلك التي كانت في عام 2002م. هناك 25 نائبة من أربعة أحزاب، هي جبهة التحرير الوطني (FLN)، حزب العمال (PT)، التجمع الوطني الديمقراطي (RND)، حركة الإصلاح الوطني (El-Islah). ومن المفارقات، أنّ حركة مجتمع السلم (MSP) أقلّ تحفظا من غريمها حركة الإصلاح فيما يتعلق بمشاركة المرأة في السياسة، على الأقل

على مستوى الخطاب، لا تُحسب له ولا نائبة واحدة رغم امتلاكه لقاعدة اجتماعية عريضة ليست لحركة الإصلاح. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) وضع خمسين امرأة من بينهن واحدة على رأس القائمة في عنابة. الحزب الوطني من أجل التضامن والتنمية (PNSD) والحركة من أجل الشباب والديمقراطية (MJD) قدم كل على حدة امرأة واحدة على رأس القائمة في الجزائر العاصمة. حزب العمال (PT) قدم 200 مرشحة مثلن نسبة 38.24٪ بـ 11 نائبة من مجموع 26، إنّه قارب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في محيط اجتماعي رجالي (Mygosine). هذه النتيجة فريدة من نوعها في البلدان العربية، فباستثناء لويزة حنون، زعيمة الكتلة البرلمانية، لم يستطع أيّ من الأحزاب الأخرى إسناد هذه المسئولية لامرأة. يبدو أنّ أحزاب اليسار أكثر تشجيعا للمشاركة النسوية.

التمثيل العام:

عدد النساء المُعيّنات في المناصب العليا داخل المؤسسات السياسية والدبلوماسية هو أيضا جدُّ محدود. فلم تُعيّن امرأتان في الحكومة حتى عام 1984م، واحدة كوزيرة والثانية كنائبة وزير. في عام 2002م نُحصِي خمس نساء في الحكومة - وزيرة وأربع وزيرات منتدبات. أما في الحكومة الحالية، فنُحصِي أقل من 15 امرأة منها وزيرات، واليات، رئيسات دوائر، سفيرات ومديرات مؤسسات.

مسألة وضعية المرأة لم تطرح كقضية في أيّ حملة انتخابية. حتى المناضلات في الأحزاب يُركّزن على الشعارات الحزبية ويتهربن من الدفاع عن القضايا التي تخدم المرأة. إنّها بذلك لا تختلف أبدا عن "أخيها" في ممارسة وظائفها داخل المؤسسات السياسية والخاصة. إنّ نظام الاختيار يعني أن هذه العناصر المحددة لا يمكن المخاطرة بتحديها. والولاء يكون كاملا نحو الرئيس، و"المتهربون" سوف يعاقبون.

مسألة الحصص النسوية:

نُذَكِّر بأن عدد النائبات لم يرتفع خلال العهدتين الأوليين للرئيس بوتفليقة لأنها انتقلت من 25 نائبة في 2002م إلى 28 نائبة. إنّ المشاركة النسوية عرفت ركودا خلال العهدتين الأوليين. أما بالنسبة للعهدة الرئاسية الثالثة، فإن الرئيس بوتفليقة قرر تأسيس سياسة الحصص للمرأة.

بدأ الرئيس بوتفليقة عهدته الثالثة بتعيين أول امرأة برتبة جنرال في الجيش الشعبي الوطني. هذه الترقية كانت بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 47 للاستقلال الوطني، من مجموع يفوق 200 جنرال. وجود امرأة هل

بإمكانه الحدّ من التمييز بين الجنسين وشد العصا من وسطها (phallocentrisme) في قوات حفظ النظام العام؟

إنّ المراجعة الدستورية التي تمّت في 12 نوفمبر 2008 جاءت فعلا بإجراءات جديدة تتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة، نصت المادة 29 على "أنّ الدولة ستعمل من أجل ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال زيادة فرصهم في الحصول على التمثيل في المجالس المنتخبة". وكما كان متوقعا، فإن رئيس الدولة أعلن بمناسبة الاحتفال بالثامن من مارس 2008م بأنّه أصدر تعليماته إلى مختلف الوزارات بـ "تخصيص نسبة معقولة" للنساء لشغل مناصب المسئولية في الإدارات المركزية والجهوية، الدبلوماسية والمؤسسات العامة كما أنّه وعد بمواصلة تعييناته للنساء في مناصب كسفيرات، رئيسات جامعات، واليات، رئيسات محاكم وعضوات في الحكومة.

أثارت سياسة الحصص جدلاً كبيرا في أوساط الرأي العام. بالنسبة لجميع القيادات النسوية، سياسة الحصص شكلت خطوة ضرورية من حيث التمييز في مجتمعنا. التشكيلة السياسية هي من النوع الذي لا يسمح حاليا بتغيير موازين القوى لصالح تحقيق تكافؤ الفرص في الوصول إلى المناصب السياسية. إنّ الأمينة العامة للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) أثناء تجديد دعوتها لدعم ترشح الرئيس "اقترحت على القيادات الحزبية تخصيص حصص تمثيلية للمرأة أثناء فرز المرشحين". ولكنها لم تُشر إلى إستراتيجية تُوصِلُهُنَّ للسلطة السياسية.

في المقابل، عند فريق آخر، فإنّ تعيين بعض النساء في مناصب المسئولية، هي مجرد وعود تقطع عشية كل موعد انتخابي، ويُؤَيَّد إيجابياً نظام الاختيار رغم أنّه يُقصي المرأة من تسيير المدينة. بالنسبة لهذا الفريق، ولا دستور واحد في العالم خصص مادة حول تحرير الحقوق السياسية للمرأة. كان من الأفضل البحث عن ميكانيزم تشريعي آخر بإمكانه أن يُساعد في التركيز على زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. إنّ قانون الأسرة لا يزال يحتفظ دائما بوضعية القاصر. والتي تُعتبر وضعية مُخالفة للدستور يُتطلّب إصلاحها للاعتراف لها بالمواطنة الكاملة قبل التفكير في تجسيد لعبة الظلال.

هذا الفريق يعتقد أنّ هذا الاقتراح يُمكِن أن يزيد من وقود العصبية القبلية داخل المؤسسات والأحزاب السياسية ويُفاقم الزبونية في داخلها. وكدليل آخر، التسابق نحو المناصب السياسية الذي انطلق في الواقع

في بدايات سنوات 2000م أعطى ضربة للحركة النسوية. هذا التسابق وصل إلى مرحلة جديدة خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات أفريل 2009م. إذ ما يقارب من 1000 جمعية نسائية ساندت حركة "العهدة الثالثة" ودعت الرئيس بوتفليقة للترشح لعهدة ثالثة[11]. إنّ الوسط السياسي (L'entrisme politique)، لم يكن من أجل ترتيب تغيير الأمور، ولكن من أجل خِدمَة الأمير، التي أصبحت إستراتيجية جديدة تَبَنّتهَا الكثير من التنظيمات النسائية وغيرها.

الهوامش:

(1) في إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية يوم 09 أفريل 2009م، الغريب أن وزير الداخلية عندما أشار إلى هذه الأرقام لَمَّح إلى التزوير في الانتخابات. ويُفترض أنه يعني أن التزوير ليس سيئا في حدّ ذاته لأنه سمح بالحفاظ على السلطة من طرف فريق حقق المعجزات في قطاع التربية والتعليم وفي قطاعات أخرى كثيرة.

(2) انظر: نصير سمارة، **ظاهرة التسيّب الإداري في الجزائر**، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية بالتعاون مع دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005.

(3)Rachid Tlemçani, « Etat ,Ecole privée et Elite », *El Watan*, 26 Aout 2006.

(4) انظر في: de Ahmed Rouadja, « L'état l'enseignement supérieur en Algérie », *El Watan*, 4 avril 2008.

(5)في الجزائر، الدراويش كثيرون، ولهم الحق حتى في استعمال الهوائي الوحيد وهو التليفزيون.

(6)Aissa Kadri, « Alibi politique, hiérarchisation et déclassement social. De l'arabisation vers l'islamisme politique », *Les cahiers de Liberté*, no 1, Janvier-Février 2009, p. 69.

(7)Ahmed Mahiou et Jean Robert Henry (Dir), *Ou va l'Algérie*, Paris : Khartala et IREMAM, Juin 2001, PP.7-9.

(8) كان هناك حديث بأن تمويل الطريق السريع شرق – غرب، والذي قدرت تكلفة إنجازه المالية ب: 08 مليارات أورو، لن يكون من الميزانية العامة بل عن طريق مناقصة دولية، هذه التكلفة المالية حبذا لو استثمرت في تنمية الموارد البشرية.

(9) غريبة جدا، قضية النساء المغتصبات من طرف الجماعات المسلحة إذ لا جديد يُذكر بشأنها منذ صدور قانون المصالحة الوطنية الذي لم يعترف بوضعية ضحايا الإرهابيين من النساء.

(10) انظر: Rachid Tlemçani, *Etat, Bazar et Globalisation. L'aventure de l'Infitah en Algérie*, Alger, Dar Al Hikma, 1999.

(11) حدد دستور 1996م عدد العهدات الرئاسية في اثنتين كما نصت المادة 74 على ذلك بشكل صريح. مراجعة هذا الدستور، في 12 نوفمبر 2008م، من طرف الغرفتين البرلمانيتين، سمح بتجاوز هذا القيد وفتح باب الترشح لمنصب الرئاسة لأكثر من عهدتين.